الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنـــة الشعبيـــة العامة للتعليم العالي

**جامعة 7 أكتوبر**

**كليـة الآداب – مصراتة**

*مكتب الدراسات العليا والتدريب والمعيدين بالكلية*

*قسـم اللغة العربية - شعبة اللغويات*

# ﴿ اجتهـادات ابن هشـام النحويـة فـي كتابـه المغنـي ﴾

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية ( الماجستير ) في اللغة العربية شعبة " اللغويات "

**إعداد الطالب //**

## إبراهيم أحمد عبد الجليل

**لجنة المناقشة //**

| | | |
|---|---|---|
| 1. د. عبد الحميد علي أبو مـداس | مشرفـاً ومقرراً | التوقيع ..... |
| 2. د. عبد الحميد عثمان زرمـوح | عضواً | التوقيع: ..... |
| 3. د. محمد عبد السـلام ابشيش | عضـواً | التوقيع ..... |

**نوقشت يوم الثلاثاء الموافق: 2007.07.10 ف .**

**يعتمـد //**

**د. محمد الهادي أبو عجيلة**

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب

والمعيدين بالكلية

**العام الجامعي**

**2006 / 2007 ف**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الممتحنة : الآية 4 ]

# الإهـــــداء

إلى روح والدي الكريم....

إلى والدتي العزيزة الغالية حفظها الله.....

إلى أم البنين الأربعة الذين أدعو الله لها ولهم

أن يجعلهم أكثر توفيقا مني في الحياة....

إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا لي نعم السند....

إلى أساتذتي الأجلاء الذين فتحوا لي مناهل العلم لأرتشف منها

أعذب القطرات، ورياض المعرفة لأقتطف منها أنضر الزهرات....

أهدي هذا العمل المتواضع ،،

إبراهيم أحمد عبدالجليل

# شكر وعرفان


الله تعالى أحمد وأشكر أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، وأصلي وأسلم على خير خلق الله محمد بن عبدالله الهاشمي القرشي أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه أولي الهداية والرشاد.

أما وقد حان لي أن أقدم هذا البحث فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري للأستاذ الدكتور/ عبدالحميد على أبومداس، الذي رعى هذا البحث منذ أن كان وليداً حتى بلغ -حسب زعمي- النضج والاعتبار- رعاه موجهاً وناصحاً ومرشداً مقتطفاً من وقته الثمين الكثير فكان يلقاني في رعاية الآباء وتواضع العلماء، أسأل الله أن يجزيه عن العلم الذي حمل أمانته خير الجزاء.

كما أتوجه بأخلص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أعانني في هذا البحث بالإشارة عليّ بالرأي، أو بإمدادي بالكتب النافعة في هذا المجال، أو بقراءته والإقبال عليه، وإلى كل من نظر إليه بعين الرضا والقبول.

والشكر والثناء من قبلُ ومن بعدُ لله رب العالمين.

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي﴾

[سورة الأحقاف: الآية 15]

# المقدمة

الحمد لله الذي لا مغني سواه، ولا معبود بحق إلا إياه، بيده زمام الأمور يصرفها على النحو الذي يريد، فهو الفعال لما يريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له كن فيكون، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين المأمون محمد بن عبدالله وعلى آله وصحابته وإخوانه من الرسل والأنبياء مصابيح الهدى وأعلام النجاة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

وبعد... فلقد كانت اللغة العربية، ومازالت مناط فخر واعتزاز تحمّل في سبيلها العلماء الأوائل أشد الصعاب، وشقوا النجود والبوادي والصحارى رغبة في جمع شتات مفرداتها المتناثرة من أفواه الأعراب الضاربين في أعماق جزيرة العرب وما حولها حتى تم لهم ما أرادوا.

وإذا كانت كل أمة تسعى إلى صون لغتها، والتمسك بها فإن أمتنا العربية من باب أولى نظراً لما تمتاز به هذه اللغة عن غيرها من لغات الأمم كافة، فهي لغة القرآن الكريم التي شرفها الله فأنزله بها حيث قال جل شأنه:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة يوسف : الآية: 2 ] وتكفل المولى سبحانه بحفظ دستوره بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر: الآية : 9] فهو متكفل باستمرار هذه اللغة حية فاعلة، وسوف يستمر الاهتمام بها مادام كتاب الله يتلى صباح مساء ومما لا شك فيه ولا مراء أن من أعظم علوم العربية علم النحو الذي ولج فيه كثيرون، فأناروا واستناروا وجدوا واجتهدوا فأخرجوا لنا أروع الدرر وأعظم اللآلئ، ومن بين أولئك الأعلام الذين خدموا هذه اللغة المشرفة، وأفنوا حياتهم في تعلمها وتعليمها، (جمال الدين عبدالله بن يوسف؛ المعروف بابن هشام الأنصاري) الذي كان نحويا لغويا مفسراً فقيهاً أديبا، آخذاً من كل فن بطرف، توقف عنده النحو العربي، ليصفو ويتخلص من شوائب كثيرة، ثم عاد لمواصلة المسيرة بنفس جديد، وحلة جمالية هاشمية أنصارية رائعة.

منذ أكثر من عقدين من الزمان وأنا على علاقة مع هذا العالم الجليل، أعيش مع مؤلفاته المتعددة المتنوعة بدءاً من ( قطر الندى وبل الصدى ) الذي كان مقرراً

في المعاهد الدينية ومعاهد القراءات إلى ( أوضح المسالك ) مروراً بشرح الشذور، ورسائله السفرية الممتعة، وغيرها، ثم أخيراً مع أعظم كتبه شأناً وأعلاها قدراً وآخرها تأليفاً: ( مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ) فقد درست جزءاً منه في السنة التمهيدية للحصول على دبلوم الدراسات العليا، فابن هشام أبدع في هذا الكتاب على غير مثال سابق يحتذى كما يقول، هذب فيه النحو، وجمع فيه بين دقة اللفظ وجمال العبارة حتى أمسى من المسلّمات التي أحاط بها الدارسون والباحثون، ولا يستغني عنه النحاة ولا اللغويون، بل إن ابن هشام نفسه كان شديد الإعجاب بهذا الكتاب الجليل حيث يقول: " فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه؛ إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ".[1]

وهكذا بعد أن أنهيت الدراسة التمهيدية بدأت في البحث والتنقيب عن موضوع يصلح لإعداد رسالة علمية، ويسهم ولو بشكل متواضع في إثراء مكتباتنا العامرة، فلفت نظري كلام جميل لأستاذ جليل ونحوي متمكن ومحقق بارع الأستاذ الدكتور: مازن المبارك / عندما قال: " ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا: إنه لم يأت بعد القرن الرابع من زاد في العربية شيئاً على أهله، وإن ما ظهر بعد ذلك من كتب ومؤلفات في هذه العلوم لا يعدو أن يكون شرحاً و تفصيلاً لها أو اختصاراً وتهذيبا أو استدراكاً وتعليقا عليها، ولم يَشُذَّ عن ذلك إلا من تفرد برأي أو منهج كصاحب مغني اللبيب ".[2]

فهذا الكلام دفعني إلى البحث عن الجهود والآراء التي تفرد بها هذا العالم الجليل، أضف إلى ذلك شغفي بمؤلفاته المتعددة، ولاسيما المغني.

وحتى يكون البحث محصور الموضوع محدد المعالم، قصرته على آخر كتب ابن هشام تأليفاً وهو " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " الذي يمثل النضج الفكري وقمة التطور النحوي، مستوعباً لكثير من المسائل والاجتهادات، ومحققاً لقضايا

---

(1) – مقدمة المغني، 45/1.

(2) – ينظر: النحو العربي، 131.

نحوية مهمة، ومفصلاً لها مع كثرة المناقشات، هذا الكتاب الذي شغل الدارسين والمحققين عن الكتب التي تقدمته أو جاءت بعده في هذا الموضوع، ولقد شدتني فيه الاجتهادات النحوية التي جاءت في أثنائه ولم يسبق لأحد – حسب ظني – أن قام بدراستها دراسة متكاملة بالرغم من أن هذا الموضوع جدير بالدراسة والبحث؛ لأنه يظهر جهود عالم من علماء العربية الأفذاذ أثر في الدراسات النحوية من بعده تأثيراً كبيراً كان أقوى مظاهره في تلكم المؤلفات الكثيرة والمتنوعة التي فاقت الأربعين مصنفاً، ولقـد كانت له من آراء النحاة – البصريين والكوفيين وغيرهم – مواقفُ متباينة ومتفاوتة، فيوافق بعضهم أحياناً ويخالف بعضهم الآخر تارة، ومستعرضاً آراءهم دون تعليق عليها تارة أخرى، ويقف في بعض الأحيان من بعض الآراء موقف المفند والمخطّئ، فلا يبالي من أن يصف أيًّا كان بالوهم أو السهو أو الخطأ أو الغلط بصرف النظر عن صاحب الرأي أو المدرسة التي ينتمي إليها، من أجل ذلك كله رأيت خوض تجربة البحث في هذه الاجتهادات والآراء التي تمثلها هذا العالم الجليل في كتابه ( المغني )، معتمداً على الله متوكلاً عليه، مستعينا بتوفيقه، ومستفيداً من توجيهات وملاحظات أستاذي المشرف الذي ما فتئ يقدم لي الإرشاد والعون والتوجيه مدة إعداد هذه الرسالة التي وسمتها بعنوان:

## ( اجتهادات ابن هشام النحوية في كتابه المغني )

وقد تكونت الهيكلة العامة للبحث من مقدمة وثلاثة فصول؛ تتلوها خاتمة، هذا تفصيلها:

**المقدمة.**

**الفصل الأول:** وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري – حياته وآثاره.

المبحث الثاني: المنهج العام لابن هشام في المغـــني.

**الفصل الثاني:** وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأصول التي اعتمد عليها في تأليفه المغني.

المبحث الثاني: موقف ابن هشام من بعض كبار النحاة – الزمخشري – الكسائي – أبي حيان الأندلسي.

**الفصل الثالث:** وفيه مبحثان كذلك:

المبحث الأول: اجتهاداته النحوية.

المبحث الثاني: بعض المسائل التي انتصر فيها لأصحابه البصريين – وكذلك التي رجح فيها مذهب الكوفيين.

**الخاتمة:** وضمنتها موضوعات البحث بصُورة مختصرة، وكأنها مقدمات تقود القارئ الكريم إلى استخلاص النتائج التي يراها.

**الفهارس:** وقسمتها إلى الآتي:

فهرس للآيات القرآنية-فهرس للقراءات- فهرس للأحاديث النبوية- فهرس للأشعار- فهرس للأعلام –فهرس المصادر والمراجع –والفهرس العام لمحتوى البحث.

هذا وقد اعتمدت على النسخة المطبوعة في مجلدين التي حققها الأستاذ/ بركات يوسف هبود، ونشرتها شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطـــباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى عام 1999م، الذي شجعني على الاعتماد على هذه النسخة أن هذا آخرُ كتاب عني بتحقيق مغني ابن هشام، فمحققه اطلع على الكتب السابقة التي حققت المغني فاستفاد بدراسته وتحقيقه هذا بسير السابقين، فما استقام لهم قبله وأقره، وما ابتعدوا فيه عن الصـــواب نأى عنه وسلم منه، وقد قيل: " كم ترك الأول للآخر".

ومن الأمور التي راعيتها كتابةُ اسم السورة ورقم الآية أمام النص الكريم مباشرة، لتكون أسهل في الرجوع إليها من عناء الهوامش السفلية وأرقامها، ولاسيما أن الآيات القرآنية في المغني كثيرة جدا، ووضعت تلك النصوص الكريمة بين قوسين مزهرين – كما هو المعمول به في هذا الزمن – واعتمدت على رواية حفص عن عاصم، لأنها الرواية التي سار عليها ابن هشام في المغني، ولا أعدل عنها إلى غيرها إلا إذا كانت مقصودة للاستشهاد بها.

وأما عن الأشعار فقد نسبت الأبيات إلى بحورها وأكملت الأبيات التي ذكر ابن هشام أحد شطريها؛ إلا إذا كانت نصاً، فإني اكتفيت بما أورده ابن هشام ثم أكملت البيت في الهامش.

وأخيراً فإنني بذلت جهداً قدر طاقتي، وحاولت قصارى جهدي أن يخرج هذا

البحث بالصورة المرضية، فإن كان ذلك فمن الله التوفيق، وإن كانت الأخرى فعذري أنني من البشر، والبشر كلهم مجبولون على النقص والقصور، وما الكمال إلا لصاحب الكمال، لله الملك المتعال، وقديماً قيل: (من ألف فقد استهدف) ، ورحم الله الإمام الشاطبي القائل:

[ البسيط ]

1 - **من عاب عيباً له عذر فلا وزرا ينجيه مـن عزمـات اللّوْمِ متئرا**

2- **وإنمـا هـي أعـمال بنيـتها خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا**

﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

[ سورة البقرة : الآية 32 ]

**الباحث**: إبراهيم أحمد عبدالجليل

# الفصل الأول

المبحث الأول : ابن هشام الأنصاري " حياته وآثاره"

المبحث الثاني : المنهج العام لابن هشام في المغني

## المبحث الأول :

# ابن هشام الأنصاري "حياته وآثاره"

- مولده ونشأته
- نسبه ولقبه
- أخلاقه وفضله
- شيوخه
- تلاميذه
- آثاره العلمية
- وفاته

**ـ مـــولـــده ونشأته :**

ولد العلامة الشيخ ابن هشام الأنصاري بمدينة القاهرة بمصر فـــي شـــهر ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة من هجرة المصطفى ﷺ-كما تصرح أغلـــب المراجـــع- ومن ثم ترعرع فيها وشبّ محباً للعلم والعلماء ، فأخذ عن الكثيرين منهم ، كما لازم بعض الأدباء والفضلاء .

ويبدو من آثار ابن هشام أنه كان كثير الاطلاع على العلوم المختلفة ، كما أنه طلب العلم في سن مبكرة ، فقد بدأ طفولته بتعلم القراءة والكتابة في مساجد مصر وكتاتيبهـــا ، ثم اهتم بدراسة علوم العربية، والعلوم الدينية، فبعد أن حفظ القـــرآن الكـــريم لازم كبـــار العلماء، فتلقى عنهم مختلف العلوم، حتى ذاع صيته[1]،ثم انكـــب علـــى علـــوم العربيـــة فأجادها ، واستطاع أن يلفت أنظار العلماء إليه ساعده على ذلك ما امتاز بـــه مـــن حـــدة الذكاء والفطنة والمثابرة والصبر وكثرة الاطلاع ، وخير دليل على صفاء ذهنـــه وقـــوة ذاكرته ، حفظه لمختصر الخرقي[2]في الفقه الحنبلي في زمن يسير قدر بأربعـــة أشـــهر، وذلك عندما انتقل من المذهب الشافعي إلى الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات. [3]

**- أســـرته :**

نشا ابن هشام نشأة عادية في أسرة متواضعة، حيث لم يكن لأفرادها شيء من المال ، أو الجاه ، فلا أكاد أعرف عن والديه شيئاً ذا أهمية، ولعل أسرته هي التـــي عرفت به وعلا شأنها بعلو شأنه، ولهذا نشأ عصامياً لم يعتمد على نـــسب أو جـــاه، زاده الجد والمثابرة ونسبه العلم .

أما أولاده : فقد كان له ولدان هما : محمد ولقبه " محب الدين "، حتى اشـــتهر بكنية والده ، فيقال له : ابن هشام ، وكان نحوياً نابها مثل أبيه ، ووصف بأنه أنحى

---

(1) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، عمران عبد السلام شعيب ، 20.

(2) - مختصر الخرقي في فروع الحنبلية للشيخ أبي القاسم عمر بن الحسين الحنبلي ، المتوفى 334 هـــ ، شرحه موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة 620 هـــ، وسماه المغني، ينظر: كشف الظنون ، 1626/2 .

(3) - ينظر : الدرر الكامنة ، 2 / 308 ، وابن هشام وأثره في النحو العربي ، 36 .

من أبيه ، وكانت وفاته سنة تسعٍ وتسعين وسبعمائة للهجـــرة،[1] وذكـــر صـــاحب الضوء اللامع أنه توفي عام (790 هـــ) [2].

أما الابن الآخر لابن هشام ، فهو عبد الرحمن ، ولقبه " تقي الـــدين " ، ولـــم نجد في المراجع شيئاً ذا بال عن حياته ، ويبدو أنه لم يتجه نحو مسلك أبيه وأخيـــه بل سلك طريقاً آخر لطلب العيش، ولم نجد في المراجع ما يخصه، إلا أنـــه أنجـــب ولدين ، أحدهما : محمد بن عبد الرحمن، الملقب " بولي الدين " ، حفـــظ القـــرآن ، وبعض الكتب كالعمدة، وتوفي سنة ست وستين وثمانمئة للهجرة " [3].

والآخر: هو أحمد بن عبد الرحمن ، الملقب بـــ" شهاب الدين" ، وكان مشتغلاً بالعلم أكثر من أخيه، له حاشية على توضيح جده " ابن هشام " توفي سنة 885 هـــ، وذكر صاحب الأعلام أنه توفي سنة 5

**ـ نســبه ولقــبه:**

هو" أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبـــد الله ابن هشام جمال الدين النحوي المصري " . [5]

واشتهر ابن هشام بنسبته إلى الأنصار ، فيقال :" ابن هشام الأنـــصاري، كمـــا عرف بلقب " جمال الدين " ، وقد ذكر هذا اللقب لنفسه في بداية أغلب مؤلفاته[6].

**ـ أخـلاقـه وفضـله :**

أجمعت كتب التراجم على ما يتحلى به ابن هشام من أخلاق عاليـــة، وســـلوك قويم، وبما امتاز به من دماثة الأخلاق وصدق وجد ونشاط ومثابرة ومصابرة .

يقـــول عنه صاحب البغية : "يمتاز بالتواضع والـــبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب " [7].

---

(1) – البغية : للسيوطي ، 1 / 124 ، وكذلك: شذرات الذهب ، 361/6 .

(2) – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، تأليف: المؤرخ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان، 9/ 92 .

(3) – المصدر نفسه، 9 / 94 .

(4) – المصدر نفسه، 329/1 ، وكذلك البغية ، 1 / 265 ، و الأعلام ، 1 / 147 .

(5) – ينظر : البغية ، 2 / 104، وكذلك : كشف الظنون ، 465/5 ، الوفيات ،361.

(6) – ينظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ص407 ، وكذلك: كتاب الوفيات ، 361 .

(7) – بغية الوعاة، 2/ 104، وكذلك: الدرر الكامنة، 2/ 309 ، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 22– 23.

فقد كان يتحلى بخلق العلماء ، رحيماً بالضعفاء ، عفيف الجوارح، فضلاً عن حسن سيرته ، ونقاء سريرته ، وكان إلى ذلك صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته، ولذلك فقد وصل قمة المجد العلمي ، وأمسى بآثاره العلمية علماً يعرفهُ طلاب العربية في كل مكان من أرض الله الواسعة.

وليس غريباً على رجل من سلالة الأنصار أن يكون على هذا الخلق العظيم ؛ فهو فرع دوحة عربية عريقة في المجد ، وقد ظهرت مؤلفاته مبرأة مما يشبه المهاترة ، فلا تراه في مناقشاته يسفه رأياً ، أو يذكر لفظاً نابياً ، أو يقسو في تعقيبه، ولولا انحرافه أحياناً عن أبي حيان وتتبعه لآرائه بالتزييف لكان أمة في سلامة التأليف ، ولكن الكمال لله وحده. (1)

حاول ابن هشام أن ينظم الشعر ، ولكنه أبى أن ينقاد له ، فالشعر موهبة لا يتوقف على غزارة علم ، أو اطلاع على أوزانه وقوافيه ، وكثيرٌ هم العلماء الأفذاذ البارزون الذين لم يؤتوا موهبة الشعر، وهذا لا ينقص من قدرهم ، ومنزلتهم العلمية، ولاسّيما أن الأنبياء والمرسلين قد عصمهم الله منه لحكمة ما ، يقول سبحانه وتعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ ﴾ [ سورة يس: الآية 69 ].

ومن محاولات ابن هشام الشعرية : (2) [ الطويل ]

3- **ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله * ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل**

4- **ومن لا يذل النفس في طلب العلا * يسيراً يعش دهراً طويلاً أخا ذل**

* * * [ الرجز ]

5- **سوء الحساب أن يؤاخذ الفتى * بكل شيء في الحياة قد أتى** (3)

وهكذا يمكن القول في غير ما حرج إن ابن هشام لم يكن من فرسان هذا

---

(1) - ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 36 .

(2) - ينظر : البغية ، 2 / 105 ، وكذلك البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، 407.

(3) - ينظر : المسائل السفرية لابن هشام ، 90.

الميدان،[1] ولكنه استطاع وبكل جدارة واستحقاق أن يفوق أقرانه ومعاصريه في علوم العربية [2] ولعل كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي سأتحدث عنه بعد قليل خيرُ دليل على المنزلة العظيمة التي نالها لدى العلماء والأدباء في مصر، بل تعداها إلى الشرق والغرب، حتى قال عنه ابن خلدون قولته الشهيرة " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام ، أنحى من سيبويه " [3]، كما أشاد به مرة أخرى بقوله " ولا يطمع أحدٌ في الغاية منه – يقصد النحو – إلا القليل النادر مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يعرف بابن هشام ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه".[4]

وقال عنه معاصره السبكي [5]:" نحوي هذا الوقت" ، كما أن الإمام الصفدي يطريه ويعلي من شأنه ، حيث يقول " فلو عاصره سيبويه لحاكم الكسائي إليه وفصل أمر المسألة الزنبورية بين يديه " .

ونقل البدر الدماميني عن شيخه قوله: " ولقد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون – رحمه الله – وكان شديد التغالي في الثناء على مصنف هذا الكتاب – يعني ابن هشام – ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه هذا – يعني المغني – كل مذهب، فقال للشيخ محب الدين – ولد المصنف – وقد كان حاضراً في ذلك المجلس، ولو عاش سيبويه لم يمكنه إلا التلمذة لوالدك والقراءة عليه، فقال الشيخ محب الدين: "يا سيدي إذا فهم الوالد كلام سيبويه كفاه هذا شرفاً " أو كلاماً هذا ما معناه. [6]

كما قال العلامة يس: " وليس المصنف – يعني ابن هشام – ممن يرد عليه بكلام الرضي فإنه كان نحوي عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكي صاحب

---

(1) – ينظر : منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 42 .

(2) – البغية ، 2 / 105 .

(3) – مقدمة ابن خلدون ، 404 .

(4) – المصدر نفسه ، 532 .

(5) – طبقات الشافعية للسبكي ، 9 / 281 .

(6) – حاشية الأمير ، 2 / 26 .

جمع الجوامع. [1]

فهذه الشهادات وما إليها من أهلها شرف عظيم، قلما ظفر بمثله غير ابن هشام.

**ـ شيوخه:**

لزم ابن هشام الأنصاري عدداً من فحول عصره ممن عاشوا في مصر قبلة العلماء وطلاب العلم، فتلقى العلم على أيدي علماء زمانه، وتتلمذ لهم، ومن أشهر أولئك الشيوخ:

1 – بدر الدين محمد بن إبراهيم الحموي الشافعي ، المعروف " بابن جماعة" من جلة العلماء وخيار القضاة، ذكر السيوطي في ترجمته لابن هشام أنه " حدث عن ابن جماعة بالشاطبية[2] "، وكان قوي المشاركة في الحديث،عالماً بالفقه وأصوله، من مؤلفاته: (المنهل الروي في الحديث النبوي)، شغل منصب قاضي قضاة دمشق ثم مصر ، توفي (733) هـ [3].

2 – عمر بن علي سالم الإسكندري المالكي ، المعروف " بالتاج الفاكهاني " ماهر في العربية وفنون الشريعة، وهو أيضاً من أجلّ شيوخ ابن هشام، وقد قرأ عليه بعض كتبه في النحو، له شرح العمدة والإشارة في النحو وغيرهما، وقد شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، توفي سنة (731 هـ)،وذكر صاحب الأعلام أنه توفي سنة (734 هـ). [4]

3 – الشهاب بن المرحّل[5] الذي كان يعتز ابن هشام به وبعلمه اعتزازاً كبيراً ويفضله على أبي حيان وغيره، ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل، توفي بالقاهرة في المحرم عام (744 هـ ) . [6]

---

(1) – حاشية يس على التصريح ، 2 / 51 .

(2) – البغية ، 2 / 104.

(3) – الدرر الكامنة ، 3 / 282 ، والأعلام ، 5 / 297، 298 ، وكشف الظنون ،124/1، وطبقات الفقهاء الشافعية، 2/ 69.

(4) – ينظر البغية ، 2 / 232 ، والأعلام ، 5 /56 .

(5) – أبو الفرج شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز الشافعي المعروف بابن المرحل، نحوي بارع لازمه ابن هشام زمناً طويلاً.

(6) – الدرر الكامنة ، 2 / 407 .

4 – أبوحيان محمد يوسف أثير الدين الغرناطي، وهو نحوي بارع،وأديب مشهور،له البحر المحيط في التفسير،وكذلك: ارتشاف الضرب وغيرهما، مات سنة 745 هـ [1]، وسمع منه ابن هشام ديوان ابن أبي سلمى،ولم يلازمه ولا قرأ عليه عداه. [2]

وكان كثير المخالفة لأبي حيان ، شديد الانحراف عنه[3]، ولعل ذلك لكون أبي حيان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله ، وإلا فأبوحيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان ولم يكن للمتأخرين مثله [4].

إلا أن أصحاب التراجم لا يذكرونه بين شيوخ ابن هشام ، لأنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه ، بل إن ابن هشام نفسه ينكر عليه أستاذيته .

5 – ابن السَّراج: أبو عبد الله محمد بن أحمد السراج الدمشقي، المولود عام 668هـ، والمتوفى عام 743هـ [5]، وقيل هو محمد بن محمد بن نمير الشيخ شمس الدين بن السراج ويكنى أبا بكر، قال الحافظ ابن حجر : قرأ على " نور الدين الكفتي " وعلى " المكين الأسمر " وغيرهما، وعني بالقراءات ، وتصدر للإقراء والتكتيب ، مات في شعبان سنة 747 هـ . [6]

وهناك غيرهم من العلماء الذين أفاد منهم ابن هشام الأنصاري إفادة كبيرة، كالتاج التبريزي وغيره، وقد تولت كتب التراجم ذلك بالشرح والتفصيل. [7]

---

(1) – البغية ، 234/1 .

(2) – المصدر نفسه ، 2 / 104 .

(3) – المصدر نفسه ،104/2 .

(4) – ابن هشام وأثره في النحو العربي، 46.

(5) – البغية ، 1 /23 .

(6) – البغية ، 194/1 ، وابن هشام وأثره في النحو العربي ، 39.

(7) – البغية ، 2 / 104 .

**ـ تـــلامـيذه :**

هيأت لابن هشام مكانته العلمية حياة فاضلة حافلة بالأعمال الجليلة، من تدريس أو تأليف أو إقراء، فكانت شافعيته سبيلاً للتدريس في علم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة، فقد أتقن المذهب الشافعي إتقاناً كاملاً حتى عرف به، ولكنـــه انتقـــل إلـــى المذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات [1]، فعين مدرساً بالمدرسة الحنبلية، وكان ذلك بعد عودته من رحلته الثانية إلى مكة المكرمة على الأغلب[2]، فأقبل الطـــلاب على الإفادة منه، فكان لا يبخل عنهم بما حباه الله به من علم جـــمّ فدرســـهم كتبـــه وبعضاً من كتب السابقين ،كالكتاب لسيبويه وغيره، كما أقرأهم الحاوي الصغير في الفقه الشافعي، ولم يقتصر نشاطه على القاهرة، بل استمع إليه عددٌ من الطلبة بمكـــة المكرمة، التي جاور بها غير مرة، يقول صاحب البغية" وتخرج به جماعة من أهل مصر، وغيرهم "[3] .

وإليكم بعض هؤلاء الطلاب الذين أشار إليهم السيوطي والذين تبوّءوا منزلـــة علمية رفيعة بعد أن نهلوا من علم ابن هشام .

1 – محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الله النويري، قاضي مكة وخطيبها، ولد بمكة سنة 722 هـــ، أخـــذ العربيـــة عـــن الجمال ابن هشام الأنصاري ، وكان فصـــيح اللسان، عالماً، فقيهاً، قاضـــــياً، مات في ثالث عشر رجب سنة (786 هـــ). [4][5]

2 – " اللخمي " وهو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحي بن أحمد اللخمي الشافعي، الشيخ جمال الدين، قال عنه ابن حجر:" ولد سنة 715 هـــــ، وأخذ العربية عن ابن هشام النحوي الحنبلي ، وتوفي سنة 790 هجريـــة، لـــه

---

(1) – شرح التصريح للأزهري ، 1 / 5 .

(2) – المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، 2 / 648 .

(3) – البغية،2 /104 .

(4) – ينظر: الدرر الكامنة، 326/3 ، وكذلك: شذرات الذهب، 292/6 .

(5) – شذرات الذهب ، 6 /292 ، والدرر الكامنة ، 3 / 786 .

مختصر شرح بانت سعاد لابن هشام " [1].

3 – ابنـــه : محب الدين واسمه محمد بن هشام الأنصاري المولود عام 750 هـــ، فقد قرأ على والده، وغيره من العلماء، فكان " أوحد أهل عصره فـــي تحقيـــق النحو، وكان أنحى من أبيه"، ت 799 هـــ وقيل 790 هـــ.[2]

4 – " الدجوي " ، وهو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المـــصري النحوي ، قال ابن حجر : " أخذ عن الشهاب ابن المرحل والجمال ابـــن هـــشام وغيرهما ، ومهر في العربية وتدريس الألفية ، وتوفي سنة 830 هجرية "[3].

هذا وقد تتلمذ على ابن هشام كثيرٌ من غير هؤلاء الذين ذكرت ، يرجع إلـــيهم من أراد الاستزادة إلى كتب التراجم ، كـــ( البدر الطالع) و( البغية) وكذلك ( كشف الظنون) و(شذرات الذهب) وغيرها .

**- أشهر معاصري ابن هشام**

عاصر ابنَ هشام عددٌ من كبار العلماء في مختلف العلوم والفنون ، وســـأذكر بعضاً منهم:

1 – ابن قدامة المقدسي : وهو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بـــن عبـــد الحميـــد الحنبلي، فقيه بارع ومقرئ مجـــود ،ونحوي محدث، ولد في رجب سنة خمس وسبعمائة هجرية، صنف شرحاً على التسهيل، في مجلـــدين ،وله كتب أخرى، توفي سنة 744 هـــ. [4]

2 – الشيخ / فخر الدين الجار بردي : وهو أحمد بن الحسن، شـــرح شـــافية ابـــن الحاجب، وله " المغني " في النحو، توفي سنة 746 هجرية [5].

3 – بهاء الدين ابن عقيل: وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بـــن

---

(1) – ينظر الدرر الكامنة ، 1 / 60 ، وكذلك البغية ، 1 / 352 .

(2) – البغية، 1/ 123.

(3) – البغية ، 1 / 352 ، الضوء اللامع ، 1 / 153 .

(4) – البغية ، 30/1 .

(5) – المصدر نفسه ، 250/1 .

محمد بن عقيل ، نحوي الديار المصرية ، قال عنه ابن حجر: " ولد يوم الجمعة تاسع محرم سنة 698 هـ، وناب في الحكم عن العز ابن جماع بالقاهرة، توفي سنة 769 هـ [1].

4 – ابن الصائغ : وهو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، قال عنه ابن حجر: " ولد قبل سنة عشر وسبعمائة، واشتغل بالعلم، وبرع في اللغة والنحو، والفقه، وأخذ عن الشهاب بن المرحل أستاذ ابن هشام، وعن أبي حيان وغيرهما، وله عدة تصانيف، منها: حاشيته على مغني ابن هشام، وصل فيها إلى حرف الباء، مات سنة 776 هجرية [2].

**ـ آثاره العلمية :**

أمضى العلامة الشيخ ابن هشام الأنصاري حياته مكباً على الكتابة والتأليف في مختلف العلوم والفنون ، فكتب كثيراً من المصنفات بلغت زهاء الخمسين مصنفاً في النحو والتفسير واللغة ، وهذه المصنفات ،منها ما أخذ طريقه نحو دور النشر، فطبع ونشر عدة مرات ، ومنها ما لا يزال مخطوطاً ينتظر من يخرجه إلى رفوف المكتبات ؛ ليسهم في النهضة العلمية .

كما أن بعض المصنفات قد ضاعت ، ولم يعد لها أي أثر ، ولولا ذكرها في بعض الكتب ما سمعنا بها، وقد حاول بعض الباحثين[3]أن يحصي تلك المصنفات العظيمة لابن هشام، وسأكتفي بذكر بعض منها نموذجاً للتدليل على التراث الضخم الذي خلفه لنا هذا العالم الجليل والإمام الفذ .

**1 – الإعراب عن قواعد الإعراب :** [4]

وهو رسالة مختصرة صغيرة الحجم ، ولكنها عظيمة النفع، جعلها ابن هشام في أربعة أبواب:

---

(1) – البغية ، 87/2 .

(2) – المصدر نفسه ، 129/1 .

(3) – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 28 .

(4) – المصدر نفسه ، وكذلك : دروس في المذاهب النحوية، 252.

الباب الأول : الجـــملة وأحكـــامها .

الباب الثاني : في الجار والمجرور .

الباب الثالث : في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب .

الباب الرابع : في الإشارة إلى عبارة محـــــــررة .

وقد شرح هذه الرسالة كثير من العلماء منهم: الشيخ / خالد الأزهري والشيخ / جلال الدين المحلي أحد صاحبي تفسير الجلالين، وغيرهما :

2 – **الألـــغـــــاز**: هذا كتاب في المسائل النحوية، يشتمل على الفكاهـــات الأدبيـــة والألغاز النحوية، تعرض فيه ابن هشام للمشكلات المعقدة في النحو، وهـــو نفـــسه كتاب " موقد الأذهان وموقظ الوسنان"، كما جاء في بعض المراجع، فقد قال صاحب كتاب " كشف الظنون " [1]إنهما كتاب واحد، وقد ألفه لخزانة السلطان الكامل .

3 – **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : [2]

وهو كتاب كما هو واضح من عنوانه ، شرح لألفية ابن مالك ، وهو من أهـــم شروح الألفية ، فقد وضح معانيها ،وحلل تراكيبها ، وامتاز بأنه شـــرح مـــستقل ، وكأنه تصنيف قائم بذاته ، حققه الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد [3]وغيـــره، كما شرحه الشيخ خالد الأزهري ، والشيخ / أبوبكر الوفائي ، وعليه حواشٍ كثيرة، منها حاشية " يس " ، والسيوطي، وحاشية جمال الدين أحمد بن عبد الله بـــن هـــشام النحوي المتوفى 835 هجرية.

4 – **قطر الندى وبلّ الصدى** :

مقـــدمة مختصرة في النحو نشرت عدة مرات ، وقد شرحه ابـــن هـــشام[4]، وكذلك غيره .

---

(1) – كشف الظنون ،1/ 124 ، 154 ، 406 ، وكذلك: ابن هشام وأثره في النحو، 85.

(2) – البدر الطالع ، 407 ، وكذلك البغية ، 2 / 105 .

(3) – ينظر : منهج ابن هشام ، 31 .

(4) – البدر الطالع ، 406 .

5 – **شـــذور الـــذهـــب :**

كتاب في النحو ، أكثر توسعاً من القطر ، يقـــوم بدراســـته طـــلاب المعاهـــد والجامعات المهتمة بالدراسات العربية، شرحه كثيرٌ من النحـــويين ، كالـــسيوطي، وبدر الدين حسن القدسي الحلبي[1]وغيرهما ، وعليه بعض الحواشي .

6 – **شرح بانت سعاد :** [2]

وهي قصيدة لكعب بن زهير في مدح الرسول ﷺ شرحها ابن هـــشام شـــرحاً وافياً، وهو إلى الناحية اللغوية أقرب منه إلى الناحيـــة الأدبيـــة، وعليهـــا حاشـــية للبغدادي.

7 – **فوح الشذا في مسألة كذا :** [3]

(الشذا في أحكام كذا)، هو كتاب لأبي حيان النحوي ، أشار إليه أبـــو حيـــان فـــي " ارتشاف الضرب من لسان العرب " ، وأما " فـــوح الشذا " ، فهو لابن هشام الأنصاري.

8 – **المسائل السفرية في النحو :**

وهي عبارة عن رسالة في صفحات قليلة سجل فيها أسئلة سئلها فـــي بعـــض أسفاره، وأجوبة أجاب بها عن هذه الأسئلة[4]، وقد طبع بتحقيق: أحمد مطلوب[5].

وقد اطلعت على هذه المسائل في كتاب حققه الأستاذ الدكتور/علي حسين البواب.

9 – **التـــذكـــرة :** وهي في خمسة عشر مجلداً [6]، نوّه بها السيوطي في البغية وابن حجر في الدرر .

10 – رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وهي موسوعة في أربعة مجلدات .

11 – عمدة الطلاب في تحقيق تصريف ابن الحاجب : مجلدان [7].

---

(1) – تاريخ آداب اللغة العربية، 150/2 ، وكذلك: دروس في المذاهب النحوية، 252.

(2) – البدر الطالع ، 406 .

(3) – المصدر نفسه، 406 .

(4) – البغية ، 2 / 105 .

(5) – ينظر : مجلة كلية الآداب ، بغداد ، 1963 م .

(6) – البدر الطالع ، 406 .

(7) – ينظر: التصريح على التوضيح ، 1 / 5 .

12 – التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل: عدة مجلدات [1].

13 – شرح التسهيل ولم يبيضه[2]، وله عدة حواش على الألفية والتسهيل .

14 – شرح البردة .

15 - شرح شذور الذهب، وقد طبع هذا الشرح طبعات عدة في مصر، وحققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، وسمى تحقيقه ذاك (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب) [3].

16 – مختصر الانتصاف من الكشاف، كتاب " الإنصاف " جعله حكماً بين الإنصاف والانتصاف ولخصهما ابن هشام الأنصاري في مختصر لطيف. [4]

17 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، هو آخر كتب ابن هشام ، إذْ لم يؤلف بعده أي كتاب،و لذلك فهو قمة كتبه ، صنفه بمكة المكرمة عام 749 هـ [5]، وفقده وهو راجع إلى مصر، ثم عاد إلى الحرم عام 756 هـ ، فأعاد تأليفه بنفس الاسم ، قال في مقدمته " وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة ، أنشأت بمكة – زادها الله شرفاً – كتاباً في ذلك مُنوِّراً من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر ، ولما منّ الله عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله ، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسِلاً ولا متوانياً ، ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف".

و( المغني ) كتاب نال شهرة واسعة من قبل القدماء والمحدثين ، فهو كتاب من أهم الكتب النحوية ، قصد فيه ابن هشام أن يكون خاتمة المطاف لكل من تبحر في علوم العربية، قال رحمه الله : " ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه، المقدمة الصغرى المسماة بـ( الإعراب عن قواعد الإعراب ) ، حَسُنَ وَقْعُهَا عند

---

(1) – – البغية ، 2 / 105 ، البدر الطالع، 406.

(2) – المصدر نفسه ، والبدر الطالع، 406 .

(3) – ينظر: منهج ابن هشام، 34.

(4) – هذا الكتاب في برلين رقم 791 – ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 85 .

(5) – ينظر مقدمة المغني، 45/1.

أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر "[1]، وأمسى هـذا الكتاب من المسلمات التي أحاط بها الدارسون والباحثون ، ولا يستغني عنه النحـاة ولا اللغويون، ويدلنا على الشهرة التي نالها هذا الكتاب قديماً ما قاله ابن خلدون في مقدمته الشهيرة " وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلـى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعـراب مجملـة ومفـصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصناعة من المتكرر فـي أكثر أبوابها ، وسماه بالمغني في الإعراب ... فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلـو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهـل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بـشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه " . [2]

كما أن ابن هشام نفسه كان شديد الإعجاب بكتابه هذا إلى حد الخـيلاء، فهـو يرى أنه لم ينسج أحدٌ على منواله ولم تسمح قريحة بمثاله ،يقول: " وضـعت هـذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيـه مقفـلات مـسائل الإعـراب، فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب ، فأوضحتها ... فدونك كتاباً تشد الرجـال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغـرض، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ على منواله " . [3]

وعندما سئل : هلا فسرت القرآن أو أعربته ؟

قال معجباً بكتابه الضخم هذا : أغناني المغني .

إذن فكتابه المغني في الواقع موسوعة كبرى لعرض آراء النحاة السابقين لـه في مختلف الأصقاع العربية، وهو ليس عرضاً فقط ، بل مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبيين الصحيح منها والفاسد، مع كثرة الاستنباطات، ومع اشتقاق الآراء المبتكـرة

---

(1) - المغني ، 45/1.

(2) - المقدمة ، لابن خلدون، 404 .

(3) - مقدمة المغني، 45/1 .

غير المسبوقة [1]، فهو بحق من أكثر مؤلفات هذا العصر شهرة ،وأعظمها خلوداً في موضوع حروف المعاني وغيره من موضوعات النحو، فقد نهج سبيلاً لم يسبق إليه، فأوفى على الغاية[2].

ولعل مما زاد من أهمية هذا الكتاب أنه آخر كتبه تأليفاً ، فأفاد من تجاربه السابقة في تقديم مادة وافرة عن النحاة السابقين ، إضافة إلى التقسيم الجديد غير المعهود في الكتب السابقة، فقد جعله في قسمين كبيرين: جعل الأول للمفردات، يفرد الحديث لكل كلمة متتبعاً استعمالاتها المتنوعة من حيث المعنى والتركيب والوظيفة النحوية، وجعل القسم الثاني للجمل وأشباه الجمل وما يتصل بهما من أحكام[3].

هذا وقد رد بعض الباحثين[4] شهرة هذا الكتاب دون غيره من الكتب التي تقدمته لعدة أمور، أهمها :

1. سبق هذا الكتاب في النشر جميع كتبه الأخرى .
2. ما تمتع به ابن هشام من منزلة علمية مرموقة وشهرة ذائعة .
3. ما حظى به المغني من عناية النحويين واهتمامهم به شرحاً وتعليقاً .
4. ما تضمنه الكتاب من مادة علمية غزيرة ، وبخاصة الأدوات ومعانيها وإعرابها، ومذاهب النحويين واللغويين .
5. قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات ، ومقدرته على محاكمة هذه الآراء ومناقشتها وتحليلها ، ثم الخروج بالرأي الذي يأنس له ويستريح إليه.
6. التبويب الدقيق والتنسيق المحكم الذي يتميز به المغني ".

ونظراً لأهمية هذا الكتاب فقد تبارى العلماء قديماً في شرحه والتعليق عليه منذ ظهوره وحتى يومنا هذا، فقد شرحه ابن الصائغ ( 708-776 هـ) ، إلى الباء

---

(1) – المدارس النحوية ، 354 .

(2) – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 279.

(3) – دروس في كتب النحو ، 200 .

(4) – من بينهم: سامي عوض في كتابه (ابن هشام النحوي) ، 84، 85.

الموحدة وأسماه " تنزيه السلف عن تمويه الخلف " ، والدماميني (763-838 هـ) له تعليق على المغني ، ثم شرحه شرحاً مستفيضاً في الهند وسماه " تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب" اتسم بكثرة الاعتراضات على المغني، وأما الحواشي فكثيرة منها: حاشية الشمني (801-882 هـ) والتي اتسمت بتعقب الدماميني ، والرد عليه وقد سميت تلك الحاشية بـ" المنصف من الكلام على مغني ابن هشام " ، وهناك حاشية الدسوقي (1230 هـ) وهي تقع في جزأين ،وكذلك حاشية الأمير (1232 هـ) وللسيوطي حاشية على المغني لم يكملها بل وصل فيها إلى " حتى " .

كما أن الإمام الأبياري له حاشية أيضاً وصل فيها إلى أول الباب الثاني [1].

وهناك بعض العلماء ركز على شرح الأبيات الشعرية الواردة في كتاب المغني كعبد القادر البغدادي والإمام السيوطي، وقام حديثاً الشيخ / طه الدرة بإعراب شواهده إعراباً مفصلاً .

هذا وقد جعل ابن هشام كتابه المغني في مقدمة وثمانية أبواب :

**الباب الأول** : في تفسير المفردات وذكر أحكامها، ولم يقتصر فيه على الحروف، بل تناول الأدوات الأخرى ، كالأسماء والظروف .

**الباب الثاني** : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

**الباب الثالث** :في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامها.

**الباب الرابع**: في ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها .

**الباب الخامس**: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

**الباب السادس**: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

**الباب السابع** : في كيفية الإعراب .

**الباب الثامن**: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

هذا وقد عدل ابن هشام في كتابه المغني عن سنن النحاة السابقين ،واجتنب

---

(1) - مغني اللبيب ، 8/1 ، وكشف الظنون، 2/ 1751.

ثلاثة أمور رأى أنها السبب في طول كتب اللغة ،وأنها الباعث على السآمة والملل في نفوس الطلاب، حيث يقول: " واعلم أنني تأملت كتب الإعراب ، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور ، أحدها كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام.....

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق " اسم " أهو من السمة ، كما يقول الكوفيون ، أم من السمو ، كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين.... .

والثالث : إعراب الواضحات، كالمبتدأ و خبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفيّ .

وقد تجنبت هذين الأمرين[1] وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية ، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية[2].

هذا وقد أثنى على المغني كثيرٌ من العلماء ، منهم : الإمام أبوبكر بن محمد الدماميني، الذي يقول :

[ الطويل ]

6- **ألا إنما مغني اللبيب مصنف * جليل به النحوي يحوي أمانيهْ**

7- **وما هو إلا جنة قد تزخرفت * ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيهْ**

وقد فرغ ابن هشام من تأليفه في ذي القعدة من السنة نفسها التي بدأ فيها ،وهي سنة 756 هـ.

**ـ وفاته :**

توفى ابن هشام – رحمه الله – ليلة الجمعة، خامس ذي القعدة، سنة إحدى وستين

---

(1) – والذي عده أموراً ثلاثة لا اثنان .

(2) – مقدمة مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،49 .

وسبعمائة (761 هـ)، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية بالقاهرة [1].

رثاه ابن نباتة فقال: [ الطويل ]

8- **سقى ابنَ هشام في الثرى نوءُ رحمة * يجر على مثواه ذيل غمام** [2]

9- **سأروي له من سيرة المدح مسنداً * فما زلت أروي سيرة ابن هشام**

كما رثاه بدر الدين بن الصاحب ، فقال :

[ الطويل ]

10- **تهنَّ جمالَ الدين بالخلد إنني * لفقدك عيشي ترحة ونكال**

11- **فما لدروس غبت عنها طلاوة * ولا لزمان لست فيه جمال** [3]

رحم الله ابنَ هشام رحمة واسعة، وجزاه أحسن الجزاء على ما قدم للغة القرآن.

* * *

(1) - ينظر : الدرر الكامنة ، 309/2 ، البدر الطالع ، 1 /407 .

(2) - البغية ، 2 /105 ، وكذلك: البدر الطالع ، ص407 ، معجم المؤلفين، 6 / 163 .

(3) - المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، 2 / 680 .

المبحث الثاني:

# المنهج العام لابن هشام في المغني

إذا ذكر ابن هشام ذكر كتابه المغني، فلقد كان للأول منزلة سامقة بين معاصريه، وقدم راسخة في العلم، وباع طويل في التأليف، والتصنيف، أثنى عليه كثير من العلماء والمؤرخين وقرنوه بالحذاق والمهرة من أهل لغة الضاد اللغة العربية.

قال عنه العلامة ابن حجر العسقلاني: (ت 852 هـ).

" وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ ، وتصدر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام .... مع التواضع والبر والشفقة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب". [1]

وأما ثناء ابن خلدون فقد سبق أن ذكرته في بدايات هذه الرسالة كما أثنى عليه المعاصرون أيضاً، من ذلك ما قاله الدكتور مازن المبارك: " ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا: إنه لم يأت بعد القرن الرابع من زاد في العربية شيئاً على أهله، وإن ما ظهر بعد ذلك من كتب ومؤلفات في هذه العلوم لا يعدو أن يكون شرحاً وتفصيلاً لها أو اختصاراً وتهذيباً أو استدراكا وتعليقا عليها ، لم يَشُذَّ عن ذلك إلا من انفرد برأي أو منهج كصاحب مغنى اللبيب". [2]

وأما كتابه المغني، وما تفرد به بمنهج خاص، فلقد ملأ أسماع المشتغلين بالعربية وعلومها، وذاع صيته في معاهد العلم وحلقات التدريس، فقد حفل بالمسائل والشواهد، والمناقشات وحكايات الخلاف بين المذاهب النحوية وبين النحاة أنفسهم، واستطاع ابن هشام فيه أن يجمع أشتاتا كثيرة في نظام، وأن يحشد من الشواهد العظام، وأن يجمع قواعد كلية تنطبق على مالا يحصى من أجزاء وأنواع[3]، فقد اختص بنهج خاص في العرض والتفصيل، واختط طريقاً لم يسبق إليها مما أتاح له أن يعرض المسائل النحوية بإبداع وتألق مبتعداً عن كثرة التكرار.....، والبعد عما لا يليق بالإعراب متجاوزاً إعراب الواضحات كالمبتدأ أو الخبر والفاعل ونائبه،

---

(1) - الدرر الكامنة 2 /308 .

(2) - النحو العربي ، 131 .

(3) - من تاريخ النحو ، 192.

فجاء كتابه مستوفياً للغاية التي أرادها، وأفاد خير إفادة مغنياً كتابه بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، ناقش كبار النحويين، وكانت له على كتبهم ملاحظ ومآخذ نعاها عليهم، واجتهد في اجتنابها في كتابه ( المغني ) حيث يقول: " واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور أحدها: كثرة التكرار، والأمر الثاني: إيراد مالا يتعلق بالإعراب .... " والثالث: إعراب الواضحات..... ، وقد تجنبت هذين الأمرين[1]، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية"[2].

وكما تفرد الزمخشري بنهج خاص في تفسيره ( الكشاف ) ومعجمه ( أساس البلاغة ) سلك ابن هشام في مغني اللبيب طريقاً فريداً امتاز به بين النحاة، فقد جعل كتابه قسمين: القسم الأول أداره على الأدوات في اللغة العربية، فبعد أن أحصاها وحصرها عاملة وغير عاملة، جعل يجمع كل ما استطاع من شواهدها أداة أداة، حتى إذا تم له جمع الشواهد على أداة ما، أمعن فيها وفي شواهدها، ثم نسق معانيها المختلفة وأحكامها تبعاً لهذه المعاني.

والقسم الثاني: يظهر لك من تبويب الكتاب الذي كان على النحو التالي:

الباب الأول: في تفسير المفردات ( حروفاً وأفعالاً وأسماء وذكر أحكامها – وقد استغرق الجزء الأول وهو معظم الكتاب.

الباب الثاني: في الجملة وأقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في شبه الجملة وأحكامها.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها[3].

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

---

(1) – والذي عده أموراً ثلاثة لا اثنان .

(2) – المغنى، المقدمة ، 49.

(3) – هذا العنوان فيه تكرار، ولو قال (منها) لكان أفضل.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

وقد ألف ابن هشام مؤلفات عديدة، ولكن كتابه المغني يعد ذروة كتبه، ولعل قيمته تبدو في استيعابه أعاريب ما يشكل من القرآن، استمدها من كتب القدماء والمعاصرين له، واعتمد أصوبها وأقربها إلى المعنى القرآني، واعتمد في الباب الأول من الكتاب على حروف المعاني لأهميتها الكبرى، وقيمتها التعبيرية في البيان القرآني وغيره، ومن هنا كان له فضل جمع الأدوات وترتيبها والاستشهاد على استعمالها ومعانيها، مخالفا النحاة القدماء الذين لم يعمدوا إلى دراسة الحروف دراسة مستقلة يفردون لها أبوابا خاصة بها، بل كانت دراستهم لها وسط أبواب النحو حسب المناسبات، وفوق ذلك كانت جزئية لا يعمدون فيها إلى الشمول والاستقصاء )[1]، فالرماني مثلاً في كتابه ( معاني الحروف ) يلتزم الحروف ولا يخرج عنها إلى غيرها، ثم إنه لم ينهج نهجاً سليماً عندما أقحم موضوعات لا صلة لها بالحروف، والكلام فيها ككلامه عن أوجه الخبر.[2]

وأما المرادي وكتابه ( الجنى الداني في حروف المعاني ) فمختص بحروف المعاني هذه دون غيرها من الأدوات، ولكنه يدخل في كتابه ضمائر الفصل ( هو، هي، هم ) ونحوها[3]، وكذلك الحال عند غيرهما، أما ابن هشام فقد سلك منهجاً سليماً فيما يتصل بالحروف والأدوات بحيث لا يتعرض إلا لمعانيها واستعمالاتها وأحكامها طبقاً للعنوان الذي عقده في مستهل هذا القسم من كتابه، ولم يخرج عن ذلك خروجاً يؤخذ عليه[4] وبالجملة فإن الكلام على منهج ابن هشام يحتاج إلى بحث مستقل، نظراً لما امتاز به هذا الكتاب الجليل من نهج خاص وطريقة فريدة، ولكنني سأعطي لمحة عامة، وسألقى نظرة عجلى تكون تمهيداً للموضوع الرئيس الذي تتحدث عنه هذه الرسالة، وهو اجتهاداته النحوية.

---

(1) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 47 .

(2) - المصدر نفسه .

(3) - الجني الداني ، 350 .

(4) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 69 .

لذا فإني سأتناول منهجه في الآتي:

أ - تناوله للآيات القرآنية.

ب- تناوله للأحاديث النبوية.

ج- مسلكه في إيراد الشواهد الشعرية والأمثال.

د - مذهبه النحوي.

**أولاً : تناوله للآيات القرآنية :**

إن المتصفح في المغني سوف يدرك أن ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم بشكل لافت للنظر، فلا تكاد تمر بضعة أسطر إلا ويتخللها شاهد قرآني أو أكثر، كما أن الآية الواحدة قد تتكرر في مناسبات عدة، حتى بلغ عدد الآيات الواردة فيه زهاء ألفي آية[1] أو جزء من آية، هذا إذا لم نحصر الآيات التي تواردت أكثر من مرة، وإلا فإنها تقارب ثلاثة آلاف شاهد، حتى بات كتاب المغني أغزر المصادر وأنفعها في إعراب القرآن، ومغنيا عن كتب الأعاريب، اعتمد الدقة والإيجاز في توجيه الآيات، كما عُنى بما يشكل[2] في القرآن الكريم، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه وتدبره، فهو كتاب يستفيد منه متعاطي التفسير والعربية جميعا كما قال،[3] هذا وقد خلا المغني من أي نص تعرض لرد قراءة أو طعن على قارئ من الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع[4]، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم وعولوا عليهم، وكذلك الحال في اعتماده قراءة الثلاثة[5] الذين

---

(1) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني 315 .

(2) - إعراب القرآن الكريم من مغنى اللبيب 25 .

(3) - المغني: 2 / 330.

(4) - القراء السبعة هم : 1- نافع 2- ابن كثير 3- أبوعمرو البصري 4- ابن عامر 5- عاصم 6 – حمزة الزيات 7- الكسائي، ينظر : اتحاف فضلاء البشر، 75/1 ، والحجة للقراء السبعة، 7/1.

(5) - وهم : 1- يعقوب الحضرمي 2- أبوجعفر 3- خلف العاشر، ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، 87،88/1، وكذلك شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة، ص41، والبدور الزاهرة ، ص52، وكشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء ، 167.

زادوا على السبعة مع التثبت في النقل عنهم، كما استشهد بالقراءات الشاذة لتأييد قاعدة نحوية أصلها واعتمدها.

ومن الملاحظ أنه عند استشهاده بالآية الكريمة يقتصر على موضع الشاهد فقط، بل يكتفي بذكر كلمة واحدة أحيانا مثل (يأمركم) [1] من الآية﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ [ سورة البقرة: الآية169 ] ،و( يشعركم) [2] من الآية الكريمة﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [ سورة الأنعام : من الآية 109] ،و(منسأته) [3] من قوله تعالى: ﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سورة سبأ: من الآية 14 ].

ومن مظاهر هذه الكثرة أنها إلى جانب كونها واضحة في كل الأبواب أجده يقتصر عليها وحدها في بعض الأحيان، من ذلك / الباب الثاني في الجملة وأقسامها وأحكامها / فعندما يتحدث عن الجملة المعترضة بين شيئين يقول: الخامس بين الشرط وجوابه نحو ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [ سورة النحل: الآية 101 ] ونحو ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 24] ، ونحو﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ [ سورة النساء : الآية 135] .

فهو يتلو هذه الشواهد الكثيرة متعاقبة على النحو الذي تراه.

ومما تتوالى فيه هذه الشواهد القرآنية حين يسوق المواضع التي تأتي فيها الفاء رابطة لجواب الشرط، وذلك حين لا يصلح أن يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل :

**إحداها:** أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ ﴾ [ سورة الأنعام : الآية 17] ونحو: ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ

---

(1) - المغني 395/1 و 125/2.

(2) - المغني 1 / 372، 2 / 125 .

(3) - المغني 1/ 395.

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾. [ سورة المائدة : الآية 118]

**الثانية:** أن تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد، نحو ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 271] و ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ [ سورة النساء : الآية 38] و ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 28] .

**الثالثة:** أن يكون فعلها إنشائيا نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 31] ،ونحو ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [ سورة الأنعام : الآية 150] ، ونحو ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾. [ سورة الملك : الآية 30]

**الرابعة:** أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى، إما حقيقة نحو ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ سورة يوسف : الآية 77] ونحو ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [ سورة يوسف : الآيتين 26، 27] و ( قد ) هنا مقدرة، وإما مجازا نحو ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ [ سورة النمل : الآية 90] نزّل هذا الفعل – لتحقق وقوعه– منزلة ما وقع.

**الخامسة:** أن تقترن بحرف استقبال ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [ سورة المائدة : الآية 54] ونحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 197]

ومن اهتمامه بالشاهد القرآني أنه كان عندما يجمع بين القرآن والشعر يبدأ في الكثير الغالب بالقرآن ثم يثني بالشعر، ففي حديثه عن واو المعية حيث يقول: "والثاني شرطه أن يتقدم الواوَ نفيٌ أو طلبٌ، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافا لهم، ومثالها: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 142] ، وقوله: [1]

---

(1) – صاحبه أبو الأسود الدؤلي.

[ الكامل ]

12- **لا تنــه عن خــلق وتأتي مثله عــار عليك إذا فعــلت عظيم**

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي" [1].

ومثل ذلك قوله عن الواو التي دخولها كخروجها وهي الزائدة: " وحمل علــى ذلك ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [ سورة الـزمـر : من الآيـة 73] بدليل الآية الأخرى، وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو فــي ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ [ سورة الـزمـر : مـن الآيـة 73 ]وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وكــذا البحــث فــي ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾ [ سورة الصـافات : الآيـة 103] الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان، والجواب محذوف علــى القــول الثــاني والزيادة ظاهرة في قوله [2]:

[ الطويل]

13- **فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري**

وقــوله: [3] [ الكامل ]

14- **ولقد رمقتك في المجالس كلهــا فــإذا وأنت تعــين من يبغــيني** "[4]

ويلاحظ على ابن هشام حال استشهاده بالآيات القرآنية أنه يذكرها مرسلة دون تقديم ما ألف الناس ذكره قبل آي الذكر الحكيم وهي: قال تعالى – أو قوله تعالى أو قول الله سبحانه ونحوها.. [5]

استمع إليه مثلا عندما يتحدث في مبحث ( إلا ) وأن من معانيهــا: الاســتثناء

---

(1) – المغني 1 / 502.

(2) – قائله : ربيعة بن عبد يا ليل الثقــفي، المعروف بابن الذئبة.

(3) – صاحبه : أبو العيال الهذلي.

(4) – المغني ، 504/1.

(5) – نفس المصدر، 131/1.

**القراءات القرآنية – متواترها وشاذها في المغني**

وأما القراءات القرآنية، فقد فصل القول فيها، وبين أوجه القراءات التي تحتاج أن يبيّن إعرابها والعلل فيها، وتوجيه إعرابها، وكثيرا ما يعرض لمشكل إعرابي يعتمد على القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة، وكان لا يورد منها إلا ما لـه تعلق بالتوجيه الإعرابي الذي يتحدث فيه، لأن كتابه ( المغني ) هو كتاب إعراب لا قراءات وكان قد نعى على النحاة السابقين الذين يذكرون في كتبهم أمورا لا علاقة لها بالإعراب ( كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة، كما يقول الكوفيون، أم من السمو كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين...). [1]

وكذلك قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ). [2]

ويرى أن القراءة المتواترة لا يجوز أن تخرج على المرجوح من القواعد النحوية، والتوجيهات الإعرابية حيث يقول: (... والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة ) ... ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ) أي على إثبات ألف ( ما ) الاستفهامية المجرورة ، وقد ذكر في الجهة الرابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي، فهو ينأى بألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه أن تحمل على غير المتعارف القوى من كلام العرب – فهو إذن يحترم القراءات القرآنية، ولا يطعن فيها بل نظر إليها ووجهها توجيها ترضى عنه العربية وتؤيده شواهدها من عفة الأسلوب، وطهارة اللسان، والاحتفاظ لكل صاحب حق بحقه، ومن تلك التوجيهات:-

1- توجيهه قراءة أبي عمرو[3] بإسكان حرف الإعراب في بعض الآيات مثل

---

(1) - المغني، 48/1.

(2) - نفسه، 330/2.

(3) - هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان ،ينتهي نسبه إلى عدنان ، أحد القراء السبعة ، ولد بمكة (68 هـ)، وتوفي بالكوفة (154 هـ) ، ينظر: البدور الزاهرة ، 16، وكشف الضياء، 126.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ سورة الأنعام : الآية 109 ] بإسكان الراء أو اختلاس الحركة، على أن ذلك تسكين للتخفيف[1] وقوله تعالى: ﴿منساته﴾ [ سورة سبأ : الآية 14] بهمزة ساكنة على الألف في قراءة ابن ذكوان[2][3].

2- تجويزه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف مستشهدا بقراءة ابن عامر [4] ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ [ سورة الأنعام : الآية 137] بالفصل بين المضاف( قتل ) وبين المضاف إليه (شركائهم) بمفعول المضاف ( أولادهم ).

3- تجويزه إجراء المعتل مُجرى الصحيح حال الجزم، مستدلا بقراءة قنبل[5]﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [ سورة يوسف : الآية 90 ] بإثبات ياء ( يتقي ) وجزم ( يصبر ) [6].

إلى غير ذلك من التوجيهات التي نقدها كثير من النحاة المعاصرين له، والسابقين، في حين خرجها ابن هشام بأسلوب عف وقلم هادئ رزين، ووجهها توجيهاً مرضياً، يحفظ للقراءة وقارها وما يجب لها من القبول، وللقراء مكانتهم وللرواة سندهم. [7]

كما استشهد بالقراءات الشاذة، كقراءة سعيد بن جبير[8]﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ

---

(1) - المغني 395/1.

(2) - هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، ويكنى: أبا عمرو، من رواة ابن عامر القارئ، كان شيخ الإقراء في الشام، [ ت 242 هـ ]، ينظر: البدور الزاهرة ، ص53. وكذلك الوفيات ، ص177.

(3) - المغني ، 395/1.

(4) - هو : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي، أسن القراء السبعة وأعلاهم سنداً ،ولد سنة [ 21 هـ]، و[ ت 118 هـ] بدمشق ، ينظر: البدور الزاهرة، ص21، وكشف الضياء،ص136.

(5) - هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، من رواة ابن كثير القارئ، يلقب بقنبل [ ت 291 هـ] ، البدور الزاهرة، 52.

(6) - المغني 388/2.

(7) - النحو وكتب التفسير، 1206/2.

(8) - هو: سعيد بن جبير الأسدي بالولاء، تابعي، وهو حبشي الأصل، قتله الحجاج بواسط، سنة 95 هـ، قال عنه =

اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [ سورة الأعراف : الآية 194] بـ( إِنْ ) المكسورة الخفيفة،ونصب ( عِبَادٌ ) و( أَمْثَالُكُمْ ) على إعمال ( إن ) النافية عمل ( ليس ) [1]واستدل بقراءة ابن مسعود ﴿ إن تعذبهم فعبادك ﴾ [ سورة المائدة : الآية 118] على حذف المبتدأ بعد فاء الجواب، وكذلك استشهاده على جواز حذف التنوين بقراءة من قرأ[2] ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [ سورة الإخلاص : الآية 1] ، ﴿ ولا اليل سابق النهار﴾ [3] [ سورة يس : الآية 40 ] بترك تنوين ( أحد ) و( سابق ) ونصب ( النهار ).

كما استشهد بقراءة عاصم الجحدري[4]﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ سورة ق : الآية 5] بكسر اللام وتخفيف الميم من كلمة ( لما ) على أن اللام مفيدة لمعنى (عند) قال في المغني معددا معاني اللام الجارة ( والحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند) كقولهم: كتبته لخمس خلون) وجعل منه ابن جنى[5]قراءة الجحدري﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم،[6] واستدل كذلك بقراءة زين بن علي[7] ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 21] بفتح ميم (من)

---

=

الإمام أحمد بن حنبل:( قتل الحجاج سعيد بن جبير وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه) الوفيات، 101.

(1) - المغني،67/1.

(2) - وهم: زيد بن علي وأبان بن عثمان، وابن أبي إسحاق، والحسن، ونصر بن عاصم، وأبو السمال، ينظر: البحر المحيط ، 528/8.

(3) - هي قراءة عمارة بن عقيل ، ينظر: شواذ ابن خالويه، 125.

(4) - هو: عاصم بن أبي النجود، يكنى: أبا بكر، وهو من التابعين، وأحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة،[ ت 128 هـ ] بالكوفة، ينظر : البدور الزاهرة، 52، وكشف الضياء، 145.

(5) - هو: أبو الفتح عثمان بن جني، موصلي، من أئمة الأدب والنحو، قال عنه المتنبي: (هذا رجل لا يعرف قدرَه كثير من الناس)، له مصنفات كثيرة منها: الخصائص وشرحان على ديوان المتنبي ،[ ت 392 هـ ]، ينظر: البغية ، 157/2. والوفيات، 224.

(6) - المغنى، 325/1، قرأ الجحدري (لما جاءهم) بكسر اللام وتخفيف الميم، ينظر: البحر المحيط،121/8.

(7) - هو: زين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قارئ وعالم ثقة، [ ت 122 هـ ] .

واللام من كلمة (قبلكم)، ووجه شذوذها أنه لا يدخل موصول على موصول. [1]

إلى غير ذلك من الأمثلة التي توضح، وبجلاء أن ابن هشام يحترم القراءات جميعها، ولا يطعن في أي منها.

وبما أن الكمال لله وحده، فقد شد انتباهي وأنا أقرأ ( المغني ) شاهدٌ أظن أن ابن هشام قد ضمه سهوا إلى الشواهد القرآنية، وهو ليس من آي القرآن الكريم وهو قوله:( **فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ** ) ولا توجد آية بهذا اللفظ[2] ، ويبدو أنه يقصد قوله تعالى: ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 187] ،أو أنه قصد قوله سبحانه: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 101] وكذلك وقع منه سهو آخر، وذلك عند استشهاده بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 165] على أن ( لما ) نافية[3]، والصواب أنها حينية وجودية وليست نافية؛ ولهذا اعترض عليه شرّاح المغني [4].

وعند حديثه عن الأوهام التي وقعت للمعربين، وقع هو نفسه في وهم حين ذكر آية لاعلاقة لها بالموطن الذي يتكلم فيه، حيث قال:" ونظيره قراءة من قرأ ( وحورعين ) بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ [ من سورة الصافات : الآية 45] ".[5]

الصواب أن يقول: بعد قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [ سورة الواقعة : الآية 17] لأن قوله: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ خطأ، إذ ليست التلاوة كذلك في

---

(1) - المغني، 225/2، وكذلك: البحر المحيط، 95/1.

(2) - المغني، 155/2.

(3) - المغني ، 1/ 54 .

(4) - حاشية الدسوقي ، 12/1 ،وكذلك: حاشية الأمير، 14/1.

(5) - المغنى، 2 / 189، 188 .

الآية التي فيها ( وحور عين ) وإنما التلاوة فيها ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [ سورة الواقعة : الآيات 17-22] برفع ( وَحُورٌ عينٌ ) وفي قراءة بالجر[1] عطفاً على الأكواب[2].

ومن المفارقات أنه كان قد بين السهو الذي وقع فيه أبو حيان حين فسر في سورة الأنبياء كلمة (زبراً) بعد قوله تعالى:﴿ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ﴾ [ سورة الأنبياء : الآية 93] وإنما هي في سورة ( الْمُؤْمِنُونَ) [3] وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان[4] لخصا من تفسيره إعراباً.[5]

وكذلك تحدث عن السهو الذي حصل للإمام فخر الدين الرازي[6]في تفسيره الكبير لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 118] فإنه سأل ما الحكمة في تقديم (من دونكم) على (بطانة) ؟ وأجاب بأن محط النهى هو ( من دونكم ) لا ( بطانة ) فلذلك قدم الأهم[7]، فرد عليه ابن هشام بالقول: (وليست

---

(1) – قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر بالخفض من (( حور عين )) والباقون بالضم فيها، ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، 433.

(2) – حاشية الدسوقي على المغني 172/2 ، 173 ، كذلك حاشية الأمير 123/2.

(3) – هي قوله تعالى ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [ سورة المؤمنون : الآية 54] .

(4) – هما : إبراهيم بن محمد السفاقسي ت (( 742 )) هـ ، و أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ( 756 ) هـ يراجع / تحقيق المغني – بركات هبود، 18/2.

(5) – المغنى، 2 /18.

(6) – هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي التيمي البكري، فخر الدين الرازي ، الإمام العلامة المفسر، [ ولد سنة 544 هـ ] ، من كتبه (مفاتيح الغيب) و(معالم أصول الدين) و( المباحث المشرقية) وغيرها ، [ ت 606 هـ] ، ينظر: الوفيات، 308.

(7) – ينظر: التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، 198/4.

التلاوة كما ذكر) [1]، أي أن لفظة (بطانة) واردة في الآية قبل (من دونكم) [2].

تلك أمثلة قليلة هدفي منها الإشارة إلى أن ابن هشام كان أكثر النحاة اعتماداً على القرآن الكريم وقراءاته، فالعناية بالشاهد القرآني ظاهرة تلفت نظر المتصفح دون أدنى تأمل في كتابه المغني خاصة وكتبه السابقة عامة، حتى إن الإمام الدماميني كان يعيب عليه عندما يستشهد بشعر، ولم يستشهد بالقرآن في بعض المواضع. [3]

**ثانياً : تناوله للأحاديث النبوية :**

اعتبر ابن هشام حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدراً أساسياً اعتمد عليه في تثبيت الأحكام النحوية وإقرارها أوردها؛ مخالفاً بذلك الكثير من النحويين القدماء الذين قل استشهادهم به، وأولهم سيبويه الذي لم يحو كتابه إلا بضعة أحاديث على كثرة الشواهد الشعرية فيه أولاً، والشواهد القرآنية ثانياً، وهذا هو الاتجاه السائد عند كثير من القدماء، لأنهم يرون أن الأحاديث رويت بالمعنى، ولم ترد بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن كثيراً من رواته أعاجم يلحنون في اللغة.

ولكن الكلام حول صحة الاستشهاد بالحديث أو عدمه لم يقم القدماء بإثارته؛

لأنهم كانوا يتحرجون من الكلام في هذا الموضوع، إلى أن جاء المتأخرون فصرحوا تصريحاً بالكلام في هذه القضية كابن خروف[4]، وابن الضائع[5] وبعض

---

(1) - المغنى، 2 /17.

(2) - ذهب د. إبراهيم ارفيدة -رحمه الله- أن ابن هشام هو الذي وقع في السهو عند نقله عن الفخر الرازي، لأن المقصود التقديم في التقدير لا في التلاوة. ينظر : النحو وكتب التفسير ، 1212/2.

(3) - ينظر: الدماميني النحوي 257.

(4) - هو: علي بن محمد الحضرمي، عالم بالعربية، من أهل أشبيلية، ولد سنة (425 هـ) و(ت 609 هـ).

(5) - هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاميّ الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوبين وفاق أصحابه بأسرهم، وكان إماماً في العربية لا يجارى، مات في 25 ربيع الآخر سنة680 هـ،وقد قارب السبعين. ينظر: البغية ، 217/2.

من عاصرهما، أو جاء بعدهما من النحاة، كما هو مسطر في تاريخ النحو.

وما يعنيني هنا مسلك ابن هشام وطريقته في عرض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دام اطمأن وركن إلى صحة الاستشهاد به في اللغة وعلى اللغة.

فقد ذكر في المغني ثلاثة وستين حديثاً منها اثنا عشر حديثاً مستشهدا بها أكثر من مرة، وبهذا يصل مجموع شواهد الحديث إلى خمسة وسبعين شاهداً، ومن الملاحظ أن استشهاده به كان لإقرار قاعدة نحوية، أو تثبيت حكم من الأحكام، أو توجيه بعض الآراء، من ذلك استشهاده بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ( **من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل** ) على أن ( نعم ) فعل، وليست اسماً، كذلك استشهاده بقوله عليه السلام: ( **لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم** ) على أن جمهور النحاة يوجبون حذف الخبر بعد ( لولا ) مطلقاً، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كوناً خاصاً ولادليل عليه.

وابن هشام قال معلقاً على الحديث السابق: ( وأما لولا قومك حديثو عهد ) فلعله مما يروى بالمعنى،[1] ومن الملاحظ أنه يرسل الحديث دون أن يتصدره شيء مما تعارف عليه الناس وهو" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال عليه السلام، أونحو ذلك "، بل يكتفي بالإشارة إلى أنه حديث، من ذلك قوله ( وفي الحديث:(**صومي عن أمك**) [2] فأما الحديث( **أن امرأة كانت تُهْرَاق الدماء** ) [3] و... الحديث ( **كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه** ). [4]

وقد كرر ابن هشام هذا الحديث ثلاث مرات[5]، مرة واحدة فقط قدم له بقوله: ( ونظيره – أيضاً – قوله عليه الصلاة والسلام ). [6]

وقد يكتفي أحياناً بذكر المصدر الذي أخذ منه الحديث كقوله: ( في صحيح

---

(1) – المغني، 2 / 272.

(2) – المصدر نفسه، 236/1. وينظر كذلك : صحيح مسلم ،27/8.

(3) – المغني، 2 / 103.

(4) – المصدر نفسه، 147/2.

(5) – المصدر نفسه، 205/1 – 2 /147-183.

(6) – المصدر نفسه، 2 / 183.

البخاري كذا[1] في معجم الطبراني كذا [2] وفي صحيح مسلم.

وابن هشام في حال عرضه للحديث يأتي على ذكره بالكامل في الكثير الغالب على عكس ما عهدناه في الآيات القرآنية من ذلك الحديث ( **أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر** ) [3]ومنه الحديث ( **فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى** ) [4] ولعل السبب في ذلك أن طلبة العلم كانوا وقتئذ لا يدرسون علوم اللغة إلا بعد استظهارهم للقرآن، بينما الأمر مختلف بالنسبة للحديث الشريف.

وقد يكتفي في القليل النادر بذكر طرف الحديث، وذلك نحو استشهاده على جواز حذف الفاء من جواب الشرط بجزء من حديث اللقطة ( **فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها** ). [5]

والحديث بتمامه كما رواه البخاري[6] هو ( **عن زيد بن خالد الجهني: أن النبي صلى الله عليه وسلم – سأله رجل عن اللقطة فقال: أعرف وكاءها، أو قال: وعاءها وعفاصها، ثم عرفها سنة، ثم استمتع بها؛ فإن جاء ربها فأدها إليه** ) والوكاء: الخيط – والعفاص: السدادة.

إلا أن هذا الاختصار، والاكتفاء الذي يجنح إليه ابن هشام أحياناً أوقعه في سهو، كما سها من قبله ابن مالك في نفس الحديث، وذلك عند اعتمادهما على جزء من حديث رواه الإمام مالك في الموطأ[7]وهو ( **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** ) على أن الفعل الواحد أعقبه فاعلان يقول في المغني: ( الثاني

---

(1) – المغني ، 205/2.

(2) – المصدر نفسه، 1 /200.

(3) – المصدر نفسه، 189/1.

(4) – المصدر نفسه، 361/1.

(5) – المصدر نفسه، 1/ 261.

(6) – ينظر: صحيح البخاري ، 42/1، وجاء في صحيح مسلم في كتاب اللقطة :( **فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها**) ،28/12.

(7) – الموطأ، 156.

كلبيد[1] وحسان[2] وغيرهما، وبأشعار المتقدمين أصحاب الطبقة الثالثة، الذين يقال لهم: الإسلاميون؛ لأنهم كانوا في صدر الإسلام، كجرير[3] والفرزدق[4] بل إنه استشهد كذلك بأشعار المولدين أصحاب الطبقة الرابعة الذين يقال لهم: المحدثون كالمتنبي[5] وأبي نواس[6][7] لأنه لا يمنع من الاستشهاد بالأبيات التي تتصف بالفصاحة في القول، والسلامة من الفساد*.

ولذلك لا نعدم وجود كثير من أشعار المولدين كابن الرومي[8][9] وأبي الطيب المتنبي[10] وهو أكثرهم شعراً في المغني فقد تكررت أبياته نحو تسع عشرة مرة.

ولكن يبدو أن هذه الأبيات ذكرها على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، فقد قال في تخليص الشواهد: ( وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلاً لا استشهادًا؛ إذ لا تقوم حجة بكلامه ) [11] – وأما في المغني فلم يصرح بهذا القول.

والشواهد الشعرية عنده تأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد القرآنية من حيث

---

(1) – المغني، 216/1 – 303 –304 – 432 .....

(2) – المصدر السابق، 210/1 – 254 – 431 – 465 .....

(3) – هو: جرير بن عطية الخطفي ، [ 28 – 110 هـ ] ،عمّر نيفاً وثمانين سنة ، وكان من فحول شعراء الإسلام، ينظر: وفيات الأعيان، 321/1 ومعجم الشعراء، 399/1 .

(4) – هو: همّام بن غالب بن صعصعة التميمي، ولد في البصرة حوالي [سنة 19 هـ، وتوفي 110 هـ ]، ينظر: معجم المؤلفين، 152/13، وديوانه ،ص3.

(5) – هو: أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي الكندي المتنبي، من أعظم الشعراء العرب، ولد بالكوفة عام 303 هـ، وتوفي 354 هـ، ينظر: معجم الشعراء، 96/1 .

(6) – هو : الحسن بن هاني بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، شاعر عصره، ولد بالأهواز ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد، اشتهر بالفكاهة،واتصل بهارون الرشيد، (ولد سنة 136 هـ )، ( ت سنة 196 هـ)، ينظر: معجم الشعراء، 81/2.

(7) – المغني، 240/1 – 253 .....

* - ينظر: علوم الحديث ومصطلحه – عرض ودراسة د. صبحي الصالح، 333.

(8) – هو علي بن العباس بن جريج أو جورجيس ، الرومي ، أبو الحسن، شاعر كبير من طبقة بشار والمتنبي، رومي الأصل، ولد ببغداد سنة 221 هـ، وتوفي بها سنة 283 هـ. ينظر :معجم الشعراء ، 445/3.

(9) – المغني ، 195/1.

(10) – سبقت ترجمته، ص43.

(11) – تخليص الشواهد 95.

العدد والاهتمام بها؛ فقد بلغ عدد تلك الشواهد سبعة وثلاثين وألف بيت أو شطر بيت غالباً أو جزءاً من شطر في بعض الأحيان – منها ما هو مكرر أكثر من مرة، وبهذا يصل مجموع هذه الشواهد إلى ( 1217 ) سبعة عشر ومائتين وألف شاهد. [1]

وهو في شواهده الشعرية لا يبني على النادر قاعدة؛ لأن النادر عنده: أقل من القليل، كما صرح بقوله:( اعلم أنهم يستعملون ( غالباً ) و ( كثيراً ) و( نادراً ) و ( قليلاً ) و ( مطرداً )؛ فالمطرد: لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل ). [2]

وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أن تلك الكثرة من الأشعار التي وردت في المغني والتي تجاوزت الألف بيت، لم تكن كلها للاحتجاج بها – بل إن معظمها ذكرها للتمثيل ولتوضيح قاعدة من القواعد، ولو كانت ضمن الأشعار التي أجمع النحويون على صحة الاستدلال بها، فضلاً عن أشعار المولدين، كالمتنبي، وابن الرومي وغيرهما.

ولذلك فقد أسقط السيوطي في شرحه لشواهد المغني الأبيات التي كان ينشدها ابن هشام لبعض المولدين؛ فقد أسقط بيتي ابن الرومي اللذين و ردا في المغني وهما: [ البسيط]

15- **قالوا: أبوالصقر من شيبانَ قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان**

16- **وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان**[3]

كما أسقط أبياتا للمتنبي منها:

[ البسيط ]

17- **أحيا،وأيسر ما قاسيت ماقتلا والبين جار على ضعفي وماعدلا** [4]

وأما البغدادي فقد شرح كل الأبيات التي وردت في المغني سواء أكانت

---

(1) – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 338.

(2) – المزهر: للسيوطي 193/1، وابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، 81.

(3) – المغني 195/1.

(4) – المصدر السابق،1/ 53.

للاحتجاج أم للتمثيل؛ ولذلك عنون كتابه (شرح أبيات المغني) ليصدق على الجميع.

وكان ابن هشام في عرضه لشواهده لا يذكر أسماء القائلين في بعض المواضع نحو قوله ( ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى ( أجزأ، وأغنى ) ولا التي بمعنى ( وقى ) والأولى متعدية لواحد؛ كقوله: [1]

[ الوافر ]

18- **قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل**[2]

وكذلك عند حديثه عن (ما) الاسمية الناقصة الموصوفة( وتقدر بقولك شيء؛ كقولهم: ( مررت بما معجب لك)، أي: بشيء معجب لك؛ كقوله: [3]

[ الطويل]

19- **لِمَا نافعٍ يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعياً**

وقول الآخر: [4] [ الخفيف]

20- **ربما تكره النفوس من الأمـ ر لـه فرجة كحل العقال** [5]

وفي بعض الأحيان يذكر القبيلة التي منها الشاعر، وذلك نحو قوله:( كقول الهذلى) [6].

[ الطويل]

21- **دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها** [7]

وهو يقصد أباذؤيب الهذلى – ولكنه في أغلب الأمر لا يشير إليه أصلاً، بل ينسب الشاهد إلى ضمير الغائب، أو إلى الشاعر ( أي شاعر ) الغائب المذكر –

---

(1) – صاحبه مجهول ، وقد أهمله السيوطي.

(2) – المغني، 177/1.

(3) – لم ينسب إلى قائل معين.

(4) – هو: أمية بن أبي الصلت، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، كان ينبذ الخمر وعبادة الأوثان، [ ت 5 هـ] .

(5) – المغني، 428/1.

(6) – هو: أبو ذؤيب الهذلي، خالد بن خويلد ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وأشهر شعره عينية رثى بها خمسة من أبنائه أصيبوا بالطاعون في عام واحد.

(7) – المغني، 96/1.

حيث يقول متحدثاً عن خبر ( أن ) المخففة: ( وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم، فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله:

[ المتقارب]

22- **بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالاَ** [1]

مع أن هذا البيت لشاعرة هي: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي أخاها عمرا ذا الكلب تقول: [ المتقارب]

23- **سألت بعمرو أخـــي صحبة فأفظعني حين ردوا الســـؤالا**

24 - **فقـــالوا: أتيـــح لـــه نائما أعـــز السبـــاع عليـــه أجالا**

إلى أن تقول:

25- **بأنـــك ربيع وغيث مريع وأنك هـــناك تكون الثمالا** [2]

وكذلك عند حديثه عن دخول ( إن ) المخففة على الفعـــل الماضـــي، يقـــول: ( إن الأكثر أن يكون الماضي ناسخا ..... ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله:

[ الكامل]

26 - **شَلّت يمينك إن قتلت لَمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد**[3]

فعندما استشهد بهذا البيت نسبه لضمير المذكر مع أن قائلته هي: عاتكة بنـــت زيد الصحابية (ت 40 هـــ) في عمرو بن جرموز[4] القاتل لزوجها الزبير.[5] كمـــا أنه يكتفي أحيانا بأنصاف الأبيات، فلا يذكر إلا الشطر الذي فيه الشاهد فقـــط نحـــو قوله عن معاني اللام الجـــارة: ( السادس: التعليل كقوله: [6]

---

(1) - المصدر السابق، 1 / 78 .

(2) - ينظر : حاشية الأمير، 1 /30 .

(3) - المغني : 1 / 68 .

(4) - ورد لفظ ( جرموز) بالجيم لمعجمة من تحت في حاشية الأمير، 22/1، وورد بالخاء لمعجمة من فوق في حاشية لدسوقي، 1 / 23.

(5) - حاشية الدسوقي: 1 /23 وكذلك: حاشية الأمير: 1/ 22وكذلك: تحقيق مغني اللبيب لبركات هبود: 1/ 68.

(6) - صاحبه : امرؤ القيس.

[ الطويل]

27- **ويوم عقرت للعذارى مطيتي ..... )** [1]

بل ويكتفي بأقل من الشطر في بعض الأحيان كقوله:

28-..... **.....لايقــرأن بالســور**[2]

29-..... **.....صوت الحمار اليجدع**[3]

30-**شربن بماء البحر** ..... ..... [4]

31-**ولو أن ليلى** ..... .....[5]

وقد يكون الأمر بالعكس فيسوق في الشاهد الواحد أكثر من بيت، وذلك غالباً حين يتطلبه وضوح المعنى أو استكمال الشاهد، مثل ما أنشده من قول الشاعر عمر ابن أبي ربيعة: [6]

[ الطويل]

32- **بدا لى منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنـــان**

33- **فوالله ما أدري وإن كنت داريا لسبع رمين الجمر أم بثمان**

وقول جرير[7] يمدح عمر بن عبد العزيز:

[ الوافر ]

34- **يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا**

35- **فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك ياعمر الجوادا**

---

(1) - المغني، 1 / 320 قائله: امرؤ القيس وتمامه ( **فياعجبا من رحلها المتحمل**).

(2) - والبيت بتمامه ( **هــن الحرائر لا ربــات أخمــرة * ســود المحاجر لايقرأن بالسور**) [ البسيط].

(3) - والبيت بتمامه ( **يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً * إلــى ربنا صوت الحمار اليجدع** ) [ الطويل].

(4) - والبيت بتمامه ( **شــربن بمــاء البحر ثم ترفعــت * متــى لجــج خضرلهن نئيــج** ) [ الطويل]..

(5) - والبيت بتمامه ( **ولو أن ليــلى الأخيــلية سلــمت * عــلي ودوني جندل وصفائــح** ) [ الطويل]..

(6) - اشتهر بالغزل والتعرض للنساء، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى( دَهلك) بسبب ذلك، ثم غزا في البحر فاحترقت سفينته فمات غرقاً سنة 303 هـ، ينظر: معجم الشعراء، 84/4.

(7) - سبقت ترجمته، ص43.

وهناك أمثلة أخرى على هذا المنوال. [1]

وبما أن الكمال لله، والبشر ليسوا معصومين من الأخطاء؛ فقد وقع ابن هشام في بعض الهفوات، والهنات خلال استشهاده ببعض الأبيات، من ذلك في مبحثه لكلمة ( كُلّ ) إنه يجب مراعاة معناها بحسب المضاف إليه النكرة، فقد ساق شاهدا على مجيئه مثنى في قول الفرزدق: [2]

[ الطويل]

**36- وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعـاطى القنا قوماهما أخوان**

فقد بنى ابن هشام كلامـه على أسـاس تنوين ( قوماً )؛ ولهذا يقـول: ( وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعراباً )، [3]ثم أخذ يشرحه على غير وجهه.

والواقع أن كلمة ( قوماً ) هي مثنى قوم مضاف للضمير و(تعاطى) مسند لـ(قوماهما) فهي مرفوعة بالألف وليست مفرداً منصوباً منونا- كما رأى ابن هشام ومعناه على هذا: وكل صاحبين في كل رحـل كالأخـوين، وإن نزغ الشيطان بين عشيرتيهم وأوضع خلالهم،وحملهم على النزال والطعان، فالسفـر يؤلف بين القلوب من كل رفيقين، ولا يعكر عليهما اشتعال نار العـداوة والبغـضاء بين قوميهما)،[4] وقد عقب الأمير في حاشيته على ابن هشام بالقول: ( ... كلام المصنف – يعني ابـن هشام – مبني على تنوين ( قوماً)، وإنما هو مثنى (قوم) مضاف للضمير، وقد استشهد ابن عصفـور في شرح الجمل الكبير بالبيت على تثنية ( قوم ) و(هما) اسم كان محذوفة؛ لأن الشرط لا يدخل إلا على فعل، و(تعاطى) مسند لـ( قوماهما ) وطاح كلام المصنف من أصله ). [5]

---

(1) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 340 ( بتصرف ).

(2) - سبقت ترجمته، ص43.

(3) - المغني 1/ 303.

(4) - ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي، 206.

(5) - حاشية الأمير على المغني 166/1.

ومن التحريف، ولكنه لايؤثر على موطن الشاهد، ما ساقه في (أنْ ) المفتوحة المخففة من أنها تقع زائدة بعد (إذا) كقوله : [1]

[ الطويل]

37- **فـــأمهله حـــتى إذا أن كـــأنه معاطى يد في لجة الماء غامر.** [2]

فهنا يقول السيوطي: هكذا أنشده المصنف، وفيه تحريف في موضعين، والصواب:

[ الطويل]

38- **فأمهله حتى إذا أن كـــأنـــه معاطى يد من جمة الماء غارف** [3]

وجاء في حاشية الأمير ( قوله فأمهله ) أي: الصيد على ما في شواهد السيوطي، قال: وحقه من حمة الماء غارف، والقصيدة فائية لأوس بن حجر بفتحتين التميمي ). [4]

أما الإمام الدسوقي فلم يعلق على نســبة هذا البيت، وكأنه موافق لابن هشـــام . [5]

---

(1) - صاحبه: أوس بن حجر بن مالك التميمي، من كبار شعراء الجاهلية، عمّر طويلاً ولم يدرك الإسلام، ينظر: معجم الشعراء، 323/1.

(2) - المغنى، 82/1.

(3) - شرح شواهد المغني 112/1 ،113 نقلا عن منهج ابن هشام ، 345.

(4) - حاشية الأمير، 33/1.

(5) - حاشية الدسوقي، 34/1.

**استشهاده بالنثر:**

تعد الشواهد النثرية المتمثلة في الأمثال والأقوال المشهورة قليلة عند ابن هشام في المغني، وذلك كعادة النحاة الذين يكثرون من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر، وأما الحديث فقد اختلفوا فيه بين قائل بالاستدلال به، وبين رافض – ولكن لا تخلو كتبهم من الاستشهاد بالأمثال، ومنثور الكلام، وما يعنيني هنا هو أن ابن هشام في كتابه (المغني) خاصة قد ذكر تسعة وأربعين قولاً ومثلاً، تكرر بعضها في الكتاب مرتين أو أكثر، وقد ذكر بعضاً من هذه النصوص النثرية على سبيل التمثيل، وجعل بعضها من قبيل الاستدلال. [1]

ومن الأمثلة التي استشهد بها على سبيل المثال:( تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه ) [2]وقولهم:( مرها يحفرها ) وقولهم:( خذ اللص قبل يأخذك ) [3] فقد حذفت ( أن ) الناصبة في هذه الشواهد؛ فنصبوا( تسمع ) و( يأخذك ) و ( يحفرها) وهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

ومن الأمثلة التى ساقها على سبيل الاستشهاد بها ما سمع من أهل العالية من قولهم: ( إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ) [4] وهو شاهد على إعمال ( إن ) عمل ( ليس ) في رفع الاسم، ونصب الخبر.

وكان في عرضه للأمثال يذكرها بدون ذكر القائل أو المناسبة التي قيلت فيها – وقد يذكر المثل شاهداً على غير اللغة ؛ وذلك مثل حكايته أن أبا علي كان ينشد بمناسبة إعطاء المجاور أحياناً حكم مجاوره في اللغة: ( قد يؤخذ الجار بجرم الجار ) [5]وهذا المثل ليس فيه شاهد نحوي.

وهكذا يمكنني القول: إن ابن هشام قد سلك في معظم كتابه منهجاً واضحاً لا تعقيد فيه ولا غموض ،سواء في عرضه للآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، أو

---

(1) – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 349 .

(2) – المغنى، 317/2 .

(3) – المصدر نفسه.

(4) – المصدر نفسه، 67/1.

(5) – المصدر نفسه، 371/2.

الشعر أو النثر، فكان يميل إلى البساطة هدفه إيصال الفكرة إلى المتلقي من أخصر الطرق، خاصة، وأنه ألف كتابه أصلاً لمن ابتدأ في تعلم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، كما قال في مقدمته، وإن كانت ظاهرة الاستطراد هي السمة الغالبة عليه، فتراه وهو يعالج قضية من القضايا يستطرد في توضيح وشرح كلمة عارضة حتى يخيل إليك أنه عقد مبحثاً جديداً لمناقشتها، ثم يعود إلى موضوعه الأول، وذلك ليقحم أكبر قدر ممكن من المعلومات ). [1]

ومهما يكن من أمر، فإن ابن هشام علم من أعلام النحاة المجتهدين، نظر إلى هذا الصرح العظيم أعني- نحونا العربي – فرآه يريد أن ينقض، فأعمل فيه فكره وأنعم نظره، واستلهم الذوق العربي، واستوحى الفن الهندسي، وطفقت يده الصناع ترفع القواعد من البيت حتى أنشأه خلقاً آخر [2] ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [ سورة المؤمنون: الآية : 14].

فهو بحق قد انتهى إليه الفكر النحوى للمدارس والأجيال السابقة فتمثله خير تمثل، واستوعبه أوسع استيعاب، فكان إماماً ذا منهج مستقل وخصائص متميزة.

ولكن يبقى الكمال لله وحده، والعصمة له سبحانه، والإنسان لابد أن يسهو ويخطئ، فلكل جواد كبوة، ولكل سيف نبوة، فقد وقع ابن هشام في بعض الهفوات والسقطات، سأذكر بعضاً منها:

1- استشهد ابن هشام بحديث مبتور هو :( **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** ) على أن من أقسام الواو قسماً يسمى (واو علامة المذكرين في لغة طيء، أو أزد شنوءة ، أو بلحرث). [3]

وقد استفاضت هذه الرواية للحديث المذكور في كتب النحو حتى أطلق ابن مالك على تلك اللغة المزعومة لغة ( يتعاقبون) بدل لغة (أكلوني البراغيث ).

وبعد التدقيق والتمحيص والبحث في كتب الأحاديث اتضح ما يلي:

---

(1) – المغني ، 26/1.

(2) – ابن هشام وأثره في النحو العربي 101.

(3) – المغني ، 1 / 508.

أ – ورد هذا الحديث في صحيح البخاري أربع مرات: في كتاب مواقيت الصلاة مرة[1] ،وفي كتاب بدء الخلق مرة [2]، وفي كتاب التوحيد مرتين[3].

ب – ورد في صحيح مسلم مرتين. [4]

ج – وفي سنن النسائي. [5]

د – وفي موطأ مالك . [6]

وبنظرة تأمل في هذه الروايات يتضح أن بعضاً منها ورد فيها الحديث غير مبتور وفيه مرجع الضمير.

أوله في البخاري ( **الملائكة يتعاقبون فيكم ... ملائكة بالليل .. وملائكة بالنهار** ).

وأوله في صحيح مسلم ( **والملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**).

فالرواية كاملة، ولا شاهد فيها على ما زعم ابن هشام، وورد في بعض الروايات مبتوراً منه الكلمة الأولى ( الملائكة ) التي هي مرجع الضمير في (يتعاقبون).

وكان الأولى بابن هشام الذي استشهد بهذا الحديث المبتور أن يأخذ بالرواية الكاملة وردّ الناقصة، فالحديث مظلوم فقد قطع رأسه سهواً فناصر لغة ( أكلوني البراغيث).

2- ومن السقطات التي أُخذَت على ابن هشام استشهاده بحديث ناقص هو( **فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً**) على حذف الفعل المنصوب وبقاء الناصب [7]مع أن الحديث كما ورد في صحيح البخاري في كتاب التوحيد منه هو (**فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره**

---

(1) – صحيح البخاري ، 72/1.

(2) – المصدر نفسه ، 139/2.

(3) – المصدر نفسه ، 191/4.

(4) – صحيح مسلم ، 154/5.

(5) – سنن النسائي ، 240/1

(6) – الموطأ ، 156.

(7) – المغني ، 286/1.

**طبقاً واحداً).** [1]

قال العلامة ابن حجر في شرح البخاري: ( جميع النسـخ التي رأيناها فيها ذكر ( يسجد) وكأن ابن هشام وقعت له نسخة بحذفها ) [2].

وكان ابن هشام قد وصف حذف الفعل المنصوب وبقاء الناصب بأنه غريب جداً لا يحتمل القياس عليه. [3]

وهذا الكلام صحيح سائغ ، وليته وقف ولم يعقب؛ فقد شعر ابن هشام – رحمه الله – بغرابة حذف الفعل المنصوب وبقاء الناصب فقرر عدم القياس عليه، وكان خيراً له ولنا لو رجع إلى نسخة أخرى وتحرى الرواية الكاملة، وإذاً لاهتدى إلى ما سقط من نسخته. [4]

3 – ومن الهفوات التي وقع فيها ابن هشام في المغني عندما قرر أن (رُبّ) ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً وساق شاهدين على ورودها للتقليل قليلاً :

الأول : لرجل من أزد السراة أو لعمرو الجنبي هو :

[ الطويل ]

**39– ألا رب مولود وليس له أب وذي ولـد لم يَلْدَهُ أبـوان**

أراد بالأول عيسى عليه السلام ، وبالثاني آدم عليه السلام، فكل شطر أريد به حالة واحدة؛ فهي هنا إذاً للتقليل . [5]

لكن وجود رواية للبيت هي الأصح [6]، تبدأ بـ( عجبت لمولود ) بدل (ألا ربّ مولود) تحبط الاحتجاج به، ومن المقرر أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

---

(1) – صحيح البخاري ، 8 / 182.

(2) – حاشية الدسوقي، 1 / 195 ، وكذلك : حاشية الأمير ، 157/1 .

(3) – المغني ، 1 / 286.

(4) – البناء على الشاهد الأبتر ، 231.

(5) – المغني ، 1 / 218 .

(6) – ينظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ،136. وكذلك : شرح أبيات المغني ،174/3.

بقي الشاهد الثاني، وهو قول أبي طالب في النبي ﷺ :

[ الطويل]

40- **وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمـــال اليتامى عصمة للأرامل**

فدخلت واو ( ربّ) هنا – عند ابن هشام – للتقليل لا للتكثير، بل للإفراد، إذ المراد بمجرورها رجل واحد وهو الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الشاهد صحيح الرواية والضبط وكان يصلح حجة لابن هشام على ورود ( ربّ ) للتقليل قليلاً لولا أنه شاهد أبتر ، وبرجوعنا إلى ما قبله في القصيدة وهو :

[ الطويل]

41- **وما ترك قوم لا أبا لك سيـــداً يحوط الذمار في مكَرٍ ونائل**

42- **وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل**

نتبين أن الواو عطفت ( أبيض) على ( سيداً ) في البيت السابق.

قال الإمام الدسوقي معلقاً على هذا البيت: ( والحق أن ( أبيض) عطف على (سيداً) في البيت السابق في قوله :

[ الطويل]

43- **وما ترك قوم لا أبا لك سيداً يحوط الذمار غير ذرب مواكل**

قوله: (( غير ذرب) أي غير عَجِلٍ في الأمور ، و( الذمار) ما يجب على الإنسان أن يحميه من حريم أوغيره، و( المواكل) الذي يتكل على غيره لضعف رأيه، **وليس من باب حذف ( ربّ)** لأنه بعيد )) [1].

وقال البغدادي [2] في شرحه لهذا البيت : ( ... فـــ( أبيض) معطوف على قوله ( سيداً) المنصوب بالمصدر، وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد، هكذا أعربه الزركشي في نكته على صحيح البخاري المسمى بـــ( التنقيح لألفاظ الجامع

---

(1) – حاشية الدسوقي على المغني ، 147/1 ، وكذلك : حاشية الأمير، 119/1.

(2) – شرح أبيات مغني اللبيب، 3 / 168.

الصحيح)، وقال: لا يجوز غير هذا ، وتبعه ابن حجر في ( فتح الباري ) [1].

وقال الدماميني في شرحه للبيت :

[ الطويل]

44- **وأبيض يستسقى الغمام بوجهه .....**

وهذا مبني على أن ( أبيض) مجرور بـــ( ربّ) مضمرة ، والظاهر أنه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت :

[ الطويل]

45- **وما ترك قوم لا أبا لك سيداً يحوط الذمار غير ذرب مواكل**

وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد، **فلا يكون مما المصنف بصدده).** [2]

وقال الأشموني: (... (وأبيض) لا يجوز أن يكون في موضع جر بـــ(ربّ) مضمرة؛ لأن قبله ما يمنع منه وهو قوله :

[ الطويل]

46- **وما ترك قوم لا أبا لك سيداً يحوط الذمار غير ذرب مواكل**

يعني أنه معطوف على (سيداً) المنصوب بـــ( ترك) وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد. [3]

إذاً هذه الواو التي ادعى ابن هشام أنها واو ربّ، هي: واو العطف، لا واو (ربّ)، وبقيت دعوته ورود ( ربّ) للتقليل لا شاهد لها .

4- خرج ابن هشام بعض الشواهد على حذف المضاف قياساً على قولهم: ( هون عليك) أي:هون على نفسك، وكذلك قوله تعالى:﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [ سورة القصص : الآية 32 ] بمعنى : واضمم إلى نفسك جناحك.

---

(1) - فتح الباري لشرح صحيح البخاري، 496/2.

(2) - حاشية الدماميني على المغني، 274/1.

(3) - حاشية الشـــمني على المغني، 274/1.

ثم قال : ( ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في قوله: [1]

[ البسيط]

47- قد **بت أحرسني وحدي ويمنعني ** صوت السباع به يضبحن والهام**

لأن ذلك شعر، فقد يستسهل فيه مثل هذا )[2].

وعند الرجوع لقصيدة النمر بن تولب وجدت قبل هذا البيت :

[ البسيط]

48- **شطت بجمرة دار بعد إلمام نأي وطول تعاد بين أقوام**

49- **حلت بتيماء في حي إذا احتملوا في الصبح نادى مناديهم بإشآم**

50- **ومنهلٍ لا ينام القوم حضرته من المخافة أَجْنٌ ماؤه طامي**

51- قد **بت أحرسه وحدي ويمنعني صوت السباع به يضبحن والهام**[3]

فاتضح أن الرواية الصحيحة هي:( قد بت أحرسه) لا ( أحرسني) بمعنى (أحرس نفسي)، ومرجع الضمير كلمة ( منهل) الواردة في البيت السابق.

قال الشيخ الأمير: ( جمرة : زوجته، و(تعادي بين أقوام) معناها: قومي وقومها متعادون، فلا أقدر عليها ، و(تيماء) موضع بالشام، والأشآم : نواحي الشام، و( منهل) أي: رب منهل لا ينام القوم حضرته، بل يستوحشون من السباع.....). [4]

وقال البغدادي في شرحه لهذا البيت:( ... والذي رأيناه في شعر أبي داود، وفي شعر النمر بن تولب( قد بت أكلؤه ليلاً)،(قد بت أحرسه ليلاً)،**فلا شاهد فيه.**[5]

---

(1)- صاحبه النمر بن تولب، صحابي جليل يعدّ من المخضرمين منسوب إلى –عكل- بضم العين وسكون الكاف، شاعر جواد واسع العطاء كثير القرى، وفد على النبي ﷺ مسلماً وهو كبير، قال صاحب الأغاني: (النمر شاعر مقل أدرك الإسلام وأسلم فحسن إسلامه، ووفد على النبيﷺ وكتب له كتاباً، ولم يرو عن رسول اللهﷺ إلا حديثاً واحداً هو **( ليس من امبر امصيام في امسفر)**...) ينظر : كتاب الأغاني ،287/22، وكذلك: شرح أبيات المغني، 394/1.

(2) - المغني ، 1 / 235 .

(3) - ينظر: حاشية الأمير، 128/1.

(4) - حاشية الأمير، 128/1.

(5) - شرح أبيات مغني اللبيب، 280/3.

ومن الواضح أنه لو خطر لابن هشام حينئذ الرجوع إلى قصيدة النمر بن تولب لرأى الصواب، ولم يعرض للبيت في هذا الصدد.

5- ومن سبق قلم ابن هشام قوله عند شرحه للجملة الاسمية والفعلية والظرفية يقول: ( ... فالجملة من نحو (كيف جاء زيد ؟) ومن نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [ سورة غافر: الآية 81 ] ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [ سورة البقرة: الآية 87 ] و﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [ سورة القمر: الآية 7 ] فعلية ؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو:(يا عبدالله ) ،ونحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [ سورة التوبة: الآية 6 ] ،﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ [ سورة النحل: الآية 5 ] ، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [ سورة الليل: الآية 1 ] ؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو **زيداً**..). [1] والصواب أن يقول: ( أدعو عبد الله )؛ لأنه مثل بقوله : (يا عبد الله).

6 - وقوعه فيما حذر منه من الوهم، فقد أنكر دخول ( ها ) التنبيه على الضمير الذي لم يخبر عنه باسم الإشارة، واعتبر ذلك التركيب شاذاً[2]- وقد تكرر منه هذا اللفظ الشاذ في المغني وغيره في عدة مواضع، من ذلك قوله: ( وها أنا بائح بما أسررته )[3] ، وقوله ( ها أنا مورد ....) [4]، (وها أنا مورد في هذه الأوراق).

7- وكذلك مما أخذ عليه أنه يصوب بعض العبارات ثم ينسى ما قاله، فيوردها كما هي قبل التصويب، من ذلك اقتراحه استبدال مصطلح ( التنفيس) بمصطلح ( استقبال ) في التعريف بحرف ( السين ) [5]، ومع ذلك استخدم ( التنفيس ) أكثر من مرة.

---

(1) - المغني ، 2 / 7 .

(2) - حاشية الدسوقي، 167/2.

(3) - المغني: 46/1.

(4) - المغني: 2 / 182 .

(5) - ينظر مثلا: المغني 1 / 222 ، 345/2.

8- وعند ذكره الجهات التي يدخل الاعتراض على المعــرب من جهتها قال: ( والمطلق والمقيد غيران ) [1]وكان قد ذكر أن هذه الكلمة ( غيران ) غير عربية، حين تحدث عن الأشياء التي يكتسبها الاسم بالإضافة، قال: ( وهو يشرح بيت أبي قيس بن الأسلت[2]:

[ البسيط]

**52 – لم يمنع الشَّرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال**

فــ( غير ) فاعل لــ( يمنع )، وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك: لأن قولهم ( غيران وأغيار ) ليس بعربي[3].

هذا وقد تعقبه في ذلك شراح (المغني) فقال الدسوقي: ( استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين وإلا فقد سبق له أنه ليس بعربي) [4]وعلق الإمام الدماميني على هذه اللفظة بالقول ( كأن المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم ( غيران وأغيار ) ليس بعربي ). [5]

كما أن الشيخ / محمد الأمير لم يفته التعليق على استعمال ابن هشام لهذه اللفظة فقال في حاشيته على المغني: ( قوله: ( غيران ) استعمله على قياس المولدين، وسبق له فيما يكتسبه المضاف أنه لم يسمع ) [6].

وكذلك الأمر عندما وصف قول عامة الناس ( لا غير ) بأنه لحن[1]أن الصواب أن يقال: ( ليس غير )، ولكنه استخدم عبارة ( لاغير ) في ثمانية مواضع من كتابه دون أن ينتبه أو يشير إلى تلحينه السابق، وهذه المواضع هي:

---

(1) - المغني 198/2.

(2) - ينسب هذا البيت إلى أبي قيس بن الأسلت (صيفيّ)بن عامر الأسلت الأوسي الأنصاري ،شاعر جاهلي اجتمع برسول الله ﷺ ،وتريث في قبول الدعوة فمات بالمدينة قبل أن يسلم. ينظر: معجم الشعراء، 469/2.

(3) - المغني 169/2.

(4) - حاشية الدسوقي 2 /180.

(5) - حاشية الدسوقي 180/2 ، وكذلك : المغني ، 169/2.

(6) - حاشية الأمير، 127/2.

أ – في بداية حديثه عن ( هل ) يقول: ( ... وجميع أسماء الاستفهام ، فإنهن لطلب التصور لا غير ) [2]، قال عنه الدسوقي ( قوله: لا غير ) قد سبق له أن ( لا غير ) لحن، ولكن قد وقع له ذلك كثيراً ) [3].

وقال الأمير ( قوله: لاغير ) سبق له أنه لحن. [4]

ب– الموضع الثاني جاء في الحكم الثالث من الأحكام التي تفردت بها الواو عن سائر حروف العطف حيث يقول ( إنما جاز قوله: [5]

[ البسيط]

**53 – فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه  من حتفه ظلم دعج ولا حيل**

لأن المعنى: لا فتى أحرزه؛ مثل﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [ سورة الأحقاف: من الآية 35] ، ولا يجوز (ما اختصم زيد ولا عمرو )؛ لأنه للمعية لا غير. [6]

ج ، د – وجاء الموضع الثالث والرابع من استعمال (لا غير) في فقرة انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى – حيث يقول: ( وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين؛ نحو:( زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكـــلام جملة كبرى لا غير) و( غلامه منطلق ) جملة صغرى لاغـــير؛لأنها خبر). [7]

هـــ– والموطن الخامس جاء في مثال النوع الثاني من فقرة (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات ) حين يقول: ( ومثال النوع الثاني – وهو الواقع حالاً لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة: ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [ سورة المدثر : الآية 6 ] و ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [ سورة النســاء : من الآية 43] [8]

---

=

(1) – المغني 250/1.

(2) – نفسه، 488/1.

(3) – حاشية الدسوقي، 13/2.

(4) – حاشية الأمير، 28/2.

(5) – لم ينسب إلى قائل معين.

(6) – المغني، 495/1.

(7) – المصدر نفسه ، 11/2.

(8) – المصدر نفسه ، 70/2.

و- وجـــاء اللفظ مرة سادسة في فقرة ( ما يعرف به الفاعل من المفعول حيث قال: ( وتقول:( زيدَ في رزق عمرو عشرون ديناراً ) برفع العشرين لا غير). [1]

ز- والموضع السابع جاء في المثال الثاني من( الجهة التاسعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) والذي جاء فيه ( زيد كاتب شاعر) فإن الثاني: خبر، أو صفة للخبر، ونحو( زيد رجل صالح ) فـــإن الثاني صفة لا غير ). [2]

ح- وجاء الموضع الثامن في التنبيه إلى غلط وقع فيه كثـــير من الناس في ( لا ) النافيه العاملة عمل ( ليس ) حيث يقول: ( وغلط كثير من الناس؛ فزعموا أن العاملة عمل ( ليس ) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ).[3]

9 – وفي الباب الخامس الذي جعل عنوانه ( في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ) نراه قد حدد تلك الجهات بـــ( عشرة) [4]على تأنيث العدد، وأرى أن الصواب تذكيره ،لأن المعدود مؤنث، اللهم إلا إذا اعتبر المعدود متقدماً فعندها جاز التذكير والتأنيث.

وحقيقة الأمر أن هذه الهفوات ماهي إلا سبق لسان، قيده القلم على حين غفلة من الجَنَان، ولا يعنى إطلاقا تراجع ابن هشام عما نص عليه وقرره وحبره، وإنما جرى قلمه بما لهج به المؤلفون في عصره[5]وما سمى الإنسان إلا لنسيه، فهذا الإمام الجليل والعالم النحرير: ابن عرفة حين دخل المسجد الحرام صلى تحية المسجد، مع أنه مشهود له بالإمامة ومعدود من كبار العلماء في عصره، حتى قال له أحد السوقة وهو لا يعرفه: أما سمعت بقول ابن عرفة[6]: إن لكل مسجد تحية إلا المسجد الحرام فتحيته الطواف ؟!

---

(1) - المصدر نفسه، 97/2.

(2) - المصدر نفسه، 266/2 ، لأن كلمة ( رجل) لا تكون خبراً على انفرادها لعدم الفائدة لأن من المعلوم أن (زيداً رجل) وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه إما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا .

(3) - المغني،359/1.

(4) - المغني ، 180/2 .

(5) - ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 215.

(6) - هو الإمام الحجة أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي نسباً، التونسي بلداً ، ولد سنة 717 هـ، له مصنفات أرفعها ( المختصر الكبير في الفقه المالكي) حج سنتي 792 ، 793 هـ، وتوفي سنة 803 هـ، ينظر: =

ثم إن هذه السقطات تعتبر قليلة جداً نسبة إلى المعلومات العظيمة، والأفكار الجليلة التي يزخر بها ( المغني) الذي قال عنه الإمام الدماميني:

[ الطويل ]

54- **ألا إنما مغني اللبيب مصنف جليل به النحوي يحوي أمانيه**

55- **وما هو إلا جنة قد تزخرفت ألم تنظر الأبواب فيه ثمانيه**[1]

**رابعاً : مذهبه النحوي :**

إن ما تمتع به ابن هشام من رسوخ في العلم، وما اتصف به من دقة في الفهم، وما امتاز به من سعة في الأفق، إضافة إلى تأخر زمنه، مما أتاح له أن يستفيد بدراسة كتب السابقين، وأن يمحصها ، ويمعن النظر فيها، حتى فاق أقرانه، وأعيا من يأتي بعده، وصار في النحو إماما ذا منهج مستقل، وخصائص متميزة، انتهى إليه الفكر النحوي للمدارس، فلم يأت بعد القرن الرابع من أضاف شيئاً للنحو العربي إلا هو،[2] فقد كان نسيج وحدِه في القراءة والاطلاع، وضع يده على المذاهب النحوية وآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم وتفاوت آرائهم، فعايشهم في كتابه، ونسب إليهم آراءهم، ونقل عنهم نقولاً كثيرة[3] فنقل عن المدرسة البصرية نحو ( 71 ) نقلا، كما نقل عن الكوفيين ( 110 ) نقلا، فهو مع البصريين إذا أحسنوا، وابتعدوا عن التشدد والتزمت، وقد وافقهم في معظم المسائل والقضايا التي أثارها في (المغني)، ولكنه ليس تابعاً لهم متعبداً بمذهبهم، بل رأيته يخالفهم في بعض المسائل ويوافق الكوفيين، وينتصر لمذهبهم، إذا رأى أن الصواب إلى جانبهم، فهو بحق عبقري ألمعي موهوب، له شغف بدراسة العربية، وذوق سليم، يدرك به

---

=

الوفيات، 379 وكذلك : كشف الظنون ،438/1 .

(1) - الدماميني النحوى، 38 - وكشف الظنون، 751/2 ( ترجمة الدماميني ).

(2) - مازن المبارك في كتابه : النحو العربي (بتصرف).

(3) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 168.

كلام العرب، كأنه نشأ بينهم، أو شافههم[1]فهو مستقل الرأي، لا يتبع أحداً في رأيه، على الرغم من كثرة موافقاته للبصريين، إذا قورنت بنظائرها عند الكوفيين، فإننا لا نستطيع أن نحكم عليه بأنه بصري قح، نعم كان أكثر ميولاً لهم، يقول أحياناً: (وهو خطأ عند أصحابنا) [2] إلا أن هذا الميل لم يكن لتعصب أو لهوى في نفسه؛ وإنما لأنه ارتضى بعض آرائهم، وقد عقدت مبحثاً خاصاً لموافقاته لهم.

وبالجملة فإن من يقول: إن ابن هشام بصرى صرف هو مخطئ خطأ من يزعم أنه كوفي قح؛ بل هو عالم مجتهد، وحكم عدل بين الفريقين، فهو حر الرأي ناضج الفكر، يرجح مايراه راجحاً، ويضعف ما يراه ضعيفاً، بغض النظر عن مصدر هذا الرأي أو ذاك[3]

---

(1) – ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي، 60.

(2) – المغنى، 199/2.

(3) – ابن هشام وأثره في النحو، 109 ( بتصرف ).

# الفصل الثاني

## الأصول النحوية في المغني

المبحث الأول : الأصول التي اعتمد عليها في المغني

المبحث الثاني: موقفه من بعض كبار النحاة

# المبحث الأول

## الأصـــول التي اعتمد عليها في المغـــني

## الأصول التي اعتمد عليها في المغني

يعد ابن هشام الأنصاري من النحاة البارعين، فقد كانت له ثقافة واسعة، واطلاع شامل لا يكاد يعرف حدوداً فقد نشأ في تربة نقية، وبيئة لغوية، فتعلم ما كان يتعلمه نجباء عصره من أبناء مصر، إذ أخذ منذ نعومة أظفاره عن النابهين من الشيوخ كابن السراج، والتبريزي، والفاكهاني وغيرهم، فنشأ – رحمه الله – في حقبة زمنية كانت سبباً في سعة اطلاعه، وعمق ثقافته، وتدفق معرفته، حتى أمسى نحويّ عصره غير مدافع، وفارس هذا العلم الذي لا يشق له غبار، ولا يسابق في مضمار، انتهت إليه مشيخة النحو في عهده، وصار صاحب مدرسة حديثة يشار إليها بالبنان، وتسير بذكرها الركبان، وتشد إليها الرحال[1].

إذاً فعصر ابن هشام كان حافلاً بالعلماء والمؤلفين الذين تعددت مؤلفاتهم في النحو وغيره، فمن مؤلفاتهم في النحو" الارتشاف، واللمحة البدرية، وشرح التسهيل– لأبي حيان المتوفى ( 745 هـ) [2].

وشرح الألفية– وشرح التسهيل وغيرهما لابن عقيل المتوفى ( 769 هـ). [3]

ومن المعاجم اللغوية " لسانُ العرب " لابن منظور الإفريقي المتوفى (711 هـ). [4]

ومن كتب التفسير " مدارك التنزيل وحقائق التأويل " للإمام النسفي المتوفى ( 710 هـ).

" والتسهيل لعلوم التنزيل " لابن جزي الكلبي ( 741 هـ).

ولو أخذت في تعداد المؤلفات في تلك الحقبة الزمنية التي كانت لها طابعها في تآليف ابن هشام عامة، والمغني خاصة، لما استطعت ذلك لكثرتها وتنوعها في مختلف العلوم والفنون، لأن أسلافنا – رضوان الله عنهم – قد هبوا لتعويض كل ما

---

(1) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 50.

(2) – ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، 2 / 308، 309، والأعلام : 7 /152.

(3) – ينظر: البدر الطالع، 393.

(4) – ينظر: البغية ، 205/1.

يمكن تعويضهُ من تراثنا العظيم المفقود على أيدي التتار والمغول.

هذا وإن الباحث المدقق في كتاب المغني سوف يجد ابن هشام قد اعتمد في تأليفه على مصادر عدة يمكن إجمالها في الآتي:

**1 – جعــل القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي في بناء القواعد النحوية،** وتصحيح الأساليب العربية، جاعلاً، أحياناً الآيات القرآنية محور إعراب وميدان تدريب، ومجال تأويــل وتخريــج، واللافت للنظر في كتبه عامة، والمغني خاصة كثرة الاستشهاد بآيات الكتاب الكريم، بشكل لم يسبق إليه في كتب السابقين والمعاصرين له واللاحقين أيضاً، فقد ضمن كتابه المغني ما يربو على ألف وتسعمئة وثمانين آية أو جزء من آية.

على أن الآية الواحدة قد يستفيد منها في أكثر من موطن، وبالجملة فإنه لا تكاد تمر بضعة أسطر في كتابه، إلا ويتخللها شاهد قرآني أو أكثر من شاهد، وإذا أردنا تعداد جميع الآيات القرآنية المكررة وغير المكررة فإنا نجدها تقارب ثلاثة آلاف شاهد[1]، وهو قدر لا نجده في كتاب نحوي في مثل حجم المغني، أو أكبر منه.

ولعل من الملاحظ على استشهاد ابن هشام بآي الذكر الحكيم أنه لم يكن في اتجاه واحد؛ فقد جعل قسماً من الآيات لتثبيت قاعدة متفق عليها، نحو قوله في الفاء الرابطة لجواب الشرط وأماكن وجودها:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، [ سورة الأنعام: الآية 17 ] ، ونحو: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [ سورة المائدة، الآية 118 ].

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد؛ نحو ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾ [ سورة الكهف: من الآية 39 ]، ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 271 ]، ﴿ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً ﴾ [ سورة النساء : الآية 38 ]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ

---

(1) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 315.

فِي شَيْءٍ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 28 ].

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيا؛ نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 31 ]؛ ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [ سورة الأنعام : من الآية 150 ]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [ سورة الملك : الآية 30 ]؛ فيه أمران: الاسمية والإنشائية.....

والرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظا ومعنى؛ إما حقيقة؛ نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [ سورة يوسف : الآية 77 ]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [ سورة يوسف : الآية 26 ].

" وقد " هنا مقدرة. وإما مجازًا؛ نحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [ سورة النمل : الآية 90 ].....

والخامسة: أن تقترن بحرف استقبال؛ نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [ سورة المائدة : الآية 54 ]، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [ سورة آل عمران : الآية 115 ].[1]

كما اتخذ آيات أخرى أدلة على قاعدة معينة نحو قوله: " إعطاء "غير" حكم "إلا" في الاستثناء بها؛ نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [ سورة النساء : الآية 95 ] عند من نصب "غير"[2]، وإعطاء "إلا" حكم "غير" في الوصف بها، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [ سورة الأنبياء : الآية 22 ].[3]

---

(1) - ينظر: المغني ، 1 / 259، 260.

(2) - قرأ ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة برفع الراء ، والباقون بنصبها، ينظر: البدور الزاهرة، 68 ، وشرح الشاطبية، 183.

(3) - ينظر: المصدر نفسه، 2 / 387.

والفراء، مستشهدا بقراءة غير متواترة، وهي قراءة سعيد بن جبير[1]﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [ سورة الأعراف : الآية 194] بنون مخففة مكسورة، لالتقاء الساكنين، ونصب " عباداً " و " أمثالكم ".[2]

كما استشهد بالقراءات في جواز رفع المضارع بعد " أن" المصدرية بقراءة ابن محيصن"[3] لمن أراد أن يتم الرضاعة " برفع " يتم " حيث قال " وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن[4]﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [ سورة البقرة، من الآية 233] .[5]

واستشهد كذلك من باب أولى بالقراءات المتواترة، ففي حديثه عن لام الطلب الجازمة للمضارع وحركتها يقول " وأما اللام العاملة للجزم، فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر، وسُليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو:﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [ سورة البقرة : الآية 186] ، وقد تسكن بعد ثم؛ نحو[6]: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ [ سورة الحج : الآية 29] في قراءة الكوفيين[7] وقالون[8]، والبزي[9].

---

(1)- هو : سعيد بن جبير الأسدي بالولاء ،تابعي ،وهو حبشي الأصل، قتله الحجاج بواسط بالعراق سنة 95 هـ ،ينظر: كتاب الوفيات، 101.

(2) - ينظر: المغني، 1 / 67 بتصرف.

(3) - هو : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، عالم ثقة، ( ت 123 هـ) بمكة المكرمة . ينظر : البدور الزاهرة ، 506، والأعلام ،6 / 189.

(4) - الصواب أن ابن محيصن قرأ بالتاء من ( تتم) ورفع (الرضاعة)، ينظر: البدور الزاهرة، 526.
وقرأ ( أن يتمَّ) برفع الميم ،ونسبها النحويون إلى مجاهد ،ينظر: البحر المحيط ،213/2 .

(5) - ينظر المغني، 1 / 76.

(6) - قرأ ورش وقنبل وابو عمرو وابن عامر ورويس -بكسر اللام- ،وغيرهم بإسكانها ، ينظر: البدور الزاهرة،306

(7) - حمزة والكسائي وعاصم، ينظر: البدور الزاهرة، 24 ، 28، 33 ،وكشف الضياء، 143، 151، 159.

(8) - هو : عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي، مولى بني زهرة، ويكنى ( أبا موسى) ويلقب بـ( قالون )، وهو قارئ المدينة ونحويها ، لازم نافعاً كثيراً وروى عنه، وهو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته، ولد عام 120 هـ وتوفي 220 هـ. ينظر: البدور الزاهرة ، 8 ،9 ،وكذلك: كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، 110 ، 111 .

(9) - هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، فارسي من أهل همذان ،أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي، ولد عام 170 هـ بمكة المكرمة، روى عن ابن كثير، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، =

كما أوضح في قسم ثالث من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل؛ وذلك كنصب المضارع بأن مضمرة في سياق الترجي في رواية حفص[1] ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [ سورة غافر : الآيتان 36، 37 ][2].

فقد قال: بالنصب: إنه عطف على معنى لعلي أبلغ، ( وهو لعلي أن أبلغ ) فإن خبر " لعل" يقترن بأن كثيراً، نحو الحديث: " **فلعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض** "،[3] ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد[4]:

[ الوافر ]

56 – **لَلُبسُ عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف**

ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني ".[5]

2 – **المصدر الثاني الذي اعتمد عليه ابن هشام في سفره العظيم المغني هو: " القراءات القرآنية "**، فقد استند على القراءات لبناء بعض القواعد النحوية، وقد صرح بذلك قائلاً: إن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوزه العربية، تجوز القراءة به ".[6]

وهذه بعض الأدلة على أن ابن هشام كان يحترم القراءات القرآنية ويتخذها شاهداً على إثبات قواعد نحوية، من ذلك حديثه عن " إن " النافية، فقد رأى أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فإنها تعمل عمل " ليس " خلافاً لإمام النحاة سيبويه،

---

(1) – هو : حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي البزار، ولد عام 90 هـ،أخذ القراءة عن عاصم ونزل بغداد فأقرأ بها وجاور بمكة فأقرأ بها، ( ت 180 هـ) . البدور الزاهرة ،26.

(2) – الشاهد في قوله : ( فأطلع) على أن الفاء سببية مسبوقة بالترجي والفعل (أطلع ) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً وليس عطفاً على (أبلغ )، وهذا ما يسميه النحاة العطف على اسم خالص من التأويل بالفعل.

(3) – ينظر: صحيح البخاري، كتاب المظالم، 49/2، وصحيح مسلم ،باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة.

(4) – قائلته : ميسون بنت بحدل الكلبية، بدوية تزوجها معاوية فولدت له (يزيد) ثم طلقها ، ( ت 80 هـ)، ينظر: معجم الشعراء، 485/5، وكذلك: (دنيا المرأة لمن أراد أن يدخلها)، إصدار: دار ابن سينا.

(5) – ينظر: المغني، 2 / 127 ، ولعل الصواب أنه ليس حملاً له على التمني؛ لأن الترجي سبب مستقل.

(6) – ينظر: ابن هشام الأنصاري – حياته ومنهجه النحوي، 67، 68.

وفي ذلك رد على من قال: " إنه خاص بالشعر".[1]

ومن اعتماده على القراءات المتواترة نراه يتمثل بقراءة الحرميين نافع[2]وابن كثير[3]: ﴿ أمن هو قانت ءاناء الليل﴾ [ سورة الزمر: الآية 9]، على أن الهمزة للنداء[4]،وقراءة شعبة[5]: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [ سورة النور: الآية 36] بفتح الباء وبناء الفعل المضارع للنائب[6].

واستشهاده على إهمال " إن " برواية حفص[7]﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [ سورة طه: الآية 63] [8]، وقراءة نافع المدني[9] ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [ سورة البقرة: الآية 214]، برفع المضارع " يقول " على أن " حتى " حرف ابتداء تدخل على الجمل.

إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة تدل على اعتماده على تلك القراءات في المسائل

---

=

وكان مؤذن المسجد الحرام وإمامه أربعين سنة،(ت 250 هـ)بمكة المكرمة .ينظر: البدور الزاهرة، 14 ، وكذلك: كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، 18.

(1) - ينظر: المغني، 337/1.

(2) - هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ،أصله من أصبهان،وكان حسن الخلق وسيم الوجه وفيه دعابة، تلقى القراءة عن سبعين من التابعين، وقراءته متواترة، انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة ، وأجمع الناس على قراءاته واختياره بعد التابعين، ولد عام 70 هـ وتوفي 169 هـ . ينظر : البدور الزاهرة، ص 8، وكذلك: كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، 110.

(3) - هو : عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز، ولد بمكة سنة 45 هـ، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً ،وهو أحد القراء السبعة ،وتابعي جليل، لقي من الصحابة بمكة عبد الله بن الزبير،وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، ومجاهد بن جبير،وغيرهم، وكان قاضي الجماعة بمكة،وإمام الناس في القراءة بها ، حتى توفي 120 هـ، وقال سفيان بن عيينة : حضرت جنازة ابن كثير الداري سنة 120 هـ، البدور الزاهرة ، 13، وكذلك: كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء،118.

(4) - ينظر: المغني، 1 / 50 ، 51.

(5) - هو: شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، وكنيته (أبوبكر)،ولد عام 95 هـ، عرض القرآن على عاصم القارئ وكان إماماً كبيراً عالماً حجة من كبار أهل السنة، لما حضرته الوفاة بكت أخته فقال لها: ما يبكيك ؟ انظري إلى تلك الزاوية؛ فقد ختمت فيها القرآن ثماني عشرة ألف ختمة، (ت 193 هـ). البدور الزاهرة ،25.

(6) - ينظر المغني، 2 / 181.

(7) - سبقت ترجمته ص68 .

(8) - ينظر المغني، 1 / 68.

(9) - المصدر نفسه،1 / 206.

النحوية كمصدر أساسي في كتابه المغني.

3 – **المصدر الثالث الذي اعتمده ابن هشام في كتابه (المغني)، تلك النقول الكثيرة عن النحويين واللغويين وبعض القراء والفقهاء**، فقد كان أئمة النحو والقراءات كلهم تقريبا حاضرين في سفره العظيم المغني، ولهم فيه أقوال، وآراء ناقشها ابن هشام نقاشا علميا، فأخذ ما رآه صواباً، ورد بعضها وخطأها بالحجة والدليل والبرهان، ولا بأس أن أذكر بعضهم، كنموذج يوضح مدى الدقة، والإحكام عند ابن هشام في تعامله مع أقوال النحاة والعلماء السابقين، فقد أوتي علماً كثيراً، وفهما عظيماً لأساليب العرب، وكأنه عاصرهم، فقد فهم الأساليب اللغوية، وفقه الشواهد العربية، حتى أمسى مجتهد أهل زمانه في النحو غير مدافع، إضافة إلى تأخره في الزمن، مع ما امتاز به، لأن المتأخر يتاح له أن يفيد بدراسته بما قاله القدماء، ثم يضيف إليه ما صح له من آرائه وآراء المعاصرين، ويتضح ذلك من ابن هشام؛ عندما لم يلتزم بمدرسة نحوية معينة فهو؛ وعلى الرغم من جنوحه للمذهب البصري عموما؛ إلا أنه خالفهم في مسائل عديدة، ستأتي مفصلة في أثناء هذه الرسالة إن شاء الله تعالى، كما أنه لم يكن تابعاً للكوفيين ،بل كان مستقل الرأي، لا يتبع أحداً في رأيه، إن أحسن البصريون تابعهم، وإن وفق الكوفيون اعتنق مذهبهم، ويخطئ من يقول: إنه بصري خالص، خطأ من يزعم أنه كوفي قح، كما قال السيوطي عنه: " وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم " كيما " والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون ".[1]

فابن هشام أخذ عن كبار أئمة النحو البصري وعلى رأسهم سيبويه، وأبوعمرو ابن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب وغيرهم.

كما أخذ عن المدرسة الكوفية التي شاطرت المدرسة البصرية في وضع اللبنات الأولى لنحونا العربي، فنقل عن الكسائي، والفراء، وثعلب، وغيرهم.

---

(1) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، 57.

ونقل كذلك عن المذهب البغدادي، وعن المذهب الأندلسي بوجه عام.

وسأذكر نموذجًا من تلك النقول عن النحاة واللغويين الذين كان أغلبهم حاضرين في المغني، ولهم فيه أقوال وآراء ناقشها ابن هشام.

**أولاً – سيبـــويه:** [1]

يعد أبو بشر إمام النحاة جميعاً، وكتابه من أوسع الكتب وأجلها، وأشملها في النحو العربي، ولا يزال إلى يومنا هذا المصدر الأول لكل الباحثين والمتعلمين في هذا الفن، فالناس – كما قيل – عيالٌ على سيبويه وكتابه.

فقد جعله ابن هشام من أهم مصادره التي استقى منها قواعد النحو التي قررها في كتابه المغني، وقد كان تعامله مع تلك الأقوال متنوعاً، فتارة تحظى بالقبول والاستحسان والترجيح، وتارة أخرى بالرفض والتخطئة، وذلك بعد مناقشة ومجادلة علمية تنم عن تعمق ابن هشام في كلام العرب ووقوفه على أسرارها وخفاياها ونكتها ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

أ- ترجيح ابن هشام لرأي سيبويه في انتصاب " حقا " على الظرفية في قول الشاعر المفضل البكري[2]:

[ الوافر ]

**58 – أحقا أن جيرتنا استقلوا  فنيتنا ونيتهم فريق**

فقد قال معلقاً على انتصاب " حقا " على الظرفية.. " وهو قول سيبويه، وهو الصحيح "[3].

ب- صوب ابن هشام رأي سيبويه قبل نقله في حذف حرف الجر وانتصاب ما بعده بوصول الفعل إليه في قول الشاعر: [4]

---

(1) – هو أبو بشـــر عمرو بن عثمـــان الشهير بســـيبويه ، إمام البصريين، له : (الكتاب) عـــرف بقـــرآن النحـــو، (ت 180 هـــ)، ينظر : البغية ، 239/2، وكذلك: مراتب النحويين ،79.

(2) – هو : عامر بن معشر .

(3) – ينظر: المغني، 1 / 111.

(4) – قاله : لمتلمس جرير بن عبد لعزى، شاعر جاهلي من أهل لبحرين، ملت بيصرى في سورية 50 ق.هـــوهو خل طرفة بن لعبد .

[ البسيط ]

59 -آليت حَبَّ العراق الدهر أطعمه .....[1]

حيث يقول: " وقيل : إن وقعت في صدر جواب القسم؛ فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب (حَبّ العراق) في قوله :

**آليت حَبَّ العراق الدهر أطعمه .....**

على التوسع وإسقاط الخافض وهو ( على )[2].

ج- رجح ابن هشام رأي سيبويه في أن تكون " قادرين " في آية القيامة ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ ﴾ [ سورة القيامة: الآيتان 3، 4] على أنها حال، أي: بلى نجمعها قادرين ، فقد قال في المغني : وأما آية القيامة، فالصواب فيها قول سيبويه: إن " قادرين " حال، أي: بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان[3]؛ ولأن بلى إيجاب للمنفي، وهو في الآية فعل الجمع ".[4]

د- رد رأي سيبويه الذي اشترط في إفادة الكاف التعليل أن تكون مكفوفة بما، حيث قال في المغني: "...والثاني: التعليل أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما، كحكاية سيبويه " كما أنه لا يعلم فتجاوزَ الله عنه " والحق جوازه في المجردة من ما "[5].

كما نقل ابن هشام عن الكوفيين، ومنهم الكسائي علي بن حمزة الأسدي، فنقل عنه قوله عن الآيتين الكريمتين﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [ سورة البقرة: من الآية 83 ]، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [ سورة البقرة: من الآية 84]،

---

(1) - ينظر: المغني، 1 / 166.

(2) - المصدر نفسه.

(3) - بل إن المعنى يأبى أن تكون ( قادرين) حال من ضمير (يحسب) .

(4) - ينظر: المغني، 2 / 276.

(5) - المصدر نفسه، 1 / 277.

بأن التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم "أنْ" فارتفع الفعل ".[1]

ونقل عنه كذلك نصب كلمة "خيراً" من قوله تعالى ﴿ انتهوا خيراً لكم﴾ [ سورة النساء: من الآية 171] ، حيث قال في المغني" ويأتي حذف الفعل في غير ذلك؛ يجوز: " انتهوا خيراً لكم "؛ أي: وأتوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً ...".[2]

هذا وأحيانا نرى ابن هشام ينقل عن الكسائي كلاماً يقصد الرد عليه وتخطئته، كما في تعليقه على آية الكهف في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [ سورة الكهف: من الآية 18].

فقد قال ابن هشام " ... ومنه عند الجمهور: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ، أي: يبسط ذراعيه؛ بدليل ﴿ ونقلبهم﴾ [ سورة الكهف: من الآية 18]، ولم يقل: وقلبناهم، وبهذا التقرير، يندفع قول الكسائي، وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ".[3]

**ثانياً** : نقوله عن بعض البغداديين كالزجاج وغيره، فعند ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ساق منها أن يراعي المعرب معنى صحيحا، ولكنه لا ينظر فيه إلى جانب الصناعة، وضرب من أمثلته تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [سورة هود الآية 43] ، ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [سورة يوسف: الآية 92] ..... باسم لا، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين "[4].

وكذلك عند حديثه عن الباء الداخلة على فاعل " كفى " يقول: ( والغالبة في فاعل " كفى " نحو" ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾ [سورة النساء: الآية 79] وقال الزجاج:

---

(1) - ينظر: المغني، 2 / 41.

(2) - المصدر نفسه، 2 / 307.

(3) - المصدر نفسه، 2 / 378.

(4) - المصدر نفسه، 2 / 195، 196.

دخلت لتضمّن " كفى" معنى" اكتف" ..). [1]

**ثالثاً:** ابن هشام لم يعتمد في نقله عن البصريين والكوفيين وبعض البغداديين فقط، بل اعتمد على علماء الأندلس الذين تردد ذكرهم في (المغني) مراراً وتكراراً، ومنهم على سبيل المثال: ابن مالك.

فقد أولى ابن هشام مؤلفات ابن مالك النحوية اهتماماً كبيراً، فاعتنى بشرحها وتفصيلها، من ذلك كتاب: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وهو كتاب مفقود[2] وكتاب: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

كما أن الباحث يلحظ آراء ابن مالك مبثوثة في مصنفات ابن هشام بكثرة لا تنافسه فيه إلا آراء الزمخشري في بعض المواضع[3] ومن ذلك:

عند توضيحه الخلاف في أن من معاني " قد " التوقع في الماضي بين إثبات أكثر النحاة له، وإنكار بعضهم وجوده مع الماضي، مع إبداء رأيه هو يقول:" إن " قد" لا تفيد التوقع أصلا مع الماضي، أو مع المضارع، وكان مما احتج به قوله" وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبته. وهذا هو الحق. [4]

كما ذكـــر ابن هشام أن من معاني " الباء " التبعيض، كالتي في قوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [ سورة الإنسان: الآية 6 ]. وقول الشاعر: أبي ذؤيب الهذلي:

[ الطويل ]

60 – **شربن بماء البحر ثم ترفعت  متى لجج خضر لهن نئيج**

---

(1) – المغني ، 1 / 176.

(2) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه، 39، وكذلك : الدرر الكامنة، 2 / 309.

(3) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، 445.

(4) – ينظر: المغني، 1 / 272.

وقول جميل بثينة:

[ الكامل ]

61- **فلثمت فاها آخذاً بقرونها  شربَ النزيف ببردِ ماءِ الحشرج**

قال في المغني في تعداد معاني الباء: " الحادي عشر: التبعيض؛ أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي، والقتـــبي، وابن مالك "[1].

ونقل عن ابن مالك أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ونبه ابن هشام إلى أن القياس يساند ابن مالك ".[2]

إضافة إلى ذلك فقد نقل كثيراً عن الأندلسيين أمثال:ابن عصفور[3]في (مقربه)، وابن معطي[4] في (ألفيته)، وغيرهما.

ومن هذا البيان الذي عرضته من نقول ابن هشام عن شيخ النحاة الإمام سيبويه، ونقوله عن الأئمة الثلاثة: الكسائي، الكوفي، والزجاج البغدادي، وابن مالك الأندلسي، يتبين لنا في وضوح أن ابن هشام قد اعتمد هذه المدارس الثلاثة مصدراً لإثراء كتابه (المغني).

هذا وقد ذكر بعض[5] المولعين بلغة الأرقام أن النقول التي ذكرها ابن هشام في المغني عن البصريين وصلت إلى واحد وسبعين نقلاً، ونقوله عن الكوفيين عشرة ومائة نقل.

وأما نقوله عن البغداديين فهي قليلة جدًّا.

4- **المصدر الرابع الذي اعتمده ابن هشام في كتابه المغني هو تلك المؤلفات والكتب القديمة التي تكرر ذكرها**، وهي كثيرة جداً، منها ما هو موجود، ومنها ما

---

(1) - المغني، 1 / 175.

(2) - المصدر نفسه، 89.

(3) - نفسه،1 / 64، 80، 104.

(4) - نفسه ، 2 / 314.

(5) - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 168.

هو مفقود، وسأذكر بعضاً منها مع موطن ذكرها في المغني:

أ - **الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام**

ب- **التسهيل لابن مالك**

ج- **أمالي ابن الحاجب**

د - **أمالي ثعلب**

هـ- **شرح مفصل الزمخشري لابن الحاجب**

و - **الجمل لابن خالويه**

ز - **الخصائص لابن جني**

ح - **درة الغواص للحريري**

ط - **الإغفال للفارسي**

ي - **الأصول لابن السراج**

هذه نماذج بسيطة للكتب التي رجع إليها، وليس قصدي حصرَها كلِّها - فهناك مصادره في البلاغة والتفسير والفقه، وغيرها.

هذا وقد اتسم ابن هشام - كعادته - بالصدق، والأمانة الكاملة في نقل هذه الآراء وعزوها إلى أصحابها ملتزماً الدقة العلمية الكاملة. [1]

**5- المصدر الخامس الذي اعتمد عليه هو حديث رسول الله ﷺ:**

إن مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف كانت مدار جدل ونقاش بين النحويين - وكان من المظنون أن يكون حديث رسول الله ﷺ مصدراً من مصادر الدرس النحوي بعد القرآن الكريم، كما كان كذلك في أصول الفقه - ولكن كثيراً من أئمة النحاة متقدمين، ومتأخرين لم يعتدوا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول، وانقسموا إلى فرق، تمثل كل فرقة اتجاهاً معيناً في الاحتجاج به، هذا وإن الكلام حول صحة الاستشهاد بالحديث، أو عدم صحة ذلك إنما نشأ عند المتأخرين، وتحديداً مع ابن الضائع[2] الذي يعد أول من أثار هذه القضية.

---

(1) - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، 162، 163.

(2) - سبقت ترجمته ص 39.

وسأشير إلى اتجاهات النحاة حول الاستشهاد بالحديث الشريف.

انحصر الخلاف في ثلاثة اتجاهات:

**الاتجاه الأول:** أبدى موافقة صريحة وجوز الاحتجاج بلغة الحديث على تثبيت الأحكام النحوية أو إقرارها، وعلى رأس هذا الاتجاه: ابن مالك، وابن خروف، وابن هشام وغيرهم.

**الاتجاه الثاني:** يرفض أصحاب هذا الاتجاه الاحتجاج بالحديث وأبدوا معارضة شديدة، متذرعين بأسباب تردد ذكرها أهمها وجود اللحن فيه، وروايته بالمعنى وعلى رأس هذا الاتجاه: أبوحيان، وابن الضائع وغيرهما.

**الاتجاه الثالث:** وهو الموقف التوفيقي بين الاتجاهين السابقين، ومن أصحابه الإمام الشاطبي.

وقد وصل الأمر أخيراً بإقرار الاستشهاد بلغة الحديث من قبل مجامع اللغة العربية في بعض الأقطار العربية، وكان في مقدمتها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف.

وما يعنيني هنا هو موقف ابن هشام الأنصاري من الاستدلال بالحديث، فقد تبين ومن خلال كتابه المغني أنه اعتبر الحديث مصدراً من مصادره الأساسية التي اعتمد عليها، وقد ظهر واضحاً جلياً في كثرة ما يوجد من شواهد الحديث في هذا الكتاب، فقد بلغ عدد شواهد الحديث فيه ثلاثة وستين حديثاً، منها اثنا عشر حديثا مستشهداً بها في الكتاب أكثر من مرة، وبهذا يصل مجموع شواهد الحديث فيه إلى ثمانية وسبعين شاهداً ".[1]

ومن الأحاديث التي اعتمد عليها في المغني:

قول الرسول ﷺ ( **إن قعر جهنم سبعين خريفاً** ) على أن " إنَّ " حرفُ توكيد ونصب، قد تنصب الاسم والخبر معاً في بعض لغات العرب، حيث يقول " إن " المكسورة المشددة ولها وجهان أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع

---

(1) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 332، والصواب أن يقول: " إلى خمسة وسبعين حديثاً ".

الخبر، قيل، وقد تنصبهما في لغة كقوله[1]:

[ الطويل ]

62-**إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن  خُطاكَ خفافاً إن حراسنا أسدا**

وفي الحديث " إن قعر جهنم سبعين خريفا "[2]

كما استشهد كذلك على إعمال " ما " حملاً على " أن " بقول الرسول عليه السلام ( **كما تكونوا يولى عليكم** ) [3].

ودلَّل على أن " عن " قد تفيد معنى البدلية مستشهداً بقول الرسول عليه السلام للمرأة التي سألته أتصوم عن أمها؟ فقال عليه السلام: ( **صومي عن أمك**) [4] أي بدلاً عنها[5].

وفي حذف الفاء من جواب الشرط أورد جزءاً من حديث اللقطة ( **فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها** ). [6][7]

وكذلك في واو علامة المذكرين في لغة طيء أو أزد شنوءة ( **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** ). [8]

وفي مبحث " إنّ " المكسورة الخفيفة استشهد بقول الرسول ﷺ: ( **وإنا إن شاء الله بكم لاحقون** ) [9]على أنّ ( إنْ) بمعنى ( إذ ) [10].

---

(1) - نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة.

(2) - ينظر: المغني،1 / 86.

(3) - المصدر نفسه، 2 / 388.

(4) - المصدر نفسه، 1 / 236.

(5) - هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه ( كتاب الصيام باب قضاء الصيام عن الميت) ونصه: (( عن ابن عباس ﷺ قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عليها؟ قال : **أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها ؟ قالت: نعم . قال: فصومي عن أمك**))،وفي رواية (( **صومي عنها**)) .

(6) - رواه مسلم في كتاب ( اللقطة) وفيه ( **فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها** )، 12/ 28.

(7) - ينظر: المغني، 1 / 261.

(8) - ينظر: المصدر نفسه،1 / 508، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، 11 / 270.

(9) - صحيح مسلم ، 46/7 .

(10) - المصدر نفسه،1 / 70.

وفي حديثه عن الاختصاص استشهد بقوله عليه السلام: ( **نحن – معاشر الأنبياء– لا نورث** ) [1] على أن " معاشر الأنبياء " منصوب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير التكلم، حيث يقول معلقا على قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [ سورة الأحزاب: الآية 33 ].

إن " أهل " منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل : " بك الله نرجو الفضل " وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم؛ كالحديث: " نحن – معاشر الأنبياء – لا نورث " والصواب: أنه منادى "[2].

ويستدل على إعطاء " إن " الشرطية حكم " لو " في الإهمال، بما روي في الحديث: ( **فإلا تراه فإنه يراك** )[3][4].

وإهمال " متى " حكماً لها بحكم " إذاَ " بقول السيدة عائشة رضي الله عنها: (... **وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس** )[5][6].

كما يستدل على أن " بلى " قد يجاب بها الاستفهام المجرد عن النفي بما في صحيح البخاري في كتاب الإيمان من أن الرسول ﷺ قال لأصحابه:( **أترضون أن يكون لكم ربع الجنة ؟ قالوا: بلى** ) وفي صحيح مسلم[7]حين قال:( **أنت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب: بلى** ) ولكن ابن هشام يعقب على ذلك بأنه قليل[8].

كما استشهد بقول الرسول ﷺ :( **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**) [9]، على أن الجملة الحالية في محل نصب حيث يقول " ومن مثل الحالية أيضاً – قوله

---

(1) – موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، 17/10.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، 2 / 206.

(3) – صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

(4) – المغني ، 2 / 388.

(5) – صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمام، 84/1.

(6) – المغني ، 389/2 .

(7) – صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، 5/ 197.

(8) – ينظر: المغني، 1 / 188.

(9) – ينظر: صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، 5 / 90 .

عليه الصلاة والسلام " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد "، وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب " قائماً " في " ضربي زيداً قائماً " على الحال "[1].

واستشهد بقوله ﷺ:( **وحج البيت من استطاع إليه سبيلا**) [2]على جواز إضافة المصدر لمفعوله وإتيان الفاعل بعده، وهذا يدل على أن هذا التركيب جائز في النثر ولغير ضرورة، خلافاً للقائلين بأن هذه الصورة لا تكون إلا في الضرورة، كقول الشاعر[3]:

[ الطويل ]

63- **أفنى تلادي وما جمعت من نشب * قرع القوافيز أفواه الأباريق**

فيمن رواه برفع ( أفواه )، حيث يقول ابن هشام معلقاً عن هذه المسألة: ( والحق جواز ذلك في النثر إلا أنه قليل ). [4]

هذا ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نقرر أن ابن هشام لم يكثر من الاستشهاد بالحديث إذا قارنا بين عدد ما ورد منه في كتابه المغني وبين عدد ما ورد به من شواهد الشعر التي بلغت تسعمئة وخمسين شاهداً، بينما الأحاديث النبوية لم تتجاوز الستين حديثاً إلا قليلاً.

## موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب، شعرا ونثرا

وقبل بسط الكلام على موقفه من الاستشهاد بالشعر لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي أن القدماء قسموا الشعراء إلى طبقات أربع هي:

1- الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى، وعنترة وغيرهم.

---

(1) - ينظر: المغني، 2 / 49.

(2) - صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب السؤال عن أركان الإسلام، 1 / 6.

(3) - نسب إلى الأقيشر الأسدي المغيرة بن الأسود.

(4) - ينظر المغني ، 2 / 189. وحاشية الدسوقي ، 173/2.

وهي حذف الفاء، كقوله[1]:

[ البسيط ]

64- **من يفعل الحسنات الله يشكرها** ....." [2]

وقد يكتفي بالعجز، وذلك نحو استشهاده لمجيء " إلا " مفيدة للحصر، لكون الاستثناء مفرغاً بعد النفي، بقول الشاعر[3]:

[ المتقارب ]

65- ..... **وما اغتره الشيب إلا اغتراراً**[4]

ومن اللافت للنظر في شواهده الشعرية أن ابن هشام قد خالف الكوفيين، والبصريين على السواء في هذه المسألة مسألة الاحتجاج بكلام العرب، وذلك بما كان له من أفق واسع، وما حباه الله به من ذوق سليم وفقه للأساليب اللغوية، وفهم صحيح للشواهد العربية، فهو مجتهد زمانه في النحو غير مدافع.

نعم خالف الكوفيين في استشهادهم بما لم يعرف قائله، لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة، وقد أورد في شرحه للألفية الشعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصود للضرورة وهو[5]:

[ الرجز ]

66 - **قد علمت أخت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء**

67 - **أن نعم مأكول على الخواء بالك من تمر ومن شيشاء**

**بنَشَب في المسعل واللهاء**

---

(1) - القائل: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت شاعر ابن شاعر أنصاري خزرجي، أقام بالمدينة وبها توفي (ت104هـ).

(2) - ينظر: المغني،2 / 327.

(3) - القائل: الأعشى ميمون بن قيس بن جندل أبو بصير من شعراء العصر الجاهلي، وأوله: (أحلّ له الشيب أثقاله ) ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 62/3.

(4) - ينظر: المغني، 1 / 426.

(5) - القائل: رجل من أهل البادية ، وقيل: لأبي المقدام الراجز . ينظر : الإنصاف ،746/2.

ثم قال: " الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه "[1].

غير أنه لم ينكر الأبيات المجهولة كلَّها، ولا يمنع من الاستشهاد بها، إذا توفرت فيها صفات حددها لنفسه، وهي فصاحة القول، وصفاؤه، وسلامته من الفساد "[2].

وإذا لم يكن للكوفيين من التابعين، فهو لم يكن تابعاً للبصريين، الذين كانوا يتزمتون، ويتشددون، ويرفضون الشاهد إلا إذا أَلِفوا له نظائره متواترة، أو كان التأويل يُدخله في القواعد التي قطع بصحتها.

فقد خالفهم في تأويل الشواهد التي تتعارض والقواعد التي أرسوها؛ لأن التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة ولا سيما البصريون للتوفيق بين القواعد وبين تلك النصوص المخالفة لها، والمنسوبة إلى عصر الاستشهاد، وأما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحـــاة منه، وكان التعبـــير عن هـــذا الموقف – في أكثر الأحيان – يتخذ اصطـــلاح " الشذوذ "[3].

ونحن في المغني– لا نعدم وجود كثير من أشعار المولدين، كأبي نواس[4][5].

وابن الرومي[6][7]، وأبي تمام[8]، وابن المعتز[9][10]، والمتنبي[11][12]، وغيرهم.

---

(1) – ينظر: المزهر للسيوطي،1 / 119.

(2) – ينظر: علوم الحديث ومصطلحه – عرض ودراسة – د. صبحي الصالح، 333.

(3) – ينظر: أصول التفكير النحوي، د. على أبوالمكارم، 261.

(4) – سبقت ترجمته ص 43ه.

(5) – ينظر: المغني، 2 / 360.

(6) – سبقت ترجمته ص 44.

(7) – ينظر: المغني،1 / 195.

(8) – المصدر نفسه، 1 / 235.

(9) – هو : عبد الله ابن خليفة المعتز بالله ابن الخليفة المتوكل على الله ابن الخليفة محمد المعتصم ابن الخليفة هارون الرشيد، ولد عام 249 هـ ،ومات 296 هـ . ينظر : ابن المعتز وتراثه في الأدب، ص33.

(10) – ينظر: المغني، 1 / 413.

(11) – سبقت ترجمته ص43.

(12) – ينظر: المغني، 1 / 53، 100، 142.

ومن الملاحظ على ابن هشام في استشهاده بأشعار هؤلاء المولدين أن أكثر من أنشد له شعراً منهم هو أبوالطيب المتنبي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعاً في المغني. ولكن يبدو أن هذه الأبيات يذكرها على سبيل التمثيل لا الاستشهاد بها، وقد علق على بعض أبيات المتنبي في كتابه " تخليص الشواهد " بقوله: وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلاً لا استشهاداً إذ لا تقوم حجة بكلامه ".[1]

وأما فيما يتعلق باستشهاده بالنثر؛ فواضح أنّه قليل جداً بالنظر إلى الآيات، أو الأحاديث النبوية، أو بالنسبة إلى الشعر؛ فقد ذكر في المغني تسعة وأربعين قولاً ومثلاً من ذلك على سبيل المثال:

1- " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "[2] استشهد به على إضمار " أن " حيث يقول: " وإذا رفع الفعل بعد إضمار " أن " سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه ..... وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه "[3].

2- " خذ اللص قبل يأخذك " استشهد به على حذف " أن " قبل المضارع شذوذاً؛ لأنها لا تحذف إلا في مواضع معينة ليست هذه واحدة منها، فقد قال:" هو مطرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها، نحو "خذ اللص قبل يأخذك".[4]

3- " مره يحفرها " هذا مثل استشهد به ابن هشام على حذف " أن " الناصبة، ونصبوا " يحفرها " وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه "[5].

4- " قضية ولا أبا حسن لها " استشهد به على إضمار " مثل "[6].

وبالجملة، فإن ابن هشام الأنصاري في تناوله للشواهد عامة شعراً أو نثراً، امتاز بالوضوح، والبعد عن التعقيد، وهو ميال إلى البساطة وعدم التقعر، هدفه

---

(1) - ينظر: تخليصُ الشواهد، 30، 47، 95،.

(2) - كتاب جمهرة الأمثال ، 227/1.

(3) - ينظر: المغني، 2 / 317.

(4) - المصدر نفسه ، 2 / 317.

(5) - المصدر نفسه، 1 / 25.

(6) - المصدر نفسه ، 1 / 157، 158.

إيصال الفكرة إلى المتلقي، أو المتعلم من أقصر الطرق، فإليه يعود الفضل في تهذيب نحونا العربي، وإخراجه بشكل واضح بعيد عن الغموض والتعقيد، فهو بحق ختام المجتهدين، وأما من جاء بعده، فهو شارح لكلامه، كابن الصائغ، والدماميني، والشمني، والدسوقي، والأمير وغيرهم.

## المبحث الثاني

# موقف ابن هشام من بعض كبار النحاة

يقف ابن هشام من النحاة مواقف متباينة، فهو يبدي تقديراً واحتراماً كبيرين لعلماء البصرة ينقل عن أئمتهم البارزين الكثير من الآراء ، ويشفع أغلبها بالتقدير والترجيح ويضعّف بعضها، كما ينقل عن الكوفيين فيوافقهم في بعض المسائل، ولكن مخالفته لهم أكثر من موافقاته ، فهو أكثر اندماجاً في المذهب البصري وامتزاجاً به، كما نقل كذلك عن الأندلسيين والبغداديين.

وسأعرض في هذا المبحث مواقفه من بعض كبار النحاة متخذاً من كل مدرسة نحوياً بارزاً كنموذج يوضح أن ابن هشام قد استفاد من أكبر المدارس النحوية في نحونا العربي، وهي مدرسة البصرة، واخترت منها الزمخشري، والمدرسة الكوفية،واخترت منها الكسائي، والمدرسة الأندلسية واخترت منها أبا حيان الأندلسي.

وسأذكر نماذج لموافقاته ومخالفاته لكل نحوي من هؤلاء الثلاثة ، مع أن الكوفيين لا يختلفون كثيراً عن البصريين من حيث الأصول، بل عدّوا النحو البصري أحد أصولهم التي يرجعون إليها، وكثيراً ما نرى بعض النحويين البصريين ينضمون إلى الكوفيين، وبالعكس، خذ مثالاً على ذلك بعمل (إنْ) النافية عمل (ليس) إذا دخلت على الجملة الاسمية في نحو قوله تعالى في قراءة سعيد بن جبير:﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾ [ سورة الأعراف:الآية 194 ]، فقد أجاز إعمالها الكسائي والمبرد، فالأول كوفي والثاني بصري ،ومنع ذلك سيبويه، والفراء ، فالأول إمام المدرسة البصرية والثاني أحد المؤسسين للمدرسة الكوفية.

غير أن بعض النحويين يحاولون أن يفرقوا بين المدرستين بقصد أو بدون قصد، كما فعل صاحب الإنصاف الذي تبين بعد البحث أن أربعين مسألة عدها خلافية بين المدرستين، ولم تكن في حقيقتها كذلك. (1)

---

(1) – دراسة في النحو الكوفي ، 429

## موقف ابن هشام من الزمخشري

الزمخشري هو: جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ( ت: 538 هـ ) يكنى بأبي القاسم[1] إمام جليل له قدم راسخة في كثير من الدراسات العربية، ويعد نقطة بارزة في تاريخ التفسير والنحو والبلاغة، وقد أهّله لهذه المكانة الكبيرة كونه من النحويين الكبار والأدباء الممتازين والمفسرين المشار إليهم بالبنان، فقد كان إمام عصره غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه، أخذ النحو عن أبي مضر منصور[2]، وصنف التصانيف البديعة منها: الكشاف في تفسير القرآن العزيز لم يُصَنَّفْ قبلَه مثلُهُ،[3] فهو ذو عقل جبار وفكر ثاقب وعلم واسع، إلا أنه يؤخذ عليه مذهبه الاعتزالي الذي كان فيه صريحاً – حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب. [4]

ومهما يكن من أمر فإن ما يعنيني هنا موقفُ ابن هشام منه وهل استفاد الأخير من مصنفاته النحوية والبلاغية وغيرها؟ وهل بنى على أقواله وآرائه مسائل وتوجيهات أم تعرض له بالنقد والرفض كما هو الحال مع أبي حيان؟

إن الذي يقرأ المغني بتمعن يتضح له أن ابن هشام لم ينقل عن أحد كما نقل عن الزمخشري، فقد تكرر اسمه أكثر من مئة وأربعين مرة، غير ما نقله عن الكشاف باسمه دون التصريح باسم مؤلفه،[5] ولم يتردد اسم إمام آخر مثله سوى الإمام ابن مالك. [6]

وقد أفاد ابن هشام منه إفادة كبيرة في جميع الجوانب، خاصة وأنه وضع

---

(1) – وفيات الأعيان، 5/ 168، البغية، 284/2 و إنباه الرواة 3/ 265.

(2) – هو: محمود بن جرير الضبي الأصبهاني،أبو مضر، أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خوارزم ونشره فيها، كان عالم عصره باللغة والنحو والطب يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام مدة في خوارزم، وتخرج عليه جماعة، منهم الإمام الزمخشري، مات بمرو سنة 508هـ، له(زاد الراكب في الأدب والأخبار)ينظر: الأعلام،167/7،والبغية ،281/2.

(3) – المصدر السابق، 5/ 168، معجم المؤلفين، 12/ 186.

(4) – المصدر السابق، 5/ 170.

(5) – ينظر الصفحات التالية : 1/ 411، 176/2، 233 – 340.

(6) – حصرت ذكره لابن مالك فوجدته تكرر ( مئة وأربعة وأربعين مرة ) وتكرر اسم الزمخشري مئة واثنين وأربعين مرة واسم كشافه أربع مرات.

كتابه لمتعاطي التفسير والعربية جميعاً، فاهتم بآرائه مناقشة وتحليلاً، فوقف منها موقف الرضا والقبول فيما رآه حسنا وراجحاً لديه، ورفض منها ما رآه ضعيفاً؛ لأنه إمام مجتهد لم يكن تابعاً لأحد، بل كان حكماً عدلاً، من أحسن أطراه، وأخذ رأيه وارتضاه، بصرف النظر عن المدرسة التي ينتمي إليها أو الإمام الذي يناقشه. وسأذكر نماذج من الآراء التي نقلها ابن هشام عنه موافقا له ومزكيا لتوجيهاته ومرجحاً لها – ثم أثني بالأقوال التي وجه إليها النقد وضعفها.

**أولاً :- بعض الآراء التي وافق فيها ابن هشام الزمخشري :**

1- ذكر ابن هشام أن ( أنَّ ) المفتوحة المشددة، تنصب الاسم وترفع الخبر، ورأى أنها فرع عن ( إن ) مكسورة الهمز، وانتصر لقول الزمخشري أن ( أنما ) بالفتح تفيد الحصر تماماً كـ( إنما )؛ لأن هذا الرأي يقوي ما رآه بشأن ( إنَّ ) المكسورة، التي هي فرع عن المفتوحة الهمز، يقول: ( ... ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن ( أنما ) بالفتح تفيد الحصر كـ ( إنما ) وقد اجتمعتا في قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [ سورة الأنبياء: الآية108 ].[1]

2- ومن الآراء التي ذكرها مصحوبة بالنقل والإعجاب بالزمخشري حديثه عن ( أمَّا ) بالفتح والتشديد من أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وقد وضح معنى الأوليين ثم قال عن الثالث: ( وأما التوكيد، فلم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال:( فائدة ( أما ) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: ( زيد ذاهب ) فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: ( أما زيدٌ فذاهب )...) [2].

3- عند حديث ابن هشام عن حرف (السين المهملة) بيَّن ما يتردد في أوساط المعربين من النقول بأنها ( حرف تنفيس ) ورأى أن الأفضل والأوضح ما ذهب إليه الزمخشري وغيره بأنها ( حرف استقبال ) يقول: ( ومعنى قول

---

(1) – المغني، 1/ 90 ، وكذلك : الكشاف ، 139/3.

(2) – المغني، 1/ 115.

المعربين فيها: ( حرف تنفيس ) حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: ( حرف استقبال ) [1] ثم يكررها ثانية في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها فيقول: ( التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس، والأحسن: حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل من الزمن الضيق –وهو الحال– إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال) [2].

ولكن ابن هشام ينسى هذا الكلام الذي قاله ويستخدم لفظة ( التنفيس ) في مغنيه عدة مرات[3] كما أشرت عند الحديث عن منهجه والمؤاخذات عليه.

4- ذكر ابن هشام أنه قد يحذف ثلاثة متضايفات متتاليات ومثل لها بآية كان الزمخشري قد قدر فيها حذف تلك الكلمات وهي قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [ سورة النجم: الآية 9 ] وقال معلقا على تقدير الزمخشري ( كذا قدره الزمخشري ) [4]، وهو يعني قوله ( فكان مقدارُ مسافة قربه مثلَ قاب قوسين ) فحذفت ثلاثة من اسم ( كان ) وواحد من خبرها.

5- ومن النقول التي نظر إليها ابن هشام بعين الرضا والقبول تعليل الزمخشري الجرَّ في قراءة من قرأ به[5]في كلمة ( وأرجلكم ) من آية المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [ سورة المائدة: الآية 6 ] ، حيث قال: ( وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل

---

(1) – ينظر المغني، 2 /345، وكذلك: المفصل، 8/ 148، يراجع / منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 178.

(2) – المغني، 2/ 345.

(3) – المصدر نفسه ، 2/ 33.

(4) – المغني، 2/ 296 ، والكشاف ، 420/4.

(5) – وهم: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وشعبة، وحمزة ، وأبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر. ينظر: البدور الزاهرة، 152.

بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً فعطفت على الممسوح، لا لتسمح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها). [1]

6- ومما نقله عن الزمخشري دون أن يعلق عليه، وهذا يدل على رضاه وموافقته له، لأن ابن هشام من عادته أن يصدح برأيه إذا كان ما رآه مخالفاً له لكونه ضعيفاً أو شاذا فجار الله الزمخشري رأى أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [ سورة البقرة : الآية 34 ] يمكن أن يكون متصلاً، أو منقطعاً، وكل له تعليل – يقول ابن هشام معلقاً عن تلك الآية الكريمة: ( قال الزمخشري: والاستثناء متصل؛ لأنه[2] واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم فغلبوا عليه في ( فسجدوا ) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً ). [3]

7- عندما تحدث ابن هشام عن ضمير الفصل وفوائده الثلاثة التي هي: الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، والتوكيد والاختصاص، قال ( وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [ سورة البقرة : الآية5 ] فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[4]، وهذا الكلام يدل على استفادة ابن هشام من كلام جار الله الزمخشري؛ لأنه نقل كلامه بالنص من كتابه الكشاف[5]، ولم يوجه إليه أي اعتراض.

8- اعتمد على الزمخشري في تفسيره لقوله سبحانه ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [ سورة المؤمنون : الآية37 ] على أن الضمير عاد على متأخر

---

(1) – المغني ، 2/ 370 ، والكشاف ، 1/611.

(2) – الضمير هنا عائد إلى ( أبليس ).

(3) – المغني، 2/ 375، والكشاف: 1/ 127.

(4) – الكشاف، 1/ 46.

(5) – حاشية الدسوقي، 2/ 133.

لفظا ورتبة؛ لأنـــه مخبر عنـــه بمفسره وهو ( حياتنا )؛ وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن؛ فإنه لا يخبر عنه إلا بجملة، فمفسره جملة[1] – قال في المغني معددا المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة:( الثالث:أن يكون مخبراً عنه، فيفسره خبره؛ نحو:﴿ إن هي إلا حياتنا الدنيا ﴾[2] قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: "إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا"، ثم وضع ( هي ) موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها ). [3]

إذًا هذه بعض النقول التي ذكرها ابن هشام عن الزمخشري تبين أنه استفاد من الكشاف استفادة كبيرة وأثرى مغنيه بما ضمنه ونقله عنه.

**ثانياً :- بعض النقول والآراء التي خالفه فيها :**

إن المتتبع لذكر الزمخشري وكشافه في المغني يلحظ أن النقول التي وجه إليها ابن هشام النقد وخالفه فيها أكثر من تلك التي ارتضاها واستحسنها وسأكتفي بعرض بعض منها كنموذج.

1- وصف ابن هشام الزمخشري بالسهو عندما أعرب قوله تعالى (مقام إبراهيم ) عطفاً على( آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ) من قـــوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ سورة آل عمران : الآية97 ] ، لأن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره حيث يقول: (... وأما قول الزمخشري: إن ( مَقامُ إبراهيمَ ) عطفٌ على ( آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ) فسهو. [4]

---

(1) – حاشية الدسوقي، 2/ 133.

(2) – سورة ( المؤمنون) : الآية 37، وليست آية الأنعام 29 كما ذهب إلى ذلك بعض المحققين أمثال: بركات يوسف هبود، المغني، 138/2.

(3) – المغني، 2/ 138، والكشاف، 3/ 187، البحر المحيط 6/ 405.

(4) – المغني، 2/ 99، والصواب : أن الزمخشري أطلق العطف وأراد البدل بجامع أنّ كلاً مبيّن فهو مجاز، وقد أجاب ابن هشام عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه أراد البدل تسمحاً، ينظر: المغني، 235/2

2- يرى ابن هشام أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً تربط إما بالواو والضمير؛ نحو قوله تعالى:﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [ سورة النساء: الآية43 ] أو بالواو فقط نحو: ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[ سورة يوسف: الآية 14] أو بالضمير فقط نحو:﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [سورة البقرة: الآية36] وقد رأى الزمخشري أن الربط بالضمير فقط شاذ ونادر فيرد عليه ابن هشام بما يضعف رأيه فيقول : ( وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل ) [1] ثم أخذ في ذكر تلك المواضع - ويكرر رده على الزمخشري في مواضعَ أُخرْ من الكتاب[2].

3- ومما نقله عنه قاصداً تضعيف رأيه وعدم قبوله أن ابن هشام عندما تكلم في شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها ، نسمعه يقول: إن صاحب المفصل يسوى بينهما [3] ويعقب على قوله: ( بأن الصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها). [4]

4- قسم ابن هشام الجملة إلى أقسام ثلاثة هي: الاسمية - والفعلية - والظرفية ، وعرف الاسمية، بأنها المصدرة باسم - والفعلية، بأنها المصدرة بفعل، والظرفيةَ بأنها المصدرة بظرف أو مجرور- وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية - ولكن ابن هشام رد ذلك معتبراً إياها نوعا من الفعلية[5].

5- عندما ما تحدث ابن هشام عن الحال بين أن هناك نوعاً منها يحتمل كونها من الفاعل وكـــونها من المفعول، ومثل لذلك بقوله: (ضربت زيدًا ضاحكًا)

---

(1) - المغني: 2/ 155.

(2) - المصدر نفسه، 2/ 215 - 351.

(3) - أجمع أصحاب الحواشي على المغني على أن المراد بـــ( صاحب المفصل هو: الزمخشري ) ينظر مثلاً : حاشية الدسوقي 2/ 34، وحاشية الأمير : 2 / 42.

(4) - المغني: 2/ 5.

(5) - المصدر نفسه، 2 / 7.

ونحو ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [ سورة التوبة: الآية 36 ] [1]– ثم نقل عن الزمخشري تجويزه الوجهين في ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [ سورة البقرة : الآية 208 ][2] واصفاً إياه بالوهم، لأن ( كافة ) مختص بمن يعقل، و ( السلم ) الذي هو الإسلام لا يعقل، إضافة إلى أن المعنى يأباه؛ لأنه إن جعل ( كافة ) حالاً من ( السلم ) فالمعنى: ادخلوا جميع شرائعه[3].

ونسب إليه الوهم مرة أخرى[4] حين أعرب ( كافة ) من قوله تعالى:﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [ سورة سبأ :الآية 28 ] نعتاً لمصدر محذوف، أي إرسالة كافة[5]، فضعف هذا الرأي، لأنه أخرجه عما التزم فيه من الحالية.

ثم نسب إليه الوهم، وبأنه أشد من وهمه السابق عندما قال في خطبة كتابه المفصل: ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب ... لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ) [6] لأنه أخرج هذا اللفظ ( كافة ) عن النصب ألبته، وصيره مجروراً.

6- يرى ابن هشام أن جار الله الزمخشري قد غلط عندما جوز مصدرية( ما) في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ [ سورة هود : الآية116 ][7]مع أنه قد عاد عليها الضمير، والصحيح – في نظر ابن هشام – أن (ما) موصولة، لا مصدرية. [8]

7- اعترض ابن هشام على تجويز الزمخشري إعراب لفظ الجلالة صفة لاسم

---

(1) – المغني ، 2/ 222.

(2) – الكشاف: 1/ 252 ، والمغني ، 222/2.

(3) – حاشية الدسوقي: 2/ 198.

(4) – المغني، 2/ 222.

(5) – الكشاف، 3/ 583.

(6) – المغني، 2/ 222.

(7) – المصدر نفسه، 2/ 437.

(8) – المصدر نفسه ، 1/ 439، 440.

الإشارة من قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [ سورة فاطر : الآية13 ][1] فقد نقل قول الزمخشري في ( ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ) وهو ( يجوز كون اسم الله تعالى – صفة للإشارة أو بيانا، و ( رَبُّكُمْ ) الخبر) ثم رد عليه بالقول بأنه جوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه ). [2]

8- ومن مظاهر نقله عن الزمخشري مستصحباً هذا النقل بوصفه التكلف في الإعراب ذكره لرأي الزمخشري في وجوب دخول لام الابتداء على الجملة الاسمية في تفسير قوله ﷻ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [ سورة الضحى: الآية5 ] فقد قال في تفسير هذه الآية: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، ... والمبتدأ هنا مقدر أي ( ولأنت سوف يعطيك ربك ). [3]

فقال ابن هشام: ( وإنما يضعف قول الزمخشري: أن فيه تكلفين لغير ضرورة؛ وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال) [4]ويقصد بالدليلين: (لام الابتداء فإنها للحال، والسين فإنها للاستقبال، وحاصل ما قاله الزمخشري: إن قلت لم دخلت اللام على (سوف) مع أن فيه اجتماع علامة الحال والاستقبال؟ قلت: إن اللام انخلعت عن الابتداء) ثم قال: فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير ؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة ، وإن تأخر، لما في التأخير من المصلحة ). [5]

9- ناصب ( إذا ) الفجائية:

اختار الزمخشري رأي الزجاج في أن ( إذا) الفجائية ظرف زمان، وذهب إلى

---

(1) – المصدر نفسه، 2/ 230، الكشاف، 3/ 605، ذهب محقق المغني أن تلك الآية من سورة الأنعام ،والصواب ما ذكرت من أنها من سورة فاطر .

(2) – المصدر السابق، 2/ 230– والكشاف، 3/ 605.

(3) – الكشاف: 4/ 767.

(4) – المغني: 1/ 345.

(5) – ينظر : الكشاف ،4/ 767، وحاشية الدسوقي:1/ 241 – ويراجع: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، 434.

أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة؛ ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [ سورة الروم : الآية 25 ] التقدير عنده: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت[1]، وقد رد ابن هشام هذا الرأي، وقال: إنه لا يعرف هذا لغير الزمخشري، وإن ناصب ( إذا ) هذه عند من يقول بظرفيتها هو الخبر المذكور في نحو( خرجت فإذا زيد جالس ) أو المقدر في نحو: ( خرجت فإذا الأسد ) أي حاضر وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر. [2]

وهكذا – ومن خلال ما ذكرت من اعتراضات ابن هشام على الزمخشري ورد أقواله – وما قدمت به أولاً من نماذج ارتضاها وقبلها واستحسنها يتضح مدى شغف ابن هشام وتتبعه لهذا العالم الجليل جار الله الزمخشري وكتابه الكشاف ومبلغ ما أثاره في الفكر النحوي من آثار قوية إيجاباً وسلباً[3].

فابن هشام ليس ناقلاً فحسب بل ينقل لينقد ويوجه ببيان وجوه الضعف أو القوة فيما ينقله واختيار أنسب الأقوال وأليقها – حسب اجتهاده؛ فابن هشام يناقش ليثري ويؤاخذ ليصحح ، ويخطئ ليصوب ، ويتهم ليبرئ لغتنا مما علق بها من الغموض والتشويش.

---

(1) – الكشاف :3/ 476.

(2) – المغني: 1/ 152– 153 وردت مناقشة لهذه المسألة في حاشية الدسوقي 94/1 – وشرح الدماميني للمغني كذلك، يراجع: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحو، 433.

(3) – ينظر: النحو وكتب التفسير، 1266/2.

## موقف ابن هشام من أبي حيان

أبو حيان هو: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الشهير بأبي حيان الأندلسي، إمام جليل وعالم كبير ومرجع في العربية وعلوم الشريعة، لـــه دراية ببعض اللغات الأعجمية وله مؤلفات عديدة أشهرها: البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل وغيرها ( ت : 745 هـــ ) [1].

إذًا هو من أبناء القرنين السابع والثامن فقد عمّر تسعين عاماً ( 654–745هـ ) – قضى حياته في التعلم والتعليم والتأليف حتى قيل عنه ( وكان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شـــتاء في يوم الصحو والمتصرف في هذا العلم ). [2]

وما يعنيني هنا موقف ابن هشام من هذا العالم الجليل أبي حيان الأندلسي – إن المتأمل في المغني يتضح لـــه بجلاء كامل أن العلاقة بين هذين الإمامين لم تكن على وفاق، بل كانت بينهما جفوة، أو شبه جفوة، وإن الإنسان ليقف حائراً في تعليل هذا التحامل من ابن هشام على أبي حيان، وانحرافه عنه – فابن هشام لم يلازمه، ولم يقرأ عليه؛ وإنما سمع منه ديوان صاحب الحوليات زهير بن أبى سلمى، وكان كثير المخالفة له شديد الانحراف عليه[3]– وتتضح شدة النفور بينهما عندما ينكر ابن هشام أستاذيته، ولا يعتبره شيخا له، وما جاء في المغني عن أبي حيان يصور هذه العلاقة غير الطيبة، فهو مثلاً عندما يتناول بالحديث إحدى المناسبات التي جمعت بينه وبين أبي حيان، يذكر أن أبا حيان سأله عن مسألة نحوية فيسأله عن إعراب بيت فيستعظم الجواب، قال في المغني ( ... وسألني أبو حيان – وقد عرض اجتماعنا – علام عطف بـــ ( حقلد )؟ في قول زهير:

---

(1) – ينظر: البغية، 1/231–232 – 233، الأعلام، 7 / 152، البدر الطالع، 806، ومعجم الشعراء ،314/5.

(2) – ينظر: فوات الوفيات، 4 / 71، البغية، 1 / 231، والأعلام، 7 / 152.

(3) – ينظر: البغية، 233/1، والبدر الطالع، 806.

[ الطويل ]

68 – **تقي نقي لم يُكثّر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد**

قلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه، فإذا هو سيء الخلق[1] – فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك )[2].

ولنتأمل بدقة في قول ابن هشام: ( وقد عرض اجتماعنا ) فهو حريص على أن يفهم القارئين والسامعين أن سؤال أبي حيان لم يكن سؤال شيخ لتلميذه، بل هو اجتماع طارئ، ولقاء عارض ليس إلا.

وقد استمر هذا الوضع المتوتر بينهما حتى بعد وفاة أبي حيان، لأن ابن هشام ألف مغنيه سنة ( 756 هـ )[3]ووفاة أبي حيان سنة ( 745 هـ )[4] فكانت مواقفه تنبئ عن تنكره لأبي حيان، فجميع النقول عنه تقريباً، ما ذكرها إلا لتكون عرضًا لأخطائه، وحرصاً على تضعيف أقواله وردها، بل والتعليق عليها في بعض الأحيان بألفاظ ساخرة أو موحية بالسخرية، من ذلك: عندما ذكر ابن هشام أن للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، وأن الزمخشري يستعمل بعضها – وذكر لذلك بعض الشواهد – ثم قال:(ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين)[5] – وقد اشتدت لهجة ابن هشام مع أبي حيان حينما رد إعراب ابن عطية الواو للقسم من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾ [ سورة مريم : الآية71 ] بمعنى أنها معطوفة على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ....بِهِمْ﴾ [ سورة مريم : الآية70 ] فهي وما

---

(1) – ( الحقلد) هو البخيل السيء الخلق، وقيل : السيء الخلق من غير أن يقيد بالبخل، ينظر : لسان العرب، 126/2.

(2) – المغني، 2 / 180 ، 181.

(3) – ينظر، مقدمة المغني.

(4) – ينظر البغية، 1/ 234، الأعلام، 52/7.

(5) – المغني، 2/ 34-35.

قبلها أجوبة للقسم ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ [ سورة مريم : الآية68 ]، وقد فهم أبو حيان أن ابن عطية أراد واو القسم، فرد عليه ابن هشام بأن هذا ( لا يتوهم على صغار الطلبة ) [1] ويستمر ابن هشام في تتبع آراء أبي حيان قصد إبطالها ورميها بالضعف عندما يبطل كلامه على أساس حكاية سيبويه ( كتبت إليه بأن قم ) تلك التي أجاب عنها أبو حيان بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قول الشاعر[2]:

[ البسيط ]

69 – **هن الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور**

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر – زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم، أوما في تأويله )[3] – كذلك مما تعقب فيه أبا حيان عندما وصفه بالخلط في الآية والخلط والتخيل في نقله لكلام الزمخشري ورد عليه فيما يتعلق بـ( أن ) الزائدة في الآيات التالية: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾ [ سورة العنكبوت : الآية 33 ]، وقوله:﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾ [ سورة العنكبوت : من الآية 31]، وقوله:﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاماً ﴾ [ سورة هود : الآية 69 ].

فقد صحح له أخطاء في نقله عن الزمخشري في النص الكريم ثم أضاف إليه خطأ آخر في نقله لكلمة ( الإساءة ) عن الزمخشري، وبين أن ذلك لحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل والصواب ( المساءة ) وهي عبارة الزمخشري[4].

ويبدو أن هذا الكلام الذي نقله ابن هشام عن أبي حيان قد جاء في كتب أخرى لم تصل إلينا؛ لأن البحر المحيط، والارتشاف وهما من أعظم كتب أبي حيان، لم

---

(1) – المغني، 2/ 40 .

(2) – قائله الراعي النميري وهو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري شاعر من فحول المحدثين، عاصر جريراً والفرزدق، وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جريراً هجاءً مرّاً ( ت 90 هـ). ينظر: معجم الشعراء، 357/3.

(3) – المغني، 75/1–76.

(4) – المصدر نفسه،83/1.

يرد فيهما هذا الكلام بل إنه نقل كلام الزمخشري دون أي تعليق. [1]

وتزداد لهجة ابن هشام حدة مع أبي حيان عندما يرميه بالغلط في النقل، والغلط في الفهم كذلك في المسألة التالية:( قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [ سورة البقرة : الآية25 ] ( وأجاز سيبويه: جاءني زيدٌ ومن أخوك؟ العاقلان، على أن يكون ( العاقلان ) خبر ابتداء مضمر )[2] وما أن وقعت عينا ابن هشام على هذا الكلام حتى كان رده سريعاً فقال: ( وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز ( مَن عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ) رفعت، أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته، و لا يجوز أن تخلط مَن تعلم، ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ) [3].

وأختم هذه النماذج من المؤاخـــذات على أبي حيان بما ذكره ابن هشام من أن الزمخشري قدر متعلق اللام كونا خاصاً محذوفاً في قوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [ سورة الطلاق : الآية 1 ] أي: مستقبلات لعدتهن، وقد رده أبو حيان متوهما أن الخاص لا يحذف وصوب أن تكون اللام للتوقيت وحذف المضاف؛ لأن الأصل عنده – لاستقبال عدتهن، ثم عقب عليه ابن هشام بقوله: ( وقد بينا فساد تلك الشبهة )[4] ويقصد بها عدم جواز حذف الكون الخاص مع وجود الدليل عند جماعة من النحاة[5] وقد ردّ عليهم في جملة سابقة بأن اتفاق النحويين انعقد على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول.

إلى غير ذلك من النقول التي توضح تلك العلاقة غير الحميمة بينهما، وليس كتاب المغني فقط هو الذي يصور هذه العلاقة بل إن كتب ابن هشام التي تعرضت

---

(1) – - ينظر: البحر المحيط، 7/ 150 .

(2) – المصدر نفسه، 1/ 111.

(3) – المغني، 133/2.

(4) – المصدر نفسه، 2/ 92.

(5) – ينظر: المؤاخذات النحوية عند ابن هشام في المغني، 113

لآراء أبي حيان تقوم على هذا المنهج المتعمد للبحث عن الأخطاء والهفوات التي وقعت من أبي حيان[1]، فهو له بالمرصاد لم يهادنه مرة واحدة، ولم يترك له قولاً دون تزييفه ونبذه[2]، ولذلك لم يشر إلى مؤلفاته، مثل: البحر المحيط، والنهر الماد، والارتشاف مع أنها من الكتب العظيمة التي تزخر بالعلوم النافعة، ولا مناص لدارس العربية من الرجوع إليها.

**أسباب العلاقة السيئة بينهما:**

كل من يقرأ المغني يلفت نظره نقول ابن هشام عن العلماء بمختلف اتجاهاتهم، وتنوع مدارسهم، فنقـــل عن البصريين، وعن الكوفيين، وعن البغداديين وعن المغاربة، وعن غيرهم، وهي نقول تدل على إرادة الانتفاع؛ وإثراء كتابه بأكبر قدر ممكن من العلوم المفيدة للغتنا العربية – فيقبل منها ما يقبل ويناقش بعضها، ويرد الآخر بموضوعية تامة دون تحيز، ولم يخالف ابن هشام نهجه هذا الذي ارتضاه إلا مع عالم واحد هو: أبو حيان الأندلسي، الذي تكرر اسمه زهاء اثنتين وثلاثين مرة، وفي كل مرة ما ذكره إلا لإبراز أخطائه وتضعيف مذهبه – مع أن ابن هشام قد استفاد في أعاريبه لآيات القرآن من البحر المحيط استفادة كبيرة، ولكنه لم يشر إليه ولو مرة واحدة حتى قال أحد الباحثين المحدثين[3]:( ... وأكاد أقطع بأن كل إعراب لآيات القرآن مبسوط في المغني؛ إنما كان من البحر المحيط، ما أخذه ابن هشام من البحر يزيد أضعافاً عما نقله من الكشاف ومن العكبري ) [4]، فما السبب في هذه المواقف الغريبة من ابن هشام، ذلك العالم الجليل الذي عرف بالتواضع والبر، والذي أثبتت كتب التراجم أنه أهل للإمامة، ومتصف بكل الخصال الحميدة التي

---

(1) – أبو حيان النحوي – نقلا عن: النحو وكتب التفسير 2/ 1274.

(2) – موضع واحد – تقريباً – وافق فيه ابن هشام أبا حيان بحكاية قوله دون اعتراض، فقد قال (من فنون كلامهم القلب)، إذ جعل منه الزمخشري قوله تعالى ﴿ويوم يعرض الذين كفروا على النار﴾ [الأحقاف: الآية 20]، ثم قال ابن هشام : ( وقال آخر: لا قلب فيها ،واختاره أبوحيان ،ورد على قول الزمخشري في الآية )، المغني، 386/2.

(3) – هو محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه ( دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، 1 / 98.

(4) – دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، 100/1.

يتمتع بها المخلصون من العلماء، ومن بينها: أنه كان رقيق القلب حليماً كريماً، امتاز بعفة اليد واللسان. [1]

يرى العلامة الشوكاني أن المنافسة بين الرجلين هي السبب، فقد مات أبو حيان، وعمر ابن هشام سبع وثلاثون سنة، وفي هذه الفترة كان أبو حيان هو المتفرد بهذا الفن، ثم صار ابن هشام منافسه الأول، وكثيراً ما ينافس الرجلُ من كان قبله في رتبته التي صار إليها، إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه. [2]

إن المنافسة بين العلماء أمر لا غرابة فيه، وكان عندهم من التقى والورع وسمو الأخلاق ما يربأ بهم عن الخروج عن حدود العلم والأخلاق، وإن هذين العالمين الجليلين لهما من الصفات العالية والتقوى ما يجعلهما قدوة العلماء في كل زمان ومكان، ولكن الكمال لله سبحانه، والبشر مجبولون على النقص والقصور، فإدراك الكمال من المحال – ولنستنطق كتب التراجم وغيرها عن طباع وصفات هذين الإمامين الفاضلين اللذين هما فرسا رهان – رغم حداثة سن ابن هشام– لعلنا نلمس فيها ما يرشدنا إلى السبب في تدهور هذه العلاقة.

إن كتب التراجم– التي بين أيدينا– تجمع على أن بين الرجلين اختلافا في بعض الصفات والمكونات الشخصية، مما زاد في اتساع الهوة بينهما؛ فمما يلاحظ على أبي حيان أنه شديد النقد والقسوة على المخالفين له، وقد ضمن كتبه نقداً موجها لبعض العلماء كالزمخشري وابن مالك وخطأهما في كثير من المسائل؛ فقد كان (أبو حيان) –رحمه الله– معقداً بعض التعقيد، بينما كان(ابن هشام) سهلاً واضحاً كل الوضوح، وكان ( أبو حيان) قوي الحافظة، معتمداً على الرواية والنقل، بينما كان (ابن هشام) أقدر منه على الاستنباط وأبرع في القياس، وأكثر منه ميلاً إلى المناقشة. [3]

قال عنه السيوطي: (وكان سبب رحلته من غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على

---

(1) – ينظر: البغية، 2 /104، الدرر الكامنة، 309/2، ويراجع: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 22-23.

(2) – البدر الطالع، 807/2.

(3) – ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، 8.

التعريض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وقعة، فنال منه وتصدى لتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره والتنكيل به فاختفى، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق[1].

وقال عنه الأدفوني: ( وكان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم وكان يعظم ابن تيمية، ثم وقع بينه وبينه في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئاً عن سيبويه، فقال ابن تيمية متعجباً مستنكراً: وسيبوبه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبوبه في ثلاثين موضعاً من كتابه، فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء ). [2]

وقال عنه تلميذه الصفدي: (...وكان يسئ الظن بالناس كافة، فإذا نقل له عن أحد خبر لا يتكيف به وينثني عنه حتى عمن هو عنده مجروح، فيقع في ذم من هو بألسنة العالم ممدوح، وبسبب ذلك وقع في نفس جمع كبير منه ألمٌ كثير ). [3]

إذن هو معروف بحدة المزاج وغلظة الطبع، وإلا كيف ينقلب على ابن تيمية بالسب والذم بعد أن كان يعظمه ويمدحه، مع أن المسألة يسيرة عبارة عن تناول ابن تيمية لسيبويه بالنقد، وهل هناك إنسان كامل بدون نقص، فقد قال الإمام مالك – رحمه الله – وهو يقف على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلكم راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر.

هذا وقد نسبت إليه أبيات ينتقص فيها أحداً من الناس ويصفه بألفاظ مستكرهة، ربما كانت هي السبب في إذكاء العداوة بينه وبين ابن هشام الذي ربما ظن أنه المقصود بها – يقول أبو حيان: [ الوافر ]

70- **يظن الغمر أن الكتب تهدي أخا ذهن لإدراك العلوم**

71- **وما يدري الجهول بأن فيها غوامض حيرت عقل الفهيم**

72- **إذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الطريق المستقيم**

73- **وتلتبس الأمورُ عليك حتى تصير أضل من توما الحكيم** [4]

---

(1) – البغية، 1/ 232 – 233، يراجع: ابن هشام الأنصاري – آثاره ومذهبه النحوي، 460.

(2) – ابن هشام آثاره ومذهبه، 460.

(3) – فوات الوفيات والذيل عليها، 4/ 71 ، النحو وكتب التفسير، 2/ 1276.

(4) – هو : توما بن سليمان الأرثوذكسي، مؤرخ، من آثاره: ( تاريخ حلب)، ينظر : معجم المؤلفين ، 96/3.

فهل يا ترى هذا القول هو تعريض بابن هشام الذي كاد يستقل بتكوين نفسه أم ماذا يريد ؟[1]

هذا في الوقت الذي كان ابن هشام مشهوراً بعفة اللسان ودماثة الخلق، وامتاز بالتحقيق البارع، وكذلك بتناوله للأفكار قبولاً وردًا دون تطاول على أحد أو الخروج عن حدود المجادلة العلمية اللائقة بالعلم وأهله، وأما ردوده على أبي حيان فكأنما هي رد فعل لما صدر عنه تجاه العلماء السابقين، وتعديلاً لمنهجه[2].

أضف إلى ذلك أن أبا حيان – رحمه الله – كان يفضل نحاة بلاده الأندلس على غيرهم من نحاة الأقطار الأخـــرى؛ ففي مقدمة كـــتابه ( البحر المحيط ) يقول[3]: ( ولم ألق في هذا الفن – أي النحو – من يقارب أهل قطرنا الأندلسي فضلاً عن المماثلة، ولا من يناضلهم فيداني في المناضلة ).

وعموماً فإن كليهما له من الصفات العالية والتقوى والخشوع ما يجعلهما قدوة العلماء في كل زمان، وأن ما حصل بينهما إنما هو بدافع الحرص على لغتنا، والرفع من مستوى أدائها والغيرة على صيانتها، فرحم الله هذين الإمامين الجليلين، وجزاهما خير ما يجزي به عباده المخلصين على ما قدما للغة القرآن.

---

(1) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، 48.

(2) – النحو وكتب التفسير، 2/ 276.

(3) – تفسير البحر المحيط ، 3/1.

## موقف ابن هشام من الكسائي

الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، المعروف بالكسائي، إمام الكوفيين في العربية وأحد القراء السبعة من كتبه: معاني القرآن( ت: 189 هـ) [1].

قال عنه الجاحظ:( كان أثيراً عند الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين). [2]

وقال عنه السيوطي: ( إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين ). [3]

ويعد المؤسس لمدرسة الكوفة النحوية، سأل الخليلَ بنَ أحمد ( من أين أخذت علمك؟ فقال: من بوادي الحجاز، ونجد وتهامة فخرج ورجع، وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ) [4].

وإن رحيله هذا إلى البادية يدل على حرصه على تعلم اللغة وجمعها، وسماعها من أفواه العرب الخلص الذين لم تختلط لغتهم بغيرها[5].

ونظراً لتمكنه من اللغة وإمامته في النحو لم يتعقبه أحدٌ من النحويين بشيء في قراءته، على عكس ما حصل في قراءات حمزة الزيات، وابن عامر، ونافع وغيرهم.

وما دام الكسائي بهذه المكانة من اللغة، فجدير بابن هشام أن ينقل عنه ويثري بآرائه وتوجيهاته كتابَه المغني، وهذا ما صنعه بالفعل، فقد تكرر اسم ( الكسائي ) أكثر من أربعين مرة [6]، ينقل الكثير من آرائه النحوية ويشفع بَعضها

---

(1) - الأعلام، 4 /283 ، وكشف الضياء ، 159، والبدور الزاهرة، 33.

(2) - الأعلام ، 283/4.

(3) - البغية، 2 / 183.

(4) - ينظر: نزهة الألباء، 66 .

(5) - ينظر: دراسة في النحو الكوفي، 56.

(6) - ينظر مثلاً: المغني: 64/1، 67، 87، 98، 99، 108، 141، 153، 154، 155، 2/ 8، 41، 124، 135، 137، 138، 146، 153، 189، وغيرها.

بالتقدير والترجيح، وقد ينقل عنه بعض النقول والآراء يضعف رأيه أو يميل إلى تضعيفه؛ لأن ابن هشام – وكما قلت – محقق بارع، وحر الرأي لا ينحاز إلى الآراء التي يراها غير صائبة مهما كان مصدرها ومهما كانت إمامة صاحبها.

وسأذكر نماذج من النقول والآراء التي وافقه فيها، ثم أشفعها بنماذج أخرى وجه إليها ابن هشام الضعف وردها.

**أولاً :- بعضٌ من موافقاته للكسائي:**

1- وافق ابن هشام الكسائي في أن ( ما ) مصدرية، وليست استفهامية في قوله تعالى ﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [ سورة يس : من الآية 26 ، 27 ] حيث قال: ( رد الكسائي قول المفسرين في ( بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ) إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية ) لأن حذف الألف من ( ما ) الاستفهامية إنما هو للفرق بين الاستفهام والخبر، وأما من أثبتها في الاستفهام إنما هو للضرورة فقط نحو قول الشاعر:[1]

[ البسيط]

**74-إنا قتلنا بقتلانا سَرَاتَكُمُ  أهلَ اللواء ففيما يكثر القيلُ؟**

وأما قراءة عكرمة وعيسى[2] ﴿ عَمَّا يَتَسَاءلُونَ ﴾ [ سورة النبأ : الآية 1 ] فنادر[3].

2- نقل ابن هشام عن الكسائي تجويزه نعت الضمير إن كان لغائب، والنعت لغير التوضيح، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [ سورة سبأ : الآية 48 ]وقوله تعالى:﴿لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 163 ] فقدر (علام الغيوب) نعتاً للضمير المستتر في﴿ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾ و﴿ الرَّحْمَنُ

---

(1) - قائله: كعب بن مالك.

(2) - قرأ عبد الله وأبي وعكرمة وعيسى (عما ) بالألف وهو أصل (عم ) ،والأكثر حذف الألف من (ما ) الاستفهامية، ينظر: البحر المحيط، 410/8 .

(3) - المغني،1/ 431.

الرَّحِيمُ﴾ نعتين لـ ( هو ) [1]، بينما يرى الجمهور أن مثل ذلك إنما هو على البدل لا على النعت. [2]

3- عندما تعرض ابن هشام في الباب الخامس للأوهام التي يقع فيها المعربون، وذلك حين ينظرون لظاهر اللفظ، ولا ينتبهون للمعنى، فيحصل منهم فساد بيّن، مثّل لذلك بقول ابن السّيد في قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [ سورة آل عمران : الآية97 ] إن ( من ) فاعل بالمصدر، ثم رد عليه بالقول: إن المعنى حينئذ ( ولله على الناس أن يحج المستطيع )؛ فيلزم تأثيم جميع الناس، إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى، ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ [3].

ثم نراه ينقل رأي الكسائي دون أن يوجه إليه أي طعن، وهذا يؤكد موافقته إيَّاه يقول: وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة؛ فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج ). [4]

**ثانياً :- نماذج من مخالفاته للكسائي:**

1- يرى ابن هشام أن ( من ) تأتي على أربعة أوجه هي: شرطية، نحو: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [ سورة النساء : الآية 123 ] واستفهامية نحو: ﴿ مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [ سورة يس : الآية52 ]، وموصولة نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ ﴾ [ سورة الحج : الآية18 ]، وتكون كذلك: نكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها ( رب ) في قوله : [5]

---

(1) - المغني، 251/2.

(2) - حاشية الدسوقي، 2/ 220.

(3) - المغني، 189/2، 190.

(4) - المصدر نفسه .

(5) - هو: سويد بن أبي كاهل.

[ المتقارب ]

75 – رب من أنضجتُ غيظا قلبَه  قــد تمنى لي موتا لم يُطعْ

فهنا جاءت ( من ) نكرة موصوفة، ودخلت عليها ( رب ) وكذلك في قول حسان:

[ الكامل ]

76– فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا  حــب النبي محمد إيــانا

فــ ( من ) هنا من المحتمل كونها نكرة موصــوفة، أو موصــولية[1]، كمــا استشهد كذلك على كونها نكرة موصوفة بقول الشاعر[2]:

[ البسيط ]

77– إني وإياكَ إذ حلت بأرحلنا  كمن بواديه بعد المحل ممطورِ

فجاءت ( من ) نكرة موصوفة – والتقدير كشخص ممطور باديه.

إذن – هذا هو رأي ابن هشام في أوجه مجئ ( مــن ) وهــو بــذلك يخــالف الكسائي في الوجه الأخير، حيث يرى الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا فــي موضــع يخص النكرات أي كأن تقع بعد ( رب ) أو في محل الحال أو التمييز مثلاً وخــرّج تلك الشواهــد على الزيادة – فــرد عليه ابن هشام بأن ذلك شيء لم يثبت. [3]

2– عندما ساق ابن هشام قصة الرشيد حين كتب ذات ليلة إلى أبي يوســف القاضي صاحب أبي حنيفة يسأله عما يلزم القائل إذا رفع لفظة ( ثلاث ) وإذا نصبها في قوله[4]:

[ الطويل ]

78 – فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن  وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

---

(1) – برفع ( غير ) على تقدير حذف صدر الصلة بلاطول فتكون ( من ) موصولية والتقدير: ( على من هو غيرنا ) والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وبجرها على أنها صفة لــ( من ) باعتبارها نكرة تامة موصوفة، ومن المعلوم أن ( غير ) لا تتعرف بإضافتها لأنها موغلة في الإبهام.

(2) – صاحبه الفرزدق.

(3) – المغني، 465/1.

(4) – مجهول القائل.

79- **فأنت طلاق و الطلاق عزيمة ثلاث، ومن يخرق أعــق وأظلم**

ثم حكي أن أبا يوسف قال: إن هذه مسألة مشتركة بين النحو والفقه ولا آمــن الخطأ إن قلت برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه وسألته، فأجاب بأنه إذا رفــع لفظة ( ثلاث ) طُلّقت طلقة واحدة وإن نصبها طُلّقت ثلاثاً – فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إليّ بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي[1].

ولكن ابن هشام ناقش هذه القضية، وأبدى رأيه فيها، ورأى أن الصواب في أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، ثم يبدأ في توضــيح وجهة نظره إلى أن يصل إلى صحة رأيه وقصور رأي الكسائي[2].

3- ذهب ابن هشام – موافقا للبصريين – إلى أن اسم الفاعل لا يعمل عمــل فعله إلا إذا كان دالاً على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا دل على المضي، ومــن ثَــمّ تأول قولــه تعالــى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [ سورة الكهف : الآيـة18 ] على أن ( بَاسِطٌ ) في تأويل ( يبسط ذراعيه ) بدليل قوله في الآية نفسها ( ونقلبهم ) ولم يقل ( وقلبناهم )، وهو بموقفه هذا يرد على الكسائي الذي جوز ذلك، ولهــــذا تراه يعقب بالقول: ( وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي، وهشام، إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ) [3].

فابن هشام يرى أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضارع على تأويل الحال من باب حكاية الحال الماضية، واستحضارها في ذهن المخاطب أثناء الإخبار[4].

4- رد ابن هشام تخريج الكســائي لحديث رسول الله صلى الله عليــه وســلم ( **إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون** ) على أن ( من ) زائدة وعقــب عليه بالقول: ( وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة ( من ) في اســم ( إن ) يأبــاه

---

(1)- ينظر: المغني،108/1 ، 109، الأشباه والنظائر:119/3-120، المعنى والإعراب عند النحويين ونظــرية العامل :25/1

(2) - المغني، 1 / 109.

(3) - المغني، 2/ 378.

(4) - حاشية الدسوقي: 2/ 311.

غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح؛ والمعنى أيضاً يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس )[1].

5- عند حديثه عن ( خلا ) بين ابن هشام أن من معانيها أن تكون فعلاً متعدياً، فإن لم تسبق بـ ( ما ) المصدرية جاز اعتبارها حرف جر فيكون ما بعدها مجروراً، وجاز اعتبارها فعلاً ماضياً، وما بعدها منصوب على المفعولية، فإذا سبقت بـ ( ما ) المصدرية تعينت فعليتها كقول الشاعر[2]:

[ الطويل ]

**80 - ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل**

وأجاز الكسائي الجر في هذه الصورة على تقدير ( ما ) زائدة – فرد عليه ابن هشام بفساد هذا الرأي وعدم صحته، لأن ( ما ) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ( يعنى الجار ) نحو ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [ سورة المؤمنون : الآية 40 ]، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [ سورة آل عمران : من الآية 159]، وإن ورد شيء من ذلك عن العرب فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه )[3] .

6- ذهب ابن هشام إلى أن حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلا بعد ( أن ) و ( لو ) ومن ثم قال سيبويه رحمه الله: لا تقل: عبد الله المقتول بتقدير: كن عبد الله المقتول.

وهو بهذا الموقف يخالف الكسائي في تخريجه قول الله تعالى: ﴿ انتَهُوا خَيْرًا ﴾ [ سورة النساء : من الآية171 ] على تقدير: يكن الانتهاء خيراً لكم ).[4]

---

(1) - المغني، 87/1.

(2) - صاحبه: لبيد بن ربيعة العامري.

(3) - المغني، 216/1 ( بتصرف ).

(4) - المغني، 307/2، الأشباه والنظائر، 91/4.

# الفصل الثالث

المبحث الأول: **اجتهاداته واختياراته النحوية**

المبحث الثاني: **بعض المسائل التي انتصر فيها للبصريين وكذلك التي رجح فيها مذهب الكوفيين.**

المبحث الأول

# اجتهادات ابن هشام واختياراته النحوية

لابن هشام أفق واسع، وذوق سليم وفقه للأساليب اللغوية، وفهم صحيح للشواهد العربية، فكان – رحمه الله – من الذين فهموا النحو ووقفوا على أسرار لغتنا العربية – فكان دائب البحث والتنقيب في كتب القدامى، والمعاصرين، استخلص آراءهم وقدم ثمرات قرائحهم بكل أمانة ودقة، فهو بحق مجدد مجتهد امتازت تآليفه عامة بجودة الصناعة وقوة البيان والإحاطة والشمول، دون إطناب ممل أو إيجاز مخل.

وسأحاول أن أذكر بعضاً من اجتهاداته واختياراته النحوية في المغني خاصة، مع علمي أن الإحاطة بها كلِّها أمرٌ ليس باليسير، لأنه يتطلب دراسة كتب السابقين له والمعاصرين " وهي كثيرة جداً تحتاج دراستها وحدها إلى سنوات طوال، ولكن حسبي أني سأبذل جهدي في سبيل الوصول إلى النتيجة التي أزعم أنها الصواب، وعليّ أن أسعى وليس عليّ إدراكُ المسعى.

1 – يعد ابن هشام أول نحوي قسم الجملة في اللغة العربية إلى: اسمية وفعلية وظرفية، تقول الدكتورة أميرة توفيق: "وقد كان ابن هشام الأنصاري أول نحوي يقسم الجملة في اللغة العربية إلى :اسمية وفعلية وظرفية" [1].

وعرف ابن هشام الاسمية بأن صدرها اسم نحو " زيد قائم " وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون[2].

وأما الفعلية عنده فهي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضُرب اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم.

وأما الظرفية – وهي من تقسيمه – فقد رأى " أنها الجملة المصدرة بظرف أو مجرور نحو: " أعندك زيد " و " أفي الدار زيدٌ " إذا قدرت " زيداً " فاعلاً بالظرف، والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما "[3].

---

(1) – ينظر : نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، 341.

(2) – وكذلك ( زيد قام ) .

(3) – ينظر: المغني، 2 / 6.

ويرجح ابن هشام الرفع على الفاعلية في موضع آخر من المغني حيث يقول " يجوز في المرفوع من نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [ سورة إبراهيم : الآية 10 ] و " ما في الدار زيدٌ " الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير "[1].

2 – يرى ابن هشام أن " الذي " و " أن " المصدريتين يتقارضان فتقع " الذي " مصدرية كقوله[2]:

[ الطويل ]

**81 – أتقرح أكباد المحبين كالذي  أرى كبدي من حب مية يقرح**

ونسب ابن هشامالقول بحرفيتها إلى عدد من العلماء، ولم يصرح هو بموقفه قال: " فأما وقوع " الذي " مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [ سورة الشورى : الآية 23 ]، و﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [ سورة التوبة : الآية 69 ][3] فيكون التقدير " وخضتم كخوضهم"، فلا يعود على "الذي" منه شيء.

وابن مالك جعل " الذي " على ثلاثة أقسام، قال: قلت: حاصل كلام أبي على أن " الذي " على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضاً مذهب الفراء –رحمه الله– وهو الصحيح وبه أقول".

3 – خص ابن هشام " أل " الموصولة بأنها الداخلة على اسم فاعل كالضارب أو اسم مفعول كالمضروب، وأنكر دخولها على الصفة المشبهة حين تحدث عن " أل " فقال: أن تكون اسما موصولاً بمعنى ( الذي) وفروعه وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين قيل: والصفات المشبّهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 213.

(2) – قائله : جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي .

(3) – ينظر: المغني، 2 / 202.

المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل.[1]

وكان ابن هشام قد أجاز دخول " أل " الموصولة على الصفة المشبهة في شرح القطر حيث قال: " وإنما تكون " أل " موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح، لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن "[2].

ولكنه في الجامع الصغير شكك في دخولها على الصفة المشبهة فقال: " وأل الداخلة على اسم فاعل أو مفعول، قيل أو صفة مشبهة "[3].

وقد استقر رأيه في آخر مؤلفاته وهو المغني على منع دخولها كما ذكرنا سابقا.

**4 – هل يعد العموم رابطا لجملة الخبر بالمبتدأ؟**

ذهب ابن هشام إلى أن روابط الجملة بالخبر عشرة منها: العموم الذي يشمل المبتدأ نحو " زيدٌ نعم الرجل، وقول الشاعر[4]:

[ الطويل ]

**82 – ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيلٌ ؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا**

ثم اعترض على هذا الرابط وقال: " كذا قالوا: ويلزمهم أن يجيزوا: زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالدٌ لا رجل في الدار.

...وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء "[5].

5 – ابن هشام اشترط الفضلة في ضابط الجملة المفسرة؛ فقال في تعريف الجملة المفسرة: " الجملة الثالثة – أي مما لا محل لها من الإعراب: التفسيرية وهي

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 103، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، 33.

(2) – ينظر: شرح القطر، 102.

(3) – ينظر: الجامع الصغير، 30.

(4) – قائله : ابن ميادة ، وهو الرمّاح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة بن حرملة، مات في صدر خلافة المنصور، ينظر: الأغاني ، 227/2 .

(5) – ينظر: المغني، 2 / 150.

الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه "[1].

وقد علق على جعله " الفضلة " قيداً في التعريف بما يأتي: " وقولي في الضابط " الفضلة " احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو " زيد ضربته " فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه ".[2]

6 – ذهب النحاة إلى أن الباء تزاد مع المبتدأ في موضع واحدٍ فقط، وذلك إذا كان المبتدأ بلفظ " حسب " نحو: " بحسبك درهم " أو " حسبك زيد "، على اختلاف بينهم في الخبر، هل يجب أن يكون نكرة أو يجوز أن يكون معرفة كما ذهب إليه الرضي[3].

أما ابن هشام فقد قال بزيادة الباء مع المبتدأ إذا كان لفظ " حسب " وأضاف إلى ذلك موضعين آخرين: المبتدأ الواقع بعد " إذا " الفجائية، والمبتدأ المخبر عنه بـ" كيف"، فقد قال في المغني"...والثالث– أي من مواضع زيادة الباء– المبتدأ؛ وذلك في قولهم: بحسبك درهم" و "خرجت فإذا بزيد" و " كيف بك إذا كان كذا ".[4]

7 – ذكر ابن هشام أن "إلا " بمعنى" غير" فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكر أو شبهُهُ، وأن مثال الجمع المنكر ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء، الآية 22 ]، فلا يجوز في " إلا " هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، لما يترتب على ذلك من إثبات التعدد بمقتضى مفهومه، ولا من جهة اللفظ؛ لأن "آلهة" جمع منكر في الإثبات فلا عموم له؛ ولذا لا يصح الاستثناء فيه "[5].

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 35.

(2) – المصدر نفسه، 2 / 38.

(3) – شرح الأشموني، 1 / 237 – 238.

(4) – ينظر: المغني، 1 / 182.

(5) – المصدر نفسه، 1 / 131، 132.

وذهب المبرد إلى أن ( إلا) في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشيء، انتفاؤه.

ولعل الأوضح أن المانع من الاستثناء في هذه الآية هو ما يترتب عليه من فساد في المعنى، فالمانع معنوي وليس لفظياً.

ثم أشار إلى رأي الشلوبين وابن الضائع في أن " إلا " في هذه الآية بمعنى " غير " التي يراد بها البدل والعوض، قائلين: " وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا " أي: رجل مكان زيد، أو عوضاً من زيد "[1].

وبعد ذلك علق ابن هشام بالقول " وليس كما قالا. بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك " جاء رجل موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكد مثله في قولك " متعدد موصوف بأنه غير واحد " وهكذا الحكم أبداً، إن طابق ما بعد إلا موصوفها، فالوصف مخصص وإن خالفه بإفراد أو غيره، فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هـــذا "[2].

8 – اشترط ابن هشام الأولية لوجوب كسر همزة " إن " في مسألة الحال، وحيث، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [ سورة الأنفال: الآية 5 ]، وقولك: جلست حيث إنَّ زيداً جالس ".

وقال في شرح الشذور : "... واحترزت بقيد الأولية من نحو " جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن " ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولابد من ذلك "[3].

فابن هشام لا يرى ضرورة اشتراط الواو في الجملة الحالية قال:" وإنما

---

(1) – المغني، 1 / 132.

(2) – نفسه، 1 / 132.

(3) – ينظر: شرح شذور الذهب، 233.

الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [ سورة الفرقان: الآية 20 ].[1]

9 – اختلف النحويون في تقدير متعلق شبه الجملة في الخبر، والحال والصفة، فقد ذهب الأكثرون إلى أنه الفعل؛ لأنه الأصل في العمل، وغيرهم قدر الوصف؛ لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد؛ ولأن تقليل المقدر أولى[2].

وعقب على ذلك ابن هشام بالقول: " والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً أو فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبينه...".

ثم بين هذا قائلا " وأما في البواقي نحو " زيدٌ في الدار " فيقدر كوناً مطلقا، وهو كائن، أو مستقر، أو مضارعهما، إن أريد الحال، أو الاستقبال نحو: " الصومُ اليوم "، أو " في اليوم " و " الجزاء غداً " أو " في الغد " ويقدر كان أو استقر، أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب وقد أغفلوه "[3].

10 – تفرد ابن هشام بإعراب الاسم المرفوع من نحو ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [ سورة إبراهيم: الآية 10 ] بالفاعلية باعتبار أن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثل ذلك كلمتا " غرفٌ " في سورة الزمر ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ [ سورة الزمر: الآية 19] .

حيث يقول " يجوز في المرفوع من نحو " أفي الله شك " و " ما في الدار زيد " الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله: كلمتا " غرف " في سورة الزمر؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف، إذ " الغرف " الأولى موصوفة بما بعدها "[4].

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 117.

(2) – المصدر نفسه، 2 / 90، 91.

(3) – نفسه، 2/ 91 .

(4) – ينظر: المغني، 2 / 213، الهمع، 3 / 285.

**11 – هل تفيد "قد" التوقع في الماضي؟**

أثبت لـ" قـد " التوقع مع الماضي كثيرٌ[1] من العلماء، قال الخليل: " يقال قد ظل القوم ينتظرون الخبر، " ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، ولا يخفى أنه يريد " مقيم الصلاة، وقال بعضهم: تقول: قد ركب الأمير– لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [ سورة المجادلة : الآية 1 ] ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله ﷻ لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

وقد تبين بما ذكرت أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعا لا أنه الآن متوقع، وقد أنكر ابن هشام مطلقاً إفادة (قد) للتوقع، حيث يقول في المغني: " والذي يظهر لي قول ثالث: وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً؛ أما في المضارع؛ فلأن قولك: ( يقدم الغائب) يفيد التوقع بدون (قد)؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي؛ فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في: " لا رجل " بالفتح: إن " لا " للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل؟ ونحوه، فالذي بعد " لا " مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد " قد " متوقع كذلك ".[2]

ثم بين أن الحق ما ذهب إليه ابن مالك في أنه لم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع، واستحسن عبارته: " إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع "؛ لأنه لم يقل: إنها تفيد التوقع. [3]

**12 – هل تقع الجملة مسندا إليه؟**

اختلف النحاة في جواز مجيء الفاعل ونائبه جملة إلى ثلاثة آراء:

**الرأي الأول:** جوز مجيء الفاعل ونائبه جملة مطلقاً مستـدلاً بقـوله تعالى:

---

(1) – ينظر: الهمع ، 378/4.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 271.

(3) – ينظر: الهمع، 378/4، حاشية الدسوقي، 1 / 183.

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [ سورة يوسف : الآية 35 ] ، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن جملة( ليسجننه ) جاءت فاعلاً، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [ سورة إبراهيم : الآية45] حيث جاءت جملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً، وقوله تعالى :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة : الآية 11] حيث أقيمت جملة ( لا تفسدوا في الأرض) مقام فاعل ( قيل) .

**الرأي الثاني** : وهو مذهب الفراء، ونسب إلى سيبويه، يرى أصحاب هذا الرأي أن الفعل إن كان قلبياً ووجد معلقٌ عن العمل صح، وإلا فلا، وذلك نحو: ظهر لي أقام زيدٌ ؟ وحملوا عليه قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [ سورة يوسف : الآية 35 ] ومنعوا نحو ( يعجبني يقوم زيدٌ ) ، وهذا يعني أن أصحاب هذا الرأي جعلوا جواز إسناد الجملة للفعل مشروطاً بشرطين:

الأول : أن يكون المسند إلى الجملة فعلاً قلبياً.

الثاني: أن تقترن الجملة بأداة من الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل.

**الرأي الثالث:** يمنع ذلك مطلقاً، وقد ذهب ابن هشام هذا المذهب في أحد رأييه، يذكر رأيه الأول في كتابه ( شذور الذهب في معرفة كلام العرب) يقول: " إنهما يقصد الفاعل وما يقوم مقامه – لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أنه جائز"[1]، ويفصل ابن هشام هذا الرأي في كتابه ( المغني) في تعليقه على رأي الفراء ومن تبعه في جواز مجيء الفاعل وما يقوم مقامه جملة، وتجويزه ذلك في نحو ( ظهر لي أقام زيد ؟، وعلم هل قعد عمر ؟) يقول :" وبعد، فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جوابُ أقام زيد؟ أي: جواب قول القائل ذلك، وكذلك في " عُلم أقعد عمرو " وذلك لابد من تقديره دفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل

---

(1) – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، 198.

به، فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل، قلتُ: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات" [1].

وأما الرأي الثاني لابن هشام فيأتي في سياق تعليقه على الأمثلة التي أتى بها ليوضح الجملة التفسيرية باعتبارها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ففي المثال السابع جاء بقوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة : الآية 11] أخذ ابن هشام يعرض الآراء المختلفة، فنقل عن ابن عصفور أن البصريين يرون أن ما أقيم مقام الفاعل في ( قيل ) هو ضمير المصدر، وأن جملة النهي مفسرة لذلك الضمير، ويذكر رأياً آخر يقول: إن الجار والمجرور– ( لهم ) أقيم مقام الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويرد ابن هشام على هذا الرأي بأنه لا تتم الفائدة بالجار والمجرور، وبأن هناك أمثلة لا يوجد فيها الجار والمجرور، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [سورة الجاثية : الآية 32] ثم يقول: ( والصواب أن النائب الجملةُ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة !؟ وقولهم : " الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه " جوابه: أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو : " **لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**"[2] ،وفي المثل: " زعموا مطيةُ الكذب"...)[3]

إذاً فابن هشام يرى أن الجملة تقوم مقام الفاعل غير أنه لا يتفق مع رأي الفراء في اشتراط فعل قلبي واقترانه بأداة من أدوات التعليق، وقد أكد ابن هشام رأيه هذا في ختام كلامه عن الجمل التي لها محل من الإعراب[4].

**13– هل يجوز حذف " أل " ومتى يكون ذلك ؟**

ذهب النحاة إلى جواز حذف " أل " تخفيفا، وذلك عند الإضافة المعنوية؛ لأنها موضوعة لتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة، وتعريفه إن كان معرفة،

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 37.

(2) – صحيح البخاري ، كتاب الدعوات، 79/4.

(3) – المصدر نفسه ، 2 / 38 .

(4) – نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، 393.

فلو لم تحذف " أل " من المضاف إضافة معنوية لزم تعريف المعرف إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة، وكل ذلك تحصيل الحاصل ".[1]

كما ذهبوا إلى حذفها عند النداء نحو " يا رحمنُ " إلا من اسم الله تعالى[2]، وكذلك حذفوها مع الجمل المحكية نحو: " يا الرجل قائم " – قيل مع المشبه به، نحو: " يا الخليفة هيبة " والتقدير: يا مثل الخليفة في الهيبة، فدخول " يا " في الحقيقة على غير الألف واللام.

وسمع عن العرب قولهم "سلامُ عليكم" بغير تنوين، فاختلفت توجيهات النحويين؛ فمنهم من قال: على إضمار" أل "والتقدير: السلام عليكم"، ومنهم من قال: غير ذلك.

أما ابن هشام فقد رأى أنه على تقدير مضاف إليه، والأصل "سلام الله عليكم".[3]

كما أن النحاة اختلفوا كذلك في قول العرب "ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا".

فقال الخليل: هو على نية " أل" في "خير"، وذلك لكي توافق الصفة موصوفها في التعريف.

ولكن هذا الكلام رد بأنها لا تجامع " من " الجارة للمفضول، وقال الأخفش: اللام زائدة في " الرجل ".

ورد هذا الكلام أيضا بأن ليس هذا بقياس، والتركيب قياسي فبطل كلام الأخفش.

وابن مالك رأى أن " خير " بدل، ورد عليه بأن إبدال المشتق من الجامد كالرجل ضعيف في اللغة. [4]

أما ابن هشام فكان له رأي خاص هو: أن تجعل " أل " جنسية، وما بعده صفة له أي: يجعل " أل " لتعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة، فيصح نعته

---

(1) – ينظر: حاشية الدسوقي على المغني، 2 / 272.

(2) – نحو ( يا الله ) .

(3) – ينظر: المغني، 2 / 323.

(4) – ينظر: المصدر السابق، 2 / 323.

بالنكرة[1] تماما كقول الشاعر[2]:

[ الكامل]

83 - **ولقد أمر على اللئيم يسبني  فمضيت ثمت قلت لا يعنيني**

فجملة " يسبني " واقعة في محل جر صفة لـــ" اللئيم " وليست حالاً؛ لأن " أل " في " اللئيم " جنسية لا تفيد مدخولها تعريفا على الرغم من الشكل الظاهري.

قال في المغـــني " وأولى عندي أن يخرج على قـــوله: ولقد أمـــر على اللئيم يسبني "[3].

**14 – ما الذي تفيده " كاد " في الإثبات والنفي ؟**

اختلف النحاة في دلالة " كاد " على النفي والإثبات، فذهب الفراء والمبرد والزمخشـــري وغيرهم على أنها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدل على النفي كسائر الأفعال – وذهب آخرون كثعلب وابن عطية وغيرهما إلى أنها في النفي إثبات وفي الإثبات نفي خلافاً لسائر الأفعال – أما ابن هشام فقد انتصر للـــرأي الأول القائل بأنها في الإثبات إثْباتٌ وفي النفـــي نفي، حيث يقول[4] في المغنـــي " الثامن عشر: قولهم: إن (كـــاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات، فإذا قيل: كاد يفعل " فمعـــناه أنه لم يفعـــل " وإذا قيل " لم يكد يفعل " فمعناه أنه فعل، دليل الأول ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [ سورة الإسراء : الآية 73 ]وقوله: [5]

[ الخفيف]

84 - **كادت النفس أن تفيض عليه  إذ غدا حشو ريطة وبرود**

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [ سورة البقرة : الآية 71]، وقد اشتهر ذلك بينهم

---

(1) – ينظر: حاشية الدسوقي، 272/2.

(2) – البيت لرجل من سلول، ينظر : شرح شواهد المغني، 310/1.

(3) – ينظر: المغني، 2 / 323.

(4) – المصدر نفسه، 343/2.

(5) – لم ينسب إلى قائل معين.

حتى جعله المعري[1] لغزاً فقال:

[ الطويل]

85- أنحويَّ هذا العصـــر ما هي لفـــظة جرت في لسانَيْ جُرهم وثمود

86-إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامـــت مقام جحودِ

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات – وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى " كاد يفعل " قارب الفعل، وأن معنى " ما كاد يفعل " ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائما، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل، ودليله﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [ سورة النور: الآية 40] ولهذا كان أبلغ من أن يقال: " لم يرها "؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة؛ فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله.

ثم رد ابن هشام على المستدلين بالآية الكريمة " وما كادوا يفعلون " – إن ذلك إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا، فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك توهَّم من توهم أن هذا الفعل بعينه، هو الدّال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ [ سورة البقرة: الآية 71] [2].

**15 – "عسى" هل هي فعل أو حرف؟**

اختلف النحاة في " عسى " أفعل هي أم حرف ؟ على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه[3] الذي رأى أنها حرف إذا اتصلت بالضمير المنصوب،

---

(1) – هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، ولد بالمعرة سنة 363هـ وتوفي سنة 449 هـ. ينظر معجم الشعراء، 143/1.

(2) – ينظر: المغني، 2 / 344.

(3) – ينظر: الكتاب، 3 / 158 ، 2 / 375.

مثل " لعل " كقول الشاعر[1]:

[ الرجز]

87- **تقول بنتى قد أنى أناكا  يا أبتا علّك أو عساكا**

قال سيبويه معلقاً على هذا البيت ولكنهم جعلوها بمنزلة " لعل "[2].

الثاني: مذهب ثعلب[3]والزجاج فقد ذهبا إلى أنها حرف دائماً سواء اتصلت بالضمير أم لا، معلِّلين ذلك بعدم تصرفها.

الثالث: ذهب أبوعلي الفارسي[4] وأبو البركات[5] الأنباري وابن يعيش[6] وغيرهم إلى أنها لا تخرج عن الفعلية مستدلين بالآتي:

أ – أنه يتصل بها تاء الضمير وألفه وواوه؛ فلما دخلت هذه الضمائر دل ذلك على فعليتها.

ب – أنه تلحقها تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو: عست المرأة، كما تقول: قامت وقعدت – فدل ذلك على أنها فعل.

أما ابن هشام[7] الأنصاري فقد اختار المذهب الثالث الذي يرى فعليتها، حيث يقول في المغني " عسى " فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله:

..... **يا أبتا علّك أو عساكا**

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي"[8].

---

(1) – قائله: رؤبة بن العجاج أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري الشاعر، له ديوان شعر ليس فيه سوى الأراجيز، توفي 90 هـ. ينظر: معجم الشعراء ، 250/3.

(2) – الكتاب ، 2 / 375.

(3) – ينظر: الارتشاف، 2 / 124.

(4) – ينظر: اختيارات أبي حيان، 1 / 488.

(5) – ينظر: أسرار العربية، 126.

(6) – ينظر: شرح المفصل، 7 / 116.

(7) – ينظر: المغني، 1 / 242.

(8) – ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

16 – **عسى الغوير أبؤسا**

اختلف في ناصب " أبؤساً " في هذا المثل، فجعله سيبويه والفارسي "عسى" على أن " أبؤساً " خبر، وذلك على خلاف الأصل في كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع.

وقال الكوفيون: إن التقدير " أن يكون أبؤساً "، وقيل التقدير يكون أبؤساً.

وقد عقب ابن هشام بالقول[1] " وتلخص أن أبؤساً خبر لعسى أو لكان، أو لصار، أو مفعول به، وأحسن من ذلك كله أن يقدر: يبأس أبؤساً فيكون مفعولا مطلقا، ويكون مثله قوله تعالى ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ [سورة ص: الآية 33] أي: يمسح مسحاً – واختار في المغني أن الصواب في هذا المثل جعل الخبر محذوفاً والتقدير: يكون أبؤساً؛ وذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي[2].

17 – ذكر النحاة أن الجمل التي لها محل من الإعراب تنحصر في سبعة مواطن هي:

1 – الجملة الواقعة خبراً نحو: محمد أخوه مسافرٌ.

2 – الجملة الواقعة حالاً نحو: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [سورة المدثر: الآية 6].

3 – الجملة الواقعة مفعولاً به نحو: " علمت أن محمداً قائم.

4 – الجملة الواقعة مضافا إليها نحو: ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ [سورة مريم: الآية 32].

5 – الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وهي مصدرة بالفاء أو إذا؛ وذلك نحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ [سورة الأعراف: الآية 186] ، وقوله ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [سورة الروم : الآية 35].

6 – الجملة التابعة لمفرد نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة الآية 280]

---

(1) – ينظر: تخليص الشواهد نقلا عن ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، 470.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 244.

وقــوله:﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 9].

7 – الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، نحو: " محمد قام أبوه وقعد أخوه " إذا لم نقدر العطف على الجملة الكبرى، وقوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ* وجنت وعيون* ﴾ [سورة الشعراء: الآية 132 ، 133].

تلكم هي المواطن التي ذكرها النحاة للجمل التي لها محل من الإعراب وقد أضاف إليها ابن هشام موضعين آخرين:

أ – الجملة المستثناة.

ب – الجملة المسندة إليها.

يقول في المغني " .... هذا الذي ذكرته – من انحصار الجمل التي لها محل في سبع – جار على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسندة إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فيعذبه الله ﴾ [سورة الغاشية: الآية 22]– قال ابن خروف: مَنْ: مبتدأ، ويعذبه الله: الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم[1] ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ [سورة البقرة: الآية 249]: إن " قليلٌ " مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا، وقال جماعة في " إلا امرأتُك"[2] بالرفع[3]: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر.

وأما الثانيــة فنحو: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية 6 ] الآية إذا

---

(1) – قرأ عبد الله وأبي والأعمش ( إلا قليلٌ) بالرفع ، قال الزمخشري: وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى ( فشربوا منه) في المعنى ( فلم يطيعوه) حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم) ، ينظر: البحر المحيط، 266/2 .

(2) – الآية بتمامها هي: ﴿ قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ ، سورة هود ، الآية (81).

(3) – قرأ ابن كثير المكي وأبوعمرو البصري برفع التاء من ( امرأتك) والباقون بنصبها، ينظر: البدور الزاهرة،235 وشرح الشاطبية، 223 .

أعــرب " ســواء " خــبراً ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ مبتدأ، ونحو: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "[1] إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ [ سورة الكهف: الآية 47] ونحو: " ءانذرتهم " في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهــما حــرف سابك "[2].

18 – "لــو" الشرطية عند ابن هشام

ذكر ابن هشام أن " لو " في نحو: لو جاءني لأكرمته، تفيد أموراً ثلاثة:

**الأول:** الشرطية: أي عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

**الثاني:** تفيد الشرطية بالزمن الماضي.

**الثالث:** الامتناع، وذكر اختلاف النحاة في هذا المفهوم إلى ثلاثة أقوال:

أولها: عدم إفادتها الامتناع لا في الشرط ولا في الجواب، وإنما تدل على التعليق في الماضي فقط.

ثانيها: امتناع الشرط والجواب معاً.

ثالثها: امتناع الشــرط خاصة.

ثم لخص القول في " لو " في دلالتها على ثلاثة أمور هي:

(عقد السببية والمسببية)، و (كونهما في الماضي)، و(امتناع السبب)، وبعد أن فصل الأنواع وشرح الأمثلة نص على أن أفسد تفسير لــ" لو " قول من قال: إنها " حرف امتناع لامتناع "؛ لأنه يتعارض مع المعنى الصحيح لنصوص قرآنية وغيرها– يقول في المغني عند تقسيمه " لو": إنها على خمسة أوجه.... والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا – وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [سورة الأنعام: الآية 111 ] و﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ

---

(1) – مجمع الأمثال للميداني.

(2) – ينظر: المغني، 2 / 68، 69.

يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [سورة لقمان: الآية 27] ،وقول عمر رضي الله عنه: " نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه"، وبيانه: أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع " ما قام " ثبت " قام " ، وبالعكس وعلى هذا، فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم، مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ،وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً ، وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد " . [1]

وجعل العبارة الجيدة بأنها حرف " لِمَا كان سيقع لوقوع غيره".[2]

[ الطويل]

88- **فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يخرق أعق وأظلم**

يذكر أن الرشيد كتب ذات ليلة إلى القاضي أبي يوسف[3]، يسأله عن قول القائل [4]:

[ الطويل ]

89 - **فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم**

90- **فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم**

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث ،وإذا نصبها ؟

قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ، إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفع (ثلاثاً) طلقت واحدة، لأنه قال: " أنت طلاق" ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناه: أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة ، فكتبت بذلك إلى

---

(1) - ينظر : المغني ،378/1 .

(2) - المصدر نفسه ،380/1

(3) - هو: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، كان فقيهاً عالماً حافظا واسع العلم بالتفسير، (ت 182 هـ) ببغداد. ينظر: الوفيات ،145.

(4) - صاحبه مجهول .

الرشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي[1].

أما ابن هشام فكان له رأي واجتهاد خاص في هذه المسألة، فقد قال في المغني بعد ذكره لتلك القصة: " إن الصواب أن كلاّ من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفع؛ فلأن " أل" في " الطلاق" إما لمجاز الجنس كما تقول : " زيد الرجل " ، أي : هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذي مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل ، الآية 16 ] .

وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاثٌ ولا تكون للجنس الحقيقي؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال" الحيوان إنسان، وذلك باطل ؛ إذ ليس كل حيوان إنساناً ، ولا كل طلاق عزيمة، ولا ثلاثاً، فعلى العهدية، يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب : فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة ،ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في "عزيمة " ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لأن المعنى " والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نواه ، هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر .

وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث ،لقوله بعد :

[ الطويل]

91- **فبيني بها أن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مُقَدَّمُ** [2]

والبينونة هي : الفراق ، والضمير في " بها " عائد على الثلاث المتقدم ذكره، و" إن " مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أي : " فارقيني بهذه التطليقات الثلاث، لأجل أن كنت غير رفيقة أي : لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف "[3].

20- إذا كان " كفى " بمعنى " اكتف " جاز دخول الباء على فاعله، نحو " كفى بالله شهيداً " .

---

(1) - المغني ، 108 .

(2) - المصدر نفسه، 109/1

(3) - ينظر : حاشية الدسوقي،1 / 56.

هذا ما اختاره ابن هشام موافقاً الزجاج في ذلك، فقال في المغني معدداً المعاني التي تأتي عليها الباء الجارة: (... الرابع عشر: التوكيد : وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع :

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه واجبة ،وغالبة، وضرورة؛ فالواجبة في نحو: ( أحسن بزيدٍ) في قول الجمهور: إن الأصل ( حَسُنَ زيد) بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمرٌ لفظاً ومعنى، وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدية مثلها في (امرر بزيد) والغالبة في فاعل كفى، نحو: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [سورة النساء: الآية 166] ، وقال الزجاج : دخلت لتضمن " كفى " معنى " اكتف " ،وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : " اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثبْ عليه " ، أي : ليتق، وليفعل، بدليل جزم " يُثبْ ".[1]

أما إذا استعمل " كفى" ليس بمعنى " اكتف" فإن فاعله يكون مرفوعاً ، خالياً من الباء.

" ومن مجيء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء نحو قوله تعالى:﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [سورة الأحزاب: الآية 25] وقول سُحَيم:

[ الطويل]

92 - **عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً**

ووجه ذلك – على ما اخترناه – أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى " اكتف ".[2]

## 21 - ما الذي تفيده "كلا"

هي مركبة من كاف التشبيه ، ولا النافية ، وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، هذا عند ثعلب ، أما عند غيره فهي بسيطة .

---

(1) – ينظر : المغني ، 1 / 176

(2) – المصدر نفسه ، 1 / 177.

وعند سيبويه ، والخليل ، والمبرد ،والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الـــردع والزجر ،ولا معنى لها عندهم إلا ذلك .

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيهـــا، وقال الكسائي: تكون بمعنى حقا- وقال أبو حاتم : تكون بمعنى " ألا " الاستفتاحية .

أما ابن هشام فقد اختار واستحسن رأي أبي حاتم حيث يقول " **وقـــول أبـــي حاتم عندي أولى من قولهما**؛ لأنه أكثر اطراداً "[1].

22- **مجيء "أن" مصدرية** :

رأى البصـــريون عدم جواز مجيء "أن" بمعنى لئلا ، وذهب الكوفيون[2] إلى صحة ذلك مستدلين بآيات كـــثيرة منها: قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ [سورة النساء: الآية 176] ، أي: لئلا، وقولـــه:﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا ﴾ [سورة فاطر: الآية 41] ، أي : لئلا تزولا ، وقوله:﴿ وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [سورة النحل: الآية 15] ، أي : لئلا تميد بكم .

وقول الشاعر[3]:

**[ الـوافـر ]**

93- **نزلتم منزل الأضياف منا فعجلنا القرى أن تشتمونا**

أي :لئلا تشتمونا .

والبصريون يعتبرون ما ورد في تلك الشواهد مؤولاً على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

والتقدير : كراهة أن تضلوا.

أما ابن هشام فقد اختار أن تكون " أنْ" مصدرية، حيث يقول :"... والرابـــع: أن تكون بمعنى : لئلا ، قيل به في: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ [سورة النساء: الآية 176] .

---

(1) - المغني، 1 / 293 .

(2) - ينظر البرهان ، 228/4.

(3) - قرأ ابن السميقع ، وعيسى بن عمران ( كلاَ ) بنصب ( كل ) ينظر: البحر المحيط،469/7 .

وقوله :

**نزلتم منزل الأضياف منا فعجلنا القرى أن تشتمونا**

والصواب أنها مصدرية، والأصل : كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا..." [1]

23 - رأى ابن هشام أن " كلاًّ" في قراءة بعضهم[2] في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ [سورة غافر: الآية 48] ، هي : بدل من اسم " إن "، لا حالاً كما ذهب ابن مالك، ولا توكيدًا كما أجازه الفراء والزمخشري، يقول في المغني معلقاً عن تلك الآية "... والأجود أن تقدر " كلا" بدلاً من اسم " إنّ " ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل " كل " لأنه مفيد للإحاطة ، مثل " قمتم ثلاثتكم "[3] .

**24- هل يجاب بـ" بلى " الاستفهام المجرد ؟**

( بلى ) هي حرف جواب ، تختص بالنفي، وتفيد إبطاله نحو قوله تعالىَ: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [سورة الأعراف: الآية 172] ..

وقولنا : أليس محمدٌ ناجحاً ؟ وقول أبي فراس الحمداني :

[ الطويل]

94- **أراك عصي الدمع شيمتك الصبر أما للهوى نهيٌ عليك ولا أمر**

95- **بلى أنا مشتاق وعندي لوعةٌ ولكن مثلي لا يذاع له سر**

ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال " أليس لي عليك ألف " ؟ فقال: " بلى " لزمته، ولو قال : " نعم لم تلزمه .

ولكن ابن هشام يرى أنه قد يجاب بـ" بلى " الاستفهام المجرد ، مستدلاً

---

(1) - المغني، 1 / 86 .

(2) - ينظر: المغني، 1 / 67 بتصرف.

(3) - المغني، 300/1 .

بالحديث الشريف الوارد في صحيح البخاري[1]أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: " **أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قالوا : بلى،** وما ورد في صحيح مسلم[2]: **أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء " قال : بلى ، قال : فلا إذن.**

وفيه[3] أيضاً ، أنه قال : " **أنت الذي لقيتني بمكة ؟ فقال له : المجيب ، بلى.**

ثم يعقب ابن هشام على ذلك بأنه قليل ".[4]

25 - يرى ابن هشام أن النحويين عند تقسيمهم الحال أهملوا الحال المؤكدة لصاحبها، فقد قال ابن عقيل [5]وهو يشرح قول ابن مالك :

[ الرجز ]

96 - **وعامل الحال بها قد أُكدا في نحو لا تعثَ في الأرض مفسدا**

97 - **وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر**

قال : تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين، فالقسم الأول من المؤكدة ما أكدت عاملها، والثاني : ما أكدت مضمون الجملة.

أما ابن هشام ، فقد عدَّ الحال المؤكدة لصاحبها من أقسام الحال ، وتكلم عنها، واستشهد لها بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ [سورة يونس: الآية 99] . ومثل لها بقوله : جاء القوم طرّاً .

قال " وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها "[6].

---

(1) - صحيح البخاري ، كتاب الإيمان، 1 / 8 .

(2) - صحيح مسلم ، كتاب الهبة ، 70/11 .

(3) - المصدر نفسه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، 197/5.

(4) - ينظر المغني ، 1 /188 .

(5) - ينظر : شرح ابن عقيل ، 276/2 .

(6) - ينظر المغني ، 110/2 .

## 26 ـ ما حكم "كل" المضافة عند ابن هشام ؟

يرى ابن هشام [1] أن حكمها الافراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فلذلك ذكر الضمير وأفرد في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [سورة القمر: الآية 52] ،﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ﴾ [سورة الإسراء: الآية 13] ، وأفرد وأنّث في قوله عز اسمه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [سورة المدثر: الآية 38]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة آل عمران: الآية 185] ، وجمع وذكّر في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة المؤمنون : الآية 54] ، وأنّث في قول قيس بن ذريح :

[ الطويل ]

98- **وكل مصيبات تصيب فإنها سوى فرقة الأحباب هينة الخطب**

ثم قال : وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ، ورده أبوحيان بقول عنترة :

[ الطويل]

99- **جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم**

فقال : " تركن" ولم يقل " تركت " فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون. [2]

والذي يظهر لي خلاف قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو : كل رجل يشبعه رغيف ، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا تقول : جاد عليّ كل محسن فأغناني أو فأغنوني، فحسب المعنى

---

(1) - المصدر نفسه ، 302/1 .

(2) - ينظر المغني ، 305/1 .

الذي تريده، وربما جُمع الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد كقوله [1]:

[ الرجز ]

**من كل كوماء كثيرات الوبر** ..... [2][3]

27 – من اجتهاداته الخاصة به أن اللام غير العاملة لا تأتي للتعجب ، فقد قال: " السابع من أقسام اللام "لام التعجب " غير الجارة نحو " لَظَرفُ زيدٌ ، ولَكَرُم عمرو" بمعنى : ما أظرفه ! وما أكرمه ! ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل، وعندي أنها إمّا لام الابتداء ، دخلت على الماضي، لشبهه لجموده بالاسم، وإما لامُ جواب قسم مقدر. [4]

28 – ولعل من اجتهاداته أيضاً ، استدلاله بنصب " العبيد وقريش" فيما سمع من قولهم :" أما العبيدَ فذو عبيد " بالنصب ، و " أما قريشاً فأنا أفضلها" على عدم التقيد بتقدير مهما يكن من شيء في مثل هذا المقام ، وهي العبارة التي درج عليها النحاة قديماً وحديثاً، وأن " أما " ليست العاملة، وأنه يجوز أما زيداً فإني أكرم".[5]

يقول في المغني " ... سمع " أما العبيد فذو عبيد " بالنصب ، " وأما قريشاً فأنا أفضلها" وفيه عندي دليل على أمور :

أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا: مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم" أما العلمَ فعالمٌ"، و" أما علماً فعالمٌ " فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله، إن كان معرفاً ، وحال إن كان منكراً .

---

(1) – مجهول القائل.

(2) – نفسه ، 306/1 ، وكذلك: شرح أبيات المغني، 227/4.

(3) – رد الدماميني على ابن هشام بأن الضمير قد عاد من خبر " كلّ" المضافة إلى معرفة غير مفرد في قوله صلى الله عليه وسلم :" كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى " الحديث بتمامه في فتح الباري ، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 17 / 11، 12 ، تراجع المسألة في حاشية الدسوقي ، 206/1 ، وحاشية الأمير ، 169/1 .

(4) – المغني ، 1 / 354 .

(5) – ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 181 .

والثـــاني : أن ( أما ) ليست العاملة ، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به .

والثالث : أنه يجوز " أما زيداً فإني أُكرم " على تقدير العمل للمحذوف "[1]

29 - ومنه توجيه إفادة السين وقوع الفعل المحبوب، أو المكروه إذا دخلت عليه لا محالة ، حيث قال : والسين مفيدة للاستقبال، والاستمرار، إنما تكون في المـــستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب ، أو مكروه أفادت أنه واقـــعٌ لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك[2].

ووجهه : أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخولها على مـــا يفيـــد الوعـــد أو الوعيد مقتض لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة ، فقال فـــي ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة البقـرة: الآيـة 137] معنى السين : أن ذلك كائن لا محالـــة ، وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة ، فقال في ﴿أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة التوبة: الآيـة 71] السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت " سأنتقم منك ".[3]

30 - ومن ذلك أيضاً حصره لمسوغات الابتداء بالنكرة في عـــشرة أمـــور : حيث يقول " ولم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حـــصول الفائـــدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مقلٍ مخـــلٍ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة .

والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور[4]:

ويبدو أنه يقصد بالمقل المخل أبا حيان الأندلسي الذي رجعها إلى الخـــصوص والعموم ، في منظومته " نهاية الإعراب " والمكثر الذي أورد ما لا ينحصر هو من أنهاها إلى نيف وثلاثين موضعاً ، وهو بهاء الدين بن النحاس[5].

---

(1) - المغني ، 116/1 .

(2) - المصدر نفسه ، 223/1.

(3) - المغني ، 223/1 .

(4) - نفســـه ، 2 / 112.

(5) - من كتاب ابن هشام وأثره في النحو العربي ، 180 .

**وابن هشام حصر تلك المسوغات في الآتي :**

1. أن تكون موصوفة – لفظاً أو تقديراً أو معنى ، نحو ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾ [سورة الأنعام : الآية 2] وقولهم " السمن منوان بدرهم " أي : منوان منه ، و " رُجَيْلٌ جاءني " لأنه في معنى رجلٌ صغير ..
2. أن تكون عاملة : إما رفعاً نحو " قائم الزيدان " عند من أجازه أو نصباً ، نحو " أمر بمعروف صدقة " أو جرّاً نحو " غلام امرأة جاءني " وشرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة ، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو : مثلك لا يبخل، و" غيرك لا يجود " .
3. العطف بشرط كون المعطوف ، أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ، نحو ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [سورة محمد : الآية 21] أي : أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾ [سورة البقرة: الآية 263] .
4. أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً نحو ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [سورة ق : الآية 35]، ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [سورة الرعد : الآية 38] ، ويرى أنه ما وجب التقديم هنا إلا لدفع توهم الصفة .
5. أن تكون عامة ، إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو: ما رجل في الدار "و" هل رجل في الدار" و﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [سورة النمل: الآية 61].
6. أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي ، نحو " رجل خير من امرأة "[1] و " تمرة خير من جرادة "[2] .

---

(1) – من كان خيراً لوطنه وأمته فهو خير.

(2) – ينظر:الموطأ ، باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم، ص380، وكذلك: موسوعة شروح الموطأ، كتاب الحج، 11/ 543.

7. أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو " عجبٌ لزيد" وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [سورة الصافات: الآية 130] و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [سورة المطففين: الآية 1] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء .

8. أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادات نحو " شجرة سجدت" و" بقرة تكلمت " إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة ،بخلاف نحو " رجل مات " ونحوه .

9. أن تقع بعد " إذا " الفجائية ، نحو " خرجت فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب " إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ .

10. أن تقع في أول جملة حالية كقوله: [1]

[ الطويل ]

**100- سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا  محياك أخفى ضوؤه كل شارق**

فقوله " ونجم قد أضاء " مبتدأ وهو نكرة ، وقد سوغ الابتداء به وقوعه في صدر الجملة الحالية. [2]

31-ومن الآراء التي تفرد بها ابن هشام في المغني: إثبات اسمية( حاشى) التي جعلها مرادفة للبراءة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [سورة يوسف: الآية 31] حيث يقول : ( والدليل على اسميتها قراءة بعضهم[3](حاشاً) بالتنوين على إعرابها كما تقول: تنزيهاً لله) [4].

---

(1) - لم ينسب لقائل معين.

(2) - ينظر : المغني 115/2 - 118 ( بتصرف ) .

(3) - قرأ أبو عمرو البصري بألف بعد الشين وصلا، والباقون بالحذف ،ولا خلاف بين العشرة في حذف الألف وقفا اتباعاً لرسم المصحف ، ينظر: البدور الزاهرة ، 242، وقرأ الحسن ( حاش الإله) وهو اسم مصدر معناه التقديس والتنزيه ، أي : تنزيهاً لله وبراءة له. المصدر نفسه ، 544.

(4) - المغني ، 367/2.

32- رأيه في أن ( عن) ترادف معنى (من) في نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [سورة الشورى: الآية 25] ، حيث يقول ابن هشام معدداً الأوجه التي تأتي عليها ( عن) ( السابع: مرادفة (من)؛ نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [سورة الشورى: الآية 25] ، الشاهد في الأولى:﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [سورة الأحقاف: الآية 16] بدليل : ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ [سورة المائدة: الآية 27] ، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [سورة البقرة: الآية 127] ....)[1]

33 – ما رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور؟

إذا تقدم الظرف على الاسم عندئذ يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون؛ فيذهبون إلى أن الاسم الواقع بعد الظرف يكون مرفوعاً ورافعه ما تقدم عليه؛ أي أنهم يقولون : إن المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما يترافعان[2].

ويفصل ابن هشام القول في هذه المسألة ويرى أن للاسم الواقع بعد الظرف ثلاثة مذاهب في الإعراب:

أولها: كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور.

ثانيها: الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك.

ثالثها: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين وقد اختار ابن هشام المذهب الثاني وقال: ( والمذهب المختار الثاني لدليلين :

أحدهما : امتناع تقديم الحال في نحو :(زيد في الدار جالساً) ولو كان العامل الفعل لم يمتنع.

ثانيهما: الضمير لا يستتر إلا في عامله ؛ ولذا أكد الضمير المستتر في الظرف في قول الشاعر: [3]

---

(1) – المغني، 238/1.

(2) – ينظر: الإنصاف، 44/1.

(3) – صاحبه : جميل بن معمر.

[ الطويل]

101 – **فإن يك جثماني بأرضٍ سواكمُ فإن فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ**[1]

ولا يصح أن يؤكد الضمير المحذوف[2].

34- ومن اختياره ما يتعلق بـ( خلا) فقد قال بأنها حرف جـارّ للمـستثنى، وموضعها نصب عن تمام الكلام، ولا تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعـدة أحرف الجر، فقد قال: (خلا: على وجهين): أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل، أو شـبهه، على قاعدة أحرف الجر، **والصواب عنـدي الأول؛ لأنهـا لا تعـدي الأفعـال إلـى الأسماء، أي : لا توصل معناها إليها ... )** [3].

35 – قسم ابن هشام الحال بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام: مقارنة، نحو: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [سورة هود: الآية 72] ،ومقدرة ،وهي المستقبلة، كـ( مررت برجل معه صقر صائداً به غداً)، أي: مقدراً ذلك، ومنه: ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [سورة الزمر: الآية 73] ،: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [سورة الفتح: الآية 27] ، ومحكية، وهي الماضية؛ نحو: ( جاء زيدٌ أمسِ راكبا ) [4].

هذا ما استطعت العثور عليه من اجتهاداته في المغني خاصة وقد أهملت بعض المسائل والقضايا والآراء التي أسندها ابن هشام لنفسه ، ولكن أصـحاب الحواشـي تعقبوه ، وقالوا إنها لم تسلم له خالصة ، بل إن غيره تكلم فيها وطرقهـا ،ولكننـي أرجح أن هذا الأمر إن وقع فعلاً فهو من اتفاق الخواطر الذي كثيراً ما يقع حتى بين الشعراء وغيرهم.

---

(1) – الشاهد : وقوع ( أجمع ) مرفوعة على أن تكون توكيدا لضمير مستتر ، فالظرف الواقع متعلقه خبرا.

(2) – ينظر: المغني ، 2/ 86 ( بتصرف ) يراجع كذلك: دراسة في النحو الكوفي، 391.

(3) – المغني، 215/1.

(4) – نفسـه ، 2 / 110 .

# المبحث الثاني

## بعض المسائل التي انتصر فيها للبصريين على الكوفيين والتي رجح فيها مذهب الكوفيين على البصريين

ابن هشام نحوي بارع في تحليله ونقده، لم يتعصب لمذهب من المذاهب النحوية أو لمدرسة من المدارس، وإن كان أكثر ميولاً للبصريين إذ يقول أحياناً: " فأصحابنا يقدرون كذا"[1] يعني: البصريين – إلا أن هذا الميل لم يكن لتعصب أو لهوى في نفسه؛ وإنما لأنه رجح بعض آرائهم في مواضع عديدة، ورد عليهم في مواطن أخرى، فهو بحق لم يكن من التابعين للبصريين متعبداً لمذهبهم، ولا من الملتزمين مذهب الكوفيين بل كان ملتزماً الوسطية بين الفريقين، وحكما عدلاً بين الجماعتين، إن أحسن البصريون أطراهم ومدحهم وارتضى مذهبهم، وإن وفق الكوفيون أقرهم واصطفى رأيهم وانخرط في جماعتهم على اقتناع وفهم وتدقيق وتمحيص.

نعم – المسائل التي انتصر فيها للبصريين أكثر من المسائل التي رجح فيها المذهب الكوفي؛ لأنه كان بالبصريين أشبه وإلى مدرستهم أقرب مع وجود الفارق بينهما، لأنه تحامى أسرهم، وجانب بعض قوانينهم وأغلالهم وإصرهم[2]، فنجده يستخدم المصطلحات الكوفية أحياناً، وذلك كتسميته " لا " النافية للجنس بـــ" لا " التبرئة[3]، وكذلك عند حديثه عن الأشياء التي لا يكون معها الفعل إلا قاصراً، وتعبيره عن الجر بالخفض، حتى قال بعضهم: إنه كوفي قح، كما قال السيوطي عنه " وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال الأمر مجزوم، وهو ظاهر أنه معرب، وهو رأيهم...".

كما يستخدم المصطلحين في بعض الأحيان كقوله: " شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً ".[4]

كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه– مع تقديره للمذهب البصري، واعتداده به في معظم المسائل– لا يجنح ولا ينحاز إلى أي الفريقين؛ وإنما رأيه رأي حر يقوم على أساس من صدق النظر، ومعارضة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ".[5]

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 299 .

(2) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، 109.

(3) – المغني، 1 /354 ، و313/2.

(4) – نفســه، 143/2.

(5) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، 171.

وسأتناول كثيراً من المسائل التي وافق فيها البصريين ثم أردفها بالمسائل التي انتصر فيها للكوفيين من خلال كتابه المغني.

## أولاً : من موافقاته للبصريين:

### 1 – إذا التقت نون الوقاية ونون الرفع. أيهما أحق بالحذف؟

ذهب كثير من النحاة مثل الأخفشيين الأوسط والصغير، والمبرد، وأبي علي الفارسي، وابن جني إلى أن المحذوف هي نون الوقاية؛ لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى، ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل. (1)

وذهب سيبويه(2) إلى أن المحذوفة هي نون الرفع، ورجح رأيه ابن مالك لأن هذه النون قد تحذف دون سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى.

أما ابن هشام فقد اختار رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن المحذوف في مثل :﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ [سورة الزمر: الآية 64] نون الرفع ، لا نون الوقاية(3).

### 2 – ما إعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط؟

رجح ابن هشام مذهب البصريين في كون الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [سورة التوبة: الآية 6 ] ، وليس مبتدأ خلافاً للأخفش الأوسط، ولا فاعلاً مقدمًا على الفعل خلافاً للكوفيين(4).

حيث يقول في المغني".....وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو﴿إِذَا السَّمَاء

---

(1) – نظرات في الفعل وتقسيماته، 274.

(2) – ينظر: الكتاب ،369/2 ، 519/3 ، 416/4 ، المدارس النحوية ، 348.

(3) – المغني ، 290/2 ، والمدارس النحوية، 348.

(4) – ينظر: التصريح على التوضيح، 1 / 270.

انشَقَّتْ﴾ [سورة الإنشاق: الآية 1] ؛ لأنه فاعـل بفعـل محذوف على شريطة التفسـير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش "[1].

وقال في موضع آخر: " ومن الوهم في الأول أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [سورة النساء: الآية 128] ،﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة: الآية 6] ،و﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [سورة الإنشاق: الآية 1] إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم[2]، وإنما قاله سهواً، وأمَّا إذا قال ذلك الأخفش، أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة. نعم الصواب: خلاف قولهم في أصل المسألة "[3].

### 3 – ما عـامـل الـرفـع فـي المبتـدأ ؟

اختار ابن هشام مذهب البصريين في أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ "[4].

وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. [5]

### 4 – ما الذي جلب الجر في المضاف إليه؟

وافق ابن هشام البصريين في أن المضاف إليه مجرورٌ بالمضاف لا بالإضافة، ولا باللام المحذوفة "[6].

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 159.

(2) – أي : من أن جملة الشرط إنما تكون فعلية.

(3) – ينظر: المغني، 2 / 244.

(4) – ينظر: التصريح على التوضيح، 1 / 158، همع الهوامع، 2 / 7.

(5) – ينظر: الإنصاف، 1 / 44 ، الهمع، 2 / 8.

(6) – ينظر: التصريح على التوضيح، 2 / 24.

5 – هل من التنازع قول الشاعر: [1]

[ الطويل]

103– ولو أنما أسعى لأدنى معيشة  كفاني ولم أطلب قليل من المال؟

أبطل ابن هشام قول الكوفيين: إن ذلك من التنازع حيث يقول في المغني "... إن الصواب أنه ليس من التـــنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن " كـــفاني " طالب للقليل و " أطلب " طالب للملك محذوفاً للدليل وليس طالباً للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى ".[2]

6 – هل يجوز استعمال "ما أفعله" في التعجب من الألوان؟

منع البصريون مجيء اسم التفضيل من الألـــوان، ولذلك خطأوا المتنبي[3] في قوله:

[ البسيط]

104 – إبعد بعدت بياضاً لا بياض له  لأنت أسود في عيني من الظلم

على أن " من " متعلقة بـــ" أسود " وذلك ممتنع في الألوان[4].

وأما الكوفيون فيذهبون على جواز أن يستعمل " ما أفعله " في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان فتقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده! محتجين لذلك بالنقل والقياس.

أما النقل فقول الشاعر: [5]

[ البسيط]

105 – إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم  فأنت أبيضهم سربال طباخ

---

(1) – قائله : امرؤ القيس بن حجر الكندي.

(2) – ينظر: مغني اللبيب، 2 / 158، الإنصاف، 1 / 92.

(3) – الصواب: أن المتنبي بنى كلامه على مذهبه الكوفي الذي لا يمنع ذلك، فلا اعتراض عليه.

(4) – ينظر: المغني 197/2 ، وكذلك: حاشية الدسوقي ، 179/2.

(5) – مجهول القائل، ونسبه قوم إلى طرفة بن العبد. ينظر: الإنصاف، 149/1.

فقال: " أبيضهم " وإذا جاز ذلك في" أفعلهم" جاز في " ما أفعله " و" أفعل به "، لأنهما بمنزلة واحدة.

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان، لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفر والخضرة والصهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك ".[1]

أما ابن هشام فقد وافق أصحابه البصريين في منعهم ذلك، حيث قال معلقا على بيت المتنبي " : ....

[ البسيط]

106- **إبعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم**

( إن " من " متعلقة بـــ" أسود " وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان "[2].

7 – تابع ابن هشام البصريين في أن العدد المعدول يكون فيما دون الخمسة؛ ولذلك لحن أبا الطيب المتنبي في قوله:

[ الوافر]

107- **أحادٌ أم سداس في أحاد ليلتنا المنوطة بالتنادي**

حيث يقول: " واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: استعمال " أحاد وسداس" بمعنى: واحدة وست، وإنما هي بمعنى: " واحدة وستّ ستّ "، واستعمال" سداس " وأكثرهم يأباه، ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة"[3].

8 – أيد ابن هشام سيبويه والذي يمثل المدرسة البصرية في المسألة الزنبورية؛ لأن القرآن الكريم ورد بذلك، يقول: " وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله

---

(1) – ينظر": الإنصاف في مسائل الخلاف، 1 / 150.

(2) – ينظر: المغني، 2 / 197.

(3) – المصدر نفسه، 1 / 101.

سيبويه، وهو " فإذا هو هي – هذا وجه الكلام مثل ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء﴾ [سورة الأعراف: الآية 108] ،﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [سورة طـه: الآية 20] ،وأما فإذا هو إياها – إن ثبت – فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن، والنصب بلم والجر بلعل.

وسيبويه، وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به ".[1]

9 – وافق البصريين في اعتبار" أنْ " بفتح الهمزة وسكون النون مهملة في قوله تعالى:﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: الآية 233] في قراءة ابن محيصن[2] ( تتم) بالتاء من ( تم ) ورفع الرضاعة – وكذلك في قول الشاعر[3]:

[ البسيط]

**108–أن تقرآن على أسماء ويحكما  مني السلام وأن لا تعلما أحدا**

مخالفا بذلك الكوفيين الذين يرون أن " أنْ " هي المخففة من الثقيلة، وقد شذ اتصالها بالفعل يقول: "... وزعم الكوفيون أن " أنْ " هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها " أنْ " الناصبة أهملت حملاً على " ما " أختها المصدرية ".[4]

10 – ذهب مع البصريين في أن " أن " في قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [سورة النساء: الآية 176] ، وقول الشاعر[5]:

[ الـوافـر]

**109– نزلتم منزل الأضياف منا  فعجلنا القرى أن تشتمونا**

مصـــدرية، والأصل كراهـيّة أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قـول

---

(1) – المغني ، 1 / 156.

(2) – ينظر: البحر المحيط، 213/2 وينظر كذلك: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 413/1.

(3) – مجهول القائل ، ورد ذكره في الإنصاف، 563/2 و الخصائص، 390/1.

(4) – ينظر: المغني، 1 / 77.

(5) – قائله : عمرو بن كلثوم.

البصريين "[1]، يقول في المغني: ( والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا ، وهو قول البصريين، وقيل: (أن تضلوا) مفعول به: أي: يبين الله لكم الضلالة أن تضلوا فيها ..). [2]

11 – الوصف لا يعمل عمل فعله إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، هكذا اشترط البصريون– وقد تابعهم ابن هشام مخالفًا بذلك الكوفيين الذين لا يشترطون شيئاً – حيث يقول: " ... ولابد للوصف... من تقدم نفي أو استفهام نحو:

[ الطويل]

111 – **خليليّ ما واف بعهدي أنتما** ..... [3]

ونحـــو: [4]

[ البسيط]

112– **أقاطن قوم سلمى أن نووا ظَعَنَا** .....

خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: خبير بنو لهب فلا تك ملغياً " خلافًا للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبراً مقدمًا، وإنما صح الأخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل فهو على حد ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم الآية 4 ].[5]

**12 – ما الناصب للمضارع بعد حتى؟**

يـــرى البصـــريون[6] أن المضارع المنصوب بعد حتى إنما هـــو منصوب بـــ( أن) مضمرة لا بـــ(حتى) نفسها، والكوفيون[7] يرون أن النصب بـــ(حتى) نفسها، مستدلين لرأيهم هذا بالقول: إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها لا تخلو

---

(1) – ينظر: البحر المحيط ، 408/3.

(2) – ينظر المغني، 86/1.

(3) – لم ينسب إلى قائل معين، وتمام البيت (**إذا لم تكونا لي على من أقاطع** ).

(4) – لم ينسب إلى قائل معين ، وتمامه ( **إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا**) ، المعجم المفصل، 40/8.

(5) – ينظر: أوضح المسالك، 1 / 193 .

(6) – ينظر: المقتضب، 4 / 138، همع الهوامع، 4 / 111.

(7) – ينظر: الهمع، 4 / 112.

إما أن تكون بمعنى " كي " كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة " أي كي يدخلك الجنة، وإمَّا أن تكون بمعنى إلى أن كقولك: " اذكر الله حتى تطلع الشمس " أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى ( إلى أن) فقد قامت مقام أن، و ( أن) تنصب، فكذلك ما قام مقامها "[1].

أما ابن هشام فقد تابع البصريين في هذه القضية حيث يقول: " وإنما قلنا: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون؛ لأن (حتى) قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس "[2].

## 13 – هل ينصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي؟

الفعل المضارع ينصب بـــ" أن " مضمرة وجوبًا بعد الفاء بشرطين اثنين كما هو مسجل في كتب النحو هما:

1 – أن يكون ما قبلهـــا سببـــا لما بعـــدها.

2 – أن تقع جواباً لواحد من الأمور الآتية:

أ – الأمر: كقولك: ذاكر دروسك فتنجحَ في الامتحان.

وقول الشاعر: [3] [ الرجز]

**113– ياناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا**

ب – النهي: كقوله تعالى:﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [سورة طه: الآية 81 ].

ج – الدعاء: كقول الشاعر: [4]

[ الرمل ]

**114 – رب وفقني فلا أعدل عن سنن الداعين في خير سنن**

د – الاستفهام: كقوله تعالى:﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [سورة الأعراف : آية53 ]

---

(1) – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2 / 598.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 204.

(3) – الشاعر: أبو النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة.

(4) – من الأبيات التي لم يعلم قائلها.

هـ- العرض: كقول الشاعر: [1]

[ البسيط]

**115- يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا**

و - التحضيض: كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [سورة المنافقون: الآية 10 ].

ز - التمني:كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [ النساء: الآية 73 ]

وأضاف الكوفيون[2] الرجاء إلحاقاً له بالتمني، مستدلين له بقوله تعالى في رواية حفص عن عاصم ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [سورة غافر: الآية 36، 37 ] ،بنصب " فأطلع " فهو منصوب بـ" أن " مضمرة وجوبًا لوقوعه جواباً للرجاء، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [سورة عبس: الآية 3، 4 ] ، فـ" تنفعه " منصوب بـ" أن " مضمرة وجوبًا لوقوعه جوابًا للرجاء.

وقوله سبحانه: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة المائدة: الآية 52 ]، فـ" يصبحوا " منصوب بـ" أن " مضمرة وجوبًا لوقوعه جوابًا للرجاء أو الترجي عند الكوفيين.

واستدلوا كذلك بقول الراجز: [3]

**116-عل صروفَ الدهر أو دولاتها** [ الرجز]

**تُدلْنـــنا اللمـــة من لمـــاتـــها**

**فتســـتريحَ النفس من زفْراتها**

---

(1) - مجهول القائل.

(2) - ينظر: الارتشاف، 411/2

(3) - مجهول القائل.

فقوله: " فتستريح " منصوب بـــ" أن " مضمرة وجوبًا لوقوعه في جواب الترجي.

ولكن البصريين[1]منعوا ذلك، وتأولوا تلك الشواهد على أن " لعل " اشربت معنى " ليت " لكثرة استعمالها في توقع المرجو.

أما ابن هشام ، فقد تابع البصريين في هذه المسألة قائلاً في مغنيه معلقا على قراءة حفص لقوله تعالى:﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [سورة غافر: الآية 36، 37 ]" بنصب " فأطلع " إنه عطف على " لعلي أبلغ الأسباب " والتقدير لعلي أن أبلغ ....، ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد: [2]

[ الوافر]

**117 – للبس عباءة وتقرَ عيني أحب إلى من لبس الشفوف**

ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني"[3]. وكان قد أشار إلى موقف الكوفيين هذا من قبلُ حيث قال: " ويصح النصب في جوابها، عند الكوفيين، تمسكاً برواية حفص ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب، وقوله:

[ الرجز]

**118 – عل صروف الدهر أو دُولاتِها تُدِلْنَنَا اللمة من لماتها**

**فتستريح النفس من زفراتها** [4]

14 – وافق ابن هشام البصريين[5] في وجوب تعلق الجار والمجرور والظرف بمحذوف وهو ما لم يقدره الكوفيون.

---

(1) – ينظر: الهمع، 4 / 137، الارتشاف، 2 / 411، البحر المحيط، 1 / 59.

(2) – القائل: ميسون بنت بحدل الكلبية.

(3) – ينظر: المغني، 2 / 127.

(4) – المصدر نفسه، 1 / 247 ، والقائل مجهول

(5) – ينظر: الارتشاف، 2 / 54.

يقول في المغني: " ... لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول ما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: " زيد عندك وعمرو في الدار ".[1]

### 15 – مخفوض "حتى" هل يكون ظاهرا أم مضمرا؟

يرى البصريون أن مخفوض " حتى " لابد أن يكون ظاهراً بينما ذهب الكوفيون إلى جواز الإتيان بمخفوضها مضمراً مستدلين بقول الشاعر: [2]

[ الوافر]

**119– أتت حتاك تقصد كل فج  تُرَجّي منك أنْها لا تخيب**

أما ابن هشام فإنه تابع أصحابه البصريين حيث يقول: " حتى " تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفا جارا بمنزلة " إلى " في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين، والمبرد، فأما قوله:

**أتت حتاك تقصد كل فج  ترجي منك أنْها لا تخيب**

فضرورة "[3]

### 16 – هل يحذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا ؟

البصريون[4] يرون أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، يقول ابن هشام في المغني: " إن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض، تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر[5] في كتاب الأصول: إنه يقال: ( آتيك إن

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 75.

(2) – مجهول القائل.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 202.

(4) – ينظر: الهمع، 4 / 336.

(5) – هو: أبوبكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج، أحد أئمة اللغة، من كتبه: ( الأصول في النحو) ،

=

تأتني)[1] فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا؛ لأن الشرط له الصدر"[2].

ويقول ابن هشام معلقاً على قول ابن معط: اللفظ **إن يفد هو الكلام** ...

ففيه ضرورة؛ وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً "[3].

وبهذا يتضح موقف ابن هشام من هذه المسألة وانضمامه إلى البصريين.

**17 – هل يجوز دخول اللام على خبر "لكن"؟**

منع البصريون دخول اللام على خبر " لكن "، وأجاز ذلك الكوفيون مستدلين بقول الشاعر: [4] [ الطويل]

**120 – ..... ولكنني من حبها لعميد**

وقالوا: إنما جاز دخول اللام هنا كما جاز دخولها على خبر " إن "، والأصل في " لكن " " إنّ " زيدت عليها ( لا) والكاف، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفاً واحداً، وكما جـاز دخول اللام في خبر " إنّ " وخبر (أنّ) في قراءة سعيد بن جبير ﴿إِلاَ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [ سورة الفرقان: الآية 20 ]– بفتح الهمزة وتخفيف اللام من كلمة (إلاّ) وفتح الهمزة من كلمة (إنهم) – فكذلك يجـوز دخولها في خـبر " لكنَّ " [5].

وأما البصريون فيرون أن الشاهد الذي اعتمد عليه الكوفيون مجهول القائل، وليس له تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل هو: لكن إنني، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكنّ للساكنين ".

وابن هشام يذهب مذهب البصريين فنسمعه يقول: " ولا تدخل اللام في خبرها

---

=

( ت316 هـ) ، ينظر : نزهة الألباء ، 220.

(1) – ينظر: الأصول لابن السراج، 2 / 158.

(2) – المغني، 199/2.

(3) – ينظر: المغني، 2 / 327.

(4) – مجهول القائل.

(5) – ينظر: الإنصاف، 1 / 213، وكذلك: المغني ،349/1.

خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله:

..... ولكنني من حبها لعميد

ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل : ( لكن إنني)، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون (لكن) للساكنين". [1]

ولكن ابن عقيل قد رواه كاملاً من غير عزو لأحد هكذا:

[ الطويل]

**121- يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد** "[2]

**18 – ما الذي تفيده "ثم"؟**

يرى البصريون أن " ثم " حرف عطف يفيد التشريك في الحكم، الأمر الذي منعه الكوفيون.

وابن هشام يوافق البصريين حيث يقول عن ثم :" هي حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في ( الحكم) و(الترتيب) و(المهلة)، وفي كل خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة ألبتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [سورة التوبة الآية 118 ].

وقول زهير: [ الطويل]

**122- أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا**

وخرجت الآية على تقدير الجواب[3]، والبيت على زيادة الفاء "[4].

---

(1) - ينظر : المغني ، 422/1.

(2) - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، 363/1 ، وكذلك: الإنصاف، 208/1 ،وكذلك : الأشباه والنظائر، 213/2.

(3) - والأصل : لجأوا إليه وتابوا ثم تاب الله عليهم - أي قبل توبتهم- فـ(ثم) زائدة؛ لأن ( تاب عليهم ) هو الجواب لـ( إذا ) .

(4) - ينظر: المغني، 1 / 193.

**19 – ما هي حقيقة " رب " أهي أسم أم حرف جر؟**

يرى البصريون[1] أن " رب " حرف من حروف الجر مستدلين بعدد من الأدلة منها:

أ – أنها مثل الحروف تدل على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، وإنما تدل على معنى في غيرها.

ب – مبنية من غير سبب، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب.

ج – أنها لا تقبل علامات الأسماء كدخول حروف الجر، أو الإضافة أو نحوها، فدل على أنها حرفٌ.

د – لا تقبل علامات الأفعال.

وذهب الكوفيون[2] ومن تابعهم إلى أنها اسم من الأسماء غير المتمكنة المبنية مستدلين بقول الشاعر[3]:

[ الكامل]

**إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عارُ**

فـ" رب " هـنا مبتدأ في محل رفع و " عار " خبر عنها مرفوع، وقول العرب: " رب رجل ظريفٌ " برفع " ظريفٌ " على أنه خبر " رب "، وغير ذلك من الأدلة.

أما ابن هشام فقد ذهب مذهب البصريين في جعلهم " رب " حرف جر، وليست اسماً – حيث يقول: " رب " حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:

**إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عارُ**

ممنوع بل " عارٌ " خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛

---

(1) – ينظر: المقتضب، 3 / 57، الهمع، 4/ 321، 4 / 174 ، والارتشاف، 455/2.

(2) – ينظر: الإنصاف 2 / 832، الارتشاف، 2 / 455، البحر المحيط، 5 / 442، همع الهوامع، 4 / 173.

(3) – صاحبه: ثابت بن قطنة، من شعراء خراسان، ذهبت عينه وكان يحشوها قطنا فسمي بذلك، ينظر: فوات الوفيات والذيل عليها، 269/1.

إذ هو في موضع مبتدأ ".[1]

وقال في موضع آخر معلقا على بيت امرئ القيس:

[ الطويل]

**124 – فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول**

" وأن الجر بـــ" رب " مضمرة "[2].

**20 – ما المحذوف في قولهم "منا ظعن، ومنا أقام" ؟**

البصريون يقدرون موصوفاً محذوفاً أي: فريق ظعن وفريق أقام.

والكوفيون يقدرون موصولاً والتقدير: منا من ظعن ومنا من أقام.

وابن هشام يوافق أصحابه البصريين في هذه المسألة حيث يقول " واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: منا ظعن ومنا أقام، فأصحابنا يقدرون موصوفاً أي: فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً أي: الذي، أو مَنْ، وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ".[3]

**21 – هل تعمل "إنْ" إذا خففت؟**

البصـــريون يرون أن " إن " المكســـورة المشددة قد تخفف فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، مستدلين في إعمالها بقراءة الحرميين نافع وابن كثير ومعهم أبو بكر ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [سورة هـود: الآية 111 ].

بينما منع الكوفيون ذلك، وأنه إذا قيل " إنْ زيدٌ لمنطلق " فـــ"إن " نافية، واللام بمعنى إلا، واستدلوا على موقفهم هذا بالقول بأن " إنَّ " المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، فهي على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح؛ فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها ".[4]

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 216، وكذلك : الجامع الصغير في علم النحو، 131.

(2) – المغني، 1 / 255.

(3) – نفسه ، 2 / 299.

(4) – ينظر: الإنصاف، 195/1.

أما ابن هشام فقد انتصر للبصريين حيث قال في المغني " .... فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، ولنا قراءة الحرميين[1] وأبي بكر[2] ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[سورة هود: الآية 111 ] ... . [3]

فهنا واضح أنه اختار مذهب البصريين، وسلك نفسه معهم، وأضاف شخصه إليهم حيث قال: ولنا ".

22 – "أي" الموصولة معربة أم مبنية؟

ذهب سيبويه[4] والبصريون عدا الخليل ويونس إلى القول بأن (أي) الموصولة تبنى إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها نحو ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [سورة مريم: الآية 69 ] محتجين بأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت " من وما " لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو " بعض "، وعلى نقيضها وهو ( كل) وذلك خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء "[5].

ورأى الكوفيون[6] أن " أيهم " إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: " لأضربن أيهم أفضل "، وأن الضمة في الآية المذكورة " أيُّهم أشد على الرحمن عتيا " إنما هي ضمة إعراب لا ضمة بناء، مرفوع لأنه مبتدأ، ولا يصح أن تكون مبنية، لأن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو " قبل، وبعد " فالإضافة توجب إعراب الاسم ".

---

(1) – الحرميان : هما نافع وابن كثير .

(2) – هو شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي الكوفي ، كنيته أبو بكر ، راوي عاصم ،(ت 193 هـ) ،ينظر: البدور الزاهرة، ص25 ، كشف الضياء ، ص145.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 67.

(4) – ينظر: الإنصاف، 2 / 712، والكتاب ، 163/2 ، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك،152/1.

(5) – ينظر: الكتاب، 3 / 69 – 2 /400 ، الارتشاف، 1 / 534 .

(6) – ينظر: الارتشاف، 1 / 535، البحر المحيط، 208/6.

أما ابن هشام فقد اختار مذهب البصريين حيث قال: " وذلك أي الموصولة، فإنها لا تبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ " [1].

وقال في موضع آخر " أي " اسم يأتي على خمسة أوجه... وموصولاً نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [ سورة مريم: الآية 69 ] التقدير لننزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن " أيا " الموصولة معربة دائما "[2].

**23 – السين وسوف حرفا التنفيس**

ذهب البصريون إلى أن السين المفردة حرف قائم برأسه يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، وأما الكوفيون فيذهبون إلى القول بأن السين مقتطع من سوف، ثم لما كثر استعمالها في كلامهم، وجريها على ألسنتهم حذفوا الواو، والفاء منها جريا على عادتهم في الحذف عند كثرة الاستعمال نحو قولهم: " لا أدر " ولم أُبَلْ، ولم يَكُ، وخذْ، وكُلْ وأشباه ذلك، والأصل: لا أدري، ولم أبال، ولم يكن ....وهكذا "[3].

وابن هشام يوافق البصريين في مذهبهم، يقول في المغني في حديثه عن حرف السين المهملة: ".... وليس مقتطعا من سوف خلافاً للكوفيين "[4].

**24 – "كيف" الشرطية هل تجزم فعلين أم لا؟**

ذهب البصريون إلى أن من معاني " كيف " أن تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: " كيف تصنعُ أصنعُ ".

وذهب الكوفيون[5] إلى أنها شرطية جازمة شأنها شأن أخواتها الشرطيات الجازمة الأخرى.

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 259.

(2) – المصدر نفسه، 1 / 140.

(3) – ينظر: الإنصاف، 2 / 646، الهمع، 4 / 376.

(4) – ينظر: المغني، 1 / 222.

(5) – ينظر: همع الهوامع، 4 / 321.

وموقف ابن هشام من ذلك هو أنه كان ميالاً إلى البصريين، مضعفا رأي الكوفيين حيث يقول: وتستعمل " كيف " على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً: فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: " كيف تصنعُ أصنعُ " ولا يجوز " كيف تجلس أذهب " باتفاق، ولا كيف تجلس أجلس " بالجزم عند البصريين إلا قطرباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون "[1].

**25 – ما عامل النصب في المضارع المقرون بلام التعليل؟**

البصريون يرون أن المضارع المقرون باللام إنما هو منصوب بـــ" أن " مضمرة وجوباً بعدها لا بها، مخالفين بذلك الكوفيين الذين يذهبون إلى القول بأن المضارع منصوب باللام نفسها، وحجتهم في ذلك أن اللام قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، كما أن كي تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامها، وأفادت معنى الشرطية، فأشبهت " إن " المخففة الشرطية، إلا أن " إنْ " لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـــ" إن "، ونصبوا باللام للفرق بينهما "[2].

وابن هشام تابع أصحابه البصريين في هذه المسألة، حيث يقول في تقسيمه أنواع اللامات: " ... اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين"[3].

ثم يؤكد هذا الأمـــر فيقول "... ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [سورة النحل: الآية 44 ]. وانتصاب الفعل بعدها بـــ" أن " مضمرة بعينها- أي دون غيرها- وفاقاً للجمهور لا بـــ(أن) مضمرة، أو بـــ( كي) المصدرية مضمرة خلافا للسيرافي، وابن كيسان، ولا باللام

---

(1) - ينظر: المغني، 1 / 315.

(2) - ينظر: الإنصاف، 2 / 575 .

(3) - المغني ، 318/1.

بطريق الأصالة، خلافاً لأكثر الكوفيين "[1].

إذاً – الكوفيون كلهم يرون أن المضارع منصوب باللام لا بأن مضمرة – ثم اختلفوا هل النصب بها أصالة أم أنها نائبة عن " أن " ؟.

**26 – أيهما الأصل في كلمة "رحمة" الهاء أم التاء؟**

ذهب الكوفيون[2] إلى أن هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة، وذلك في نحو " رحمة " في الوقف، وأن هذا هو الأصل، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها.

بينما رأى البصريون عكس ذلك؛ فالتاء هي الأصل والهاء وقفا بدل منها؛ لأن الأصل في الكلام عدم الوقف، فأبدلت التاء هاءً في الوقف؛ فالوصل أصل بالنسبة للوقف.

وموقف ابن هشام واضح، حيث اعتنق مذهب البصريين، وذلك حين وصف رأي الكوفيين بالزعم، وهي لفظة تدل على عدم رضاه لما ذهبوا إليه حيث يقول في المغني عند تقسيمه الهاء المفردة: ".... والخامس هاء التأنيث نحو " رحمهْ " في الوقف، وهو قول الكوفيين زعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق ألا تعد "[3].

**27 – ما الرافع للفعل المضارع المجرد؟**

الفعل المضارع إذا لم يسبق بناصب، ولا جازم نحو: يكتب الطالب الدرس- يرى البصريون أنه مرفوع لحلوله محل الاسم.

بينما يذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

وقد وافق ابن هشام البصريين، فقال في المغني " ...قولهم في المضارع في مثل " يقوم زيدٌ " فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب: أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين "[4].

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 321.

(2) – البحر المحيط، 101/3.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 487.

(4) – المصدر نفسه، 2 / 334.

وقد طبق هذا الكلام عند إعرابه لبيت الشريف المرتضي:

[ الكامل]

**125- أتبيتُ ريان الجفون من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع؟** [1]

فقد قال:" فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول: مرفوع لحلوله محل الاسم..." [2].

وبما أن المغني يمثل النضج الفكري، وقمة التطور النحوي عند ابن هشام، فنجد فيه آراء خالف فيها ما ذهب إليه في كتبه السابقة، فقد اختار مذهب الفراء في أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وذلك في شرح القطر[3]، وشرح الشذور[4]، وشرح قواعد الإعراب[5]وغيرها، ولكنه عاد في المغني واختار مذهب البصريين في أن المضارع (مرفوعٌ لحلوله محل الاسم)"[6].

28 – وافق ابن هشام البصريين في منعهم دخول " أل " الموصولة على الفعل المضارع اختياراً، ورأى أن دخولها على المضارع من الضرورات الشعرية، واستدل بقول الشاعر: [7]

[ الطويل]

**126- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل**

وقال في شرحه للمحة البدرية: هذا من الضرورات المستقبحة عند المحققين

---

(1) - ينظر: المعجم المفصل ، 411/4.

(2) - ينظر: المغني، 2 / 350.

(3) - شرح القطر ، 36.

(4) - شرح الشذور ، 48.

(5) - شرح قواعد الإعراب ، 27.

(6) - ينظر: المغني، 351/2 وكذلك : تطور الآراء النحوية عند ابن هشام، 13.

(7) - قائله: الفرزدق ،واسمه همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس ، الشهير بالفرزدق، يقال: " لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب "، ولد سنة 18 هـ ،وتوفي 110 هـ، ينظر: معجم الشعراء،92/6 .

حتى قال الإمام عبد القاهر: إن استعمال مثله خطأ بإجماع "[1].

وقال في المغني: " إن " أل " الموصولة ربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، واستدل للأخير بقول الشاعر:[2]

[ الطويل ]

**127-يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدَّعُ**

ثم قال: والجميع خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك في الأخير".[3]

ولكن يبدو أن هذا الرأي لابن هشام جاء متأخراً في المغني؛ لأنه رأى في أوضح المسالك جواز دخول " أل " الموصولة على الفعل المضارع فقال: " وقد توصل بمضارع كقوله:

[ الطويل]

**128- ما أنت بالحكم الترضى حكومته .....**" [4].

**29 – هل ترفع كان الاسم وتنصب الخبر؟**

ذهب الكوفيون[5] إلى أن خبر كان نصب على الحال بحجة أن ( كان) فعل غير متعد.

بينما ذهب البصريون إلى أنّ (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد وافق ابن هشام البصريين في هذه المسألة ".

30 – يرى ابن هشام أن الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوف تقديره " كائن أو مستقر " كما هو مذهب البصريين، وليس (كان أو استقر)" كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

**31 – ما إعراب الاسم المرفوع بعد "لولا"؟**

يرى سيبويه[6] أن المرفوع بعد " لولا " في مثل " لولا محمد لهلك العرب "

---

(1) – ينظر: شرح اللمحة البدرية، 1 / 170، تطور الآراء النحوية، 35.

(2) – صاحبه: ذو الخرق الطهوي، وهو دينار أو قرط بن هلال، ينظر: المعجم المفصل، 278/4 .

(3) – ينظر: المغني، 1 / 104، المدارس النحوية، 348.

(4) – ينظر: أوضح المسالك، 20/1.

(5) – ينظر: أوضح المسالك، 165.

(6) – ينظر: الكتاب، 3 / 95 ، والمدارس النحوية، 348.

مبتدأ مرفوع بالابتداء.

وأما الكوفيون[1] فيذهبون إلى أن " لولا " هي التي رفعت الاسم بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، ورد ذلك البصريون قائلين: إن الحرف إنما يعمل إذا كان مُختصاً، و(لولا ) لا تختص بالاسم دون الفعل.

وقد وافق ابن هشام البصريين في ذلك حيث يقول: وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـــ( لولا ) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء "[2].

هذا وقد أيد صاحب الإنصاف الكوفيين في هذه المسألة "[3].

**32 – هل تضاف "حيث" للمفرد؟**

يرى الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي[4] أن " حيث " تضاف للمفرد، وعدوه قياساً مستشهدين بقول الراجز[5]:

[ الرجز]

**129 – أما تـــرى حيث سهيلٍ طالعاً**
**نجماً يضيء كالشهاب لامعاً**

وقول الآخر، وهو الفرزدق:

[ الطويل]

**130– ونطعنهم تحت الكُلا بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائم**

فقد أضيفت " حيث " إلى " سهيل " وإلى " ليِّ العمائم ".

وأما البصريون فيمنعون إضافتها إلى المفرد، بل يوجبون إضافتها إلى الجملة سواء أكانت فعلـــية أم اسمية نحو: جلست حيث جلس عليّ، وقـــولك: جلست حيث

---

(1) – ينظر: البحر المحيط، 282/7.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 397.

(3) – ينظر: الإنصاف، 1 /70.

(4) – ينظر: البحر المحيط، 1 / 155، الارتشاف، 2 / 262، الهمع، 3 / 206.

(5) – مجهول القائل.

عليّ جالس.

ولا تضاف إلى غير جملة، وما جاء من كلام العرب مخالفاً لذلك فهو من النادر الذي لا ينقاس، أو من الشاذ "[1].

أما ابن هشام فقد وافق البصريين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة حيث يقول " وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب في نحو " جلست حيث زيداً أراه " وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

[ الطويل]

**ونطعنهم تحت الكلا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم**

أنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه ".[2]

33 – شايع ابن هشام البصريين في أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان دالا على الحال أو الاستقبال، خلافا للكسائي الذي تمسك بإعماله حتى ولو كان دالاً على المضي مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [سورة الكهف: الآية 18 ]

وقول الأعرابي بعد انقضاء رمضان: يا رُبَّ صائمِه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه".[3]

وخرّج ابن هشام ذلك كلّه على حكاية الحال، حيث يقول: " ومنه عند الجمهور " وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد " أي يبسط ذراعيه، بدليل " ونقلبهم " ولم يقل: وقلبناهم " وبهذا التقرير يندفع قـــول الكسائي وهشام: إن اسم الفـــاعل الذي بمعنى الماضـــي يعمل ".[4]

---

(1) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 2 / 937.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 214.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 217.

(4) – المصدر نفسه، 2 / 378.

### 34 – هل يتقدم الفاعل على فعله؟

أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على فعله مستدلين ببيت الزباء:

[الرجز]

**ما للجِمال مشيها وئيداً  أجندلاً يحملن أم حديداً**

ومنع البصريون ذلك،وأعربوا الفاعل إذا تقدم مبتدأً.

أما ابن هشام فقد وافق البصريين ورأى أن الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل يقول: " والمعتبر في كون الجملة فعلية أو اسمية ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: ( كيف جاء زيد؟ ) ومن نحو: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [سورة غافر: الآية 81 ]، ومن نحو: ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية 87 ]، و ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [سورة القمر: الآية 7 ] فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير.." (1)

### 35 – هل يتقدم معمول اسم الفعل على فعله؟

يرى الكوفيون جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها نحو: عليك، دونك، عندك.

وأما البصريون فيمنعون ذلك، وكذلك ذهب معهم الفراء. (2)

وابن هشام يذهب مذهب البصريين، فقد قال معلقا على البيت الذي استشهد به الكوفيون على رأيهم وهو قول الشاعر(3):

[ الرجز]

**133 –  يا أيها المائح دلوي دونكا**

**إني رأيت الناس يحمدونكا**

---

(1) – نفسه، 2 / 7.

(2) – ينظر: معاني القرآن، 3 / 97.

(3) – هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم– وقيل لجارية من بني مازن. ينظر: شرح شذور الذهب، ص417.

" إن التقدير " خذ دلوي ".[1]

وواضح من هذا التقـدير أن ابن هشام لا يرتضي مذهب الكوفيين الذين يجعلون " دلوي " مفعولاً به لـ" دونكا ".

**36 – هل يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؟**

اختلف الكوفيون، والبصريون في هذه المسألة، وقد عقد لها صاحب الإنصاف مسألة خاصة بها. [2]

فقد ذهب الكوفيون[3] إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وذلك نحو: " مررت بك وزيدٍ ".

وذهب البصريون إلى القول بالمنع، وأولوا جميع الشواهد بما يخرجها عن العطف على الضمير المجرور.

وما يعنيني هنا موقف ابن هشام من هذين الرأيين، فقد تابع البصريين في مذهبهم، فقال عن قراءة حمزة الزيات[4]﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: الآية 1 ]، وقوله: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: الآية 217 ]، إن الصوب: خفض " المسجد " بـ(بـاء) محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على " به " ولا يكون خفض " المسجد " بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض"[5] ، وكذلك فإن المعنى يأباه لأنه لا معنى للكفر بالمسجد، ولكن الصد عن المسجد له معنى، وأما ( الأرحام ) فهي مقسم بها، فالعرب تقول: أسألك بالله والرحم.

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 278.

(2) – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2 / 463 .

(3) – ينظر: البحر المحيط، 7 / 31، 8 / 42، 158/3، التسهيل، 178، الإنصاف، 2 / 463.

(4) – قرأ حمزة بكسر الميم من كلمة ( والأرحام) والباقون بفتحها ، ينظر: البدور الزاهرة ، 136.

(5) – ينظر: المغني، 2 / 195.

وتأكيداً منه على رأيه هذا قال في موضع آخر: " ومن الوهم في الأول قول بعضهم في " لولاي وموسى : " إن " موسى " يحتمل الجر، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار "[1].

ولعل من المفيد أن نقول : إن ابن هشام كان قد وافق الكوفيين في هذه المسألة في بعض كتبه السابقة مثل: شرح الشذور حيث يقول: " ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾ [سورة فصلت : الآية 11 ] ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [سورة الأنعام : الآية 64 ] ، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [سورة غافر: الآية 80 ]، ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين، بدليل قراءة حمزة – رحمه الله – ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[سورة النساء: الآية 1 ]، وحكاية قطرب: ما فيها غيرُهُ وفرسه "[2].

كما تابع الكوفيين كذلك في أوضح المسالك حيث يقول: " ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾ [سورة فصلت: الآية 11 ] ،﴿ " قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [سورة البقرة: الآية 133 ]، وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن، وغيرهما ( تساءلون به والأرحام )، وحكاية قطرب: ما فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِه.

قيل ومنه ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[سورة البقرة: الآية 217 ].[3]

37 – اشترط البصريون في جملة جواب الشرط أن تكون مسببة عن الشرط، فعندما تقول: إن تذاكرْ دروسك تنجَحْ – فالنجاح مسبَّبٌ عن المذاكرة، كما أنها سبب في النجاح.

أما الكوفيون فلا يقولون بهذا الشرط، وعندهم أن جواب الشرط في نحو قوله

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، 2 / 240.

(2) – ينظر : شرح الشذور، 455 .

(3) – ينظر: أوضح المسالك، 3 / 392.

تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [سورة العنكبوت: الآية 5 ] هو " فإن أجل الله ءلات " بالرغم من أنه غير مسبب عن الشرط – وكذلك في قوله سبحانه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [سورة فاطر: الآية 4 ]، وقوله: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ . [سورة طه : الآية 7 ]

فجاء ابن هشام ، واعتنق مذهب البصريين، حيث يقول: " التحقيق أن من حذف الجواب مثل " من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله ءلات "؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أو جد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت؛ ومثله: " وإن تجهر بالقول " ؛ أي فاعلم أنه غني عن جهرك " فإنه يعلم السر "، و" إن يكذبوك " أي: فتصبّر " فقد كذبت رسل من قبلك "، "﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 140 ] أي: فاصبروا ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 140 ]، ﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [سورة النور: الآية 21 ] أي يفعل الفواحش والمنكرات ﴿ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ﴾ [سورة النور: الآية 21 ] ، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة المائدة: الآية 56 ] أي: يغلب ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [سورة المائدة: الآية 56 ] . [1]

## 38 – هل ينوب غير المفعول به مع وجوده عند بناء الفعل للنائب؟

ذهب البصريون إلى منع إنابة غير المفعول به مع وجوده، وأجاز ذلك الكوفيون[2] مستدلين بعدد من الأدلة منها: قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الجاثية: الآية 14 ] ، في قراءة أبي جعفر[3] ببناء " يجزي " للنائب،

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 328

(2) – ينظر: الارتشاف، 2 / 194، والهمع، 265/2.

(3) – هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، كنيته أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، (ت 130هـ).ينظر: البدور الزاهرة ، 37 ، وكشف الضياء، 168.

ونصب " قوماً " فقد ناب الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل مع وجود المفعول به " قوماً "، وقراءة عاصم ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء: الآية 88] ،بنون واحدة بعدها جيم مشددة أي : النجاء[1].

كما استشهدوا بقول الشاعر: [2]

[الوافر ]

**134- ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا**

فظاهره أنه أقيم المجرور وهو (بذلك) وترك المفعول المسرح وهو ( الكلاب)، لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يلتفت إليها، أو على أن يكون(الكلاب) منصوباً بـــ(ولدت) فلا يكون لـــ(سب) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور، ويكون(جرو كلب) منادى محذوفاً منه حرف النداء، كأنه قال: ولو ولدت القفيرة الكلاب – يا جرو كلب – لسب بذلك الجرو. [3]

فقد أناب الشاعر الجـــار والمجرور " بذلك " مناب الفاعل مع وجود المفعول به " الكلابا ".

وموقف ابن هشام هو اعتناقه مذهب البصريين، فقد قال في مغنيه معلقا على قول جرير:

[ البسيط]

**135- هو الخليفة فارضَوْا ما رَضِي لكم .....**

فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف في " رَضِي " وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده؛ لأنه مبهم".[4]

---

(1) – قلائد الفكر، 92.

(2) – هو جرير بن عطية الخطفي، عمّر نيفاً وثمانين سنة ( 28 – 110 هـــ)، ينظر: وفيات الأعيان، 321/1، ومعجم الشعراء، 399/1.

(3) – ينظر : شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور الإشبيلي، 1/ 537، 538.

(4) – ينظر: المغني، 2 / 352.

39 – وافق ابن هشام البصريين في أن " أَنْ " المخففة من الثقيلة تنصب الاسم، وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً، وربما ثبت في الشعر ضرورة، واشترطوا في خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم، فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قول الشاعر: [1]

[ المتقارب ]

136- **بأنْك ربيع وغيث مريع وأنْك هناك تكون الثمالا**[2]

وواضح أن اسم " أنْ " المخففة مذكور في الكلام في الموضعين، ومجيء خـــبر " أن " المخففة مفرداً في الموضع الأول، وجملة في الموضع الثاني.

وأما الكوفيون فيمنعون ذلك كله ".

**40 – هل يصح إبدال النكرة من المعرفة؟**

مسألة اختلفت فيها كلمة النحويين بين مانع ومجوز، فذهب البصريون[3]، وعلى رأسهم سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6] وغيرهم إلى جواز ذلك دون اشتراط أن تكون النكرة موصوفة أو تكون من لفظ المبدل منه.

وأما الكوفيون[7] فيجوزون ذلك بشرط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [سورة الشورى: الآية 52 ].

أما ابن هشام فذهب مذهب البصريين المجوزين إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراط شيء، فقد قال في المغني متحدثا عما افترق فيه عطف البيان عن البدل: " الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري إن "

---

(1) – صاحبته: جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ينظر: حاشية الأمير على المغني ، 30/1 .

(2) – ينظر: المغني، 1 / 78.

(3) – ينظر: البحر المحيط، 15/2، الارتشاف، 2 / 620.

(4) – ينظر: الكتاب، 1 / 441.

(5) – ينظر: المقتضب، 66/1 ، والأصول، 46/2.

(6) – ينظر: الأصول، 2 / 46، 47.

(7) – ينظر: الارتشاف، 620/2.

﴿ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 97 ] عطف على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 97 ] فسهو، وكذا قال في ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن ﴾ [سورة سبأ: الآية 46 ] " إن" ﴿أَن تَقُومُوا﴾ [سورة سبأ: الآية 46 ] عطف على " واحدة "، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو ﴿ إلى صراطٍ مستقيم صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [سورة الشورى: الآية 52 ،53 ] ، ونحو ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [سورة العلق : الآية 15 ، 16 ][1].

كما نراه يؤكد موقفه هذا في موضع آخر، وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً ﴾ [سورة الهمزة: الآية 1 ،2 ]، إن الصواب أن " الذي " بدل أو صفة مقطوعة بتقدير " هو "، أو أذم، أو أعني – هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش. [2]

41 – أعرب البصريون ما بعد حرف التفسير " أي " في نحو قولك: عندي عسجد أي ذهب، عطف بيان على ما قبله، أو بدلاً، ويمتنع أن يكون عطف نسق.

وهو ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني حيث يقول: " أَيْ " بالفتح والسكون على وجهين: حرف لنداء البعيد أو القريب، أو المتوسط على خلاف في ذلك، قال الشاعر[3]:

[ الطويل]

**137–ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديرُ**

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 99.

(2) – ينظر: المغني ، 2 / 235.

(3) – قائله : أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، من أهل المدينة، أقام بمصر واشتهر بقصته مع عزة بنت جميل الضميرية في الحب، وكان عفيفا في حبه ،ويعرف بـ(كثير عزة )، ( ت 105 هـ ) ، ينظر: معجم الشعراء، 224/4.

وفي الحديث: " **أيْ ربِّ** " [1]، وقد تمد ألفها .

وحرف تفسير تقول:( عندي عسجد أي ذهب)، و(غضنفر أي أسد)، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل ، لا عطف نسق، خلافا للكوفيين ".[2]

42 – رأى ابن هشام أن " إذن " الناصبة للمضارع لابد أن تتصدر الجملة، وهو ما ذهب إليه البصريون من قبل.

جاء في المغني " شروط عمل إذن– المسألة الرابعة: في عملها وهو نصب المضارع، بشـــرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم، أو بلا النافية ".[3]

43 – اختار ابن هشام رأي سيبويه[4]في أن " عسى " في نحو: " عساك، وعساه " تجري مجرى لعل، وذكر في ذلك ثلاثة مذاهب – ضعفها كلها إلا مذهب سيبويه، وهو ما يعني موافقته إياه، حيث يقول: " ...إن في مثل هذا التعبير ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مُجرى (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت ( لعل) مُجراها في اقتران خبرها بـــ( أن)، قاله سيبويه:

والثاني: أنها باقية على عملها عمل (كان)، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش".[5]

ثم يورد عليه اعتراضين، كما اعترض كذلك على المذهب الثالث، وسكت عن مذهب سيبويه، وهذا دليل على أنه ارتضاه وقبله.

**44 – هل تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة؟**

ذهب الكوفـــيون على أن " هذا " وما أشبهه من أســـماء الإشـــارة يكون بمعنى " الذي "، والأسماء الموصولة نحو: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة

---

(1) – هناك عدد كبير من الأحاديث ورد فيها هذا اللفظ، ينظر: مثلا صحيح البخاري، كتاب المظالم،268/1 وغيره.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 139.

(3) – المصدر نفسه، 1 / 64.

(4) – ينظر : الكتاب ، 3/ 158 و 2 / 375 .

(5) – المصدر نفسه، 1 / 244.

البقرة: الآية 85 ] ، والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم " فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره، وتقتلون: صلة هؤلاء، وكذلك الحال في قوله تعالى:﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [سورة طه : الآية 17 ] والتقدير فيه: ما الذي بيمينك؟ فـــ" ما " مبتدأ، وتلك: خبره، " وبيمينك " صلة لـــ" تلك ".

واستدل الكوفيون على صحة مذهبهم إضافة إلى الآيات القرآنية، استدلوا بالشواهد الشعرية، منها: [1]

[ الطويل]

**138- عدس ما لعباد عليكِ إمارة نجوت وهذا تحملين طليق**

يريد: والذي تحملين طليق، فدل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

وأما البصريون فمنعوا ذلك تمسكاً بالأصل، إذ أن أسماء الإشارة ما وضعت إلا للدلالة على الإشارة، أما (الذي) وسائر الموصولات فليست في معناها، فينبغي ألا تحمل عليها " [2].

**45 – ما الذي عمل النصب في المفعول به؟**

يرى البصريون ومعهم ابن هشام أن الفعل وحده عمل النصب في المفعول، بحجة أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل، فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً "[3].

46 – وافق ابن هشام البصريين في اشتراطهم زيادة " من " أن تكون في سياق كلام منفي، والمجرور نكرة خلافاً للكسائي الذي خرّج حديث الرسول ﷺ " **إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون** " قال ابن هشام: " وتخريج الكسائي

---

(1) – القائل: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري البصري ،ينظر: تحقيق المغني لبركات هبود، 106/2.

(2) – ينظر: الإنصاف، 2 / 717، الارتشاف، 2 / 106.

(3) – الإنصاف، 1 / 78.

الحديث على زيادة " من " في اسم " إن " يأباه غير الأخفش من البصريين، لأن الكـــلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعـــنى أيضاً يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس ".[1]

**47 – ماذا تسمى اللام الداخلة في سياق " إن " المخففة؟**

رأى سيبويه وجل النحويين من بعده أن اللام الداخلة في سياق " إن " المخففة، هي لام الابتداء، أفادت توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، كما أفادت الفـــرق بين " إنْ " المخففة من الثقيلة، و " إن " النافية.

ورأى الكوفيون أن هذه اللام أتت بمعنى " إلاَّ " وأن " إنْ " قبلها نافية مستدلين بقول الشاعر:

[ البسيط]

**139- أمسى أبان ذليلاً بعد عزته ومَا أبان لَمِنْ أعلاج سودانِ** [2]

فقوله: " ومَا أبان لَمِنْ " فقد جاء باللام مفيدة للاستثناء لأن المراد " إلا من أعلاج ".

وما يعنيني من ذلك موقفُ ابن هشام من هذين الرأيين، فالذي يبدو منه أنه وافق البصريين في رأيهم؛ لأنه وصف رأي الكوفيين بالزعم فقال: " وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى " إلا " وأنَّ " إنْ "قبلها نافية ".[3]

**48 – ما إعراب الضمير المنفصل التالي للوصف العامل؟**

البصريون يعربونه فاعلاً لذلك الوصف.

وأما الكوفيون[4]فيوجبون رفعه على الابتداء.

وقد وافق ابن هشام أصحابه البصريين حيث يقول: " فإن قلت " أقائم أنت "

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 87.

(2) – هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 348.

(4) – ينظر: همع الهوامع، 2 / 6.

فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية...

ثم دافع بقوة عن رأي البصريين بالقول: " إنما انفصل الضمير مع الوصف في نحو " أقائم أنت " لئلا يجهل معناه؛ لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل؛ فإنه يكون بارزاً؛ كقمتُ أو قمتَ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل؛ ولأن المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مسدّ واجب الفصل، وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾ [سورة مريم: الآية 46 ] ، وقول الشاعر: [1]

[ الطويل]

**140- خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع**

فإن القول بأن الضمير مبتدأ؛ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقولُ بذلك في البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد "[2].

## 49 – هل يصح وقوع عطف البيان في النكرات؟

يرى البصريون منع ذلك، وأعربوا " جنت عدن " في قوله سبحانه: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ [سورة ص: الآية 49، 50 ] أعربوها: بدلاً من " لحسن مآب "، وقد وافق ابن هشام البصريين في ذلك، حيث يقول: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ إن " جنت " بدل، أو بيان، والثاني يمنعه البصريون، لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة، لأن عَدْناً علم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ ﴾ [سورة مريم: الآية 61 ] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق؛ إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع؛ وإنما " عَدْن " مصدر عَدَن، فهو نكرة، والتي في الآية

---

(1) – لم ينسب إلى قائل معين.

(2) – ينظر: المغني، 2 / 214.

بدل لا نعت ".[1]

50 – اختلف نحاة البصرة والكوفة في الألف من كلمة " أنا " فذهب البصريون إلى أنها زائدة لأجل بيان الحركة، بينما ذهب الكوفيون إلى القول بأنها من أصل الضمير لا أنها زائدة، فالضمير عندهم " أنا " بتمامها، فهو ضمير منفصل مبني على السكون.

وابن هشام وافق البصريين في ذلك حيث رأى أن الألف التي في " أنا " إنما هي لبيان الحركة، وليست من أصل الضمير، يقول: " ... ولا الألف التي تُبيَّن بها الحركة في الوقف، وهي ألف " أنا " عند البصريين[2] ، هذا وقد نزل القرآن الكريم باللغتين؛ فقد قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس[3] بإثبات الألف بعد النون وصلاً ووقفاً في كلمة ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: الآية 38 ]، وقرأ الباقون بحذفها وصلاً [4]، وأصل ( لكنا) لكن أنا ، بدليل قراءة الحسن البصري (لكن أنا هو الله ربي) بسكون النون مخففة وزيادة لفظ ( أنا ) على الأصل[5].

**51- ( ليت ) حرف تمن – فما عمله ؟**

ذكر ابن هشام أن عمل ( ليت ) هو نصب الاسم ورفع الخبر، ثم قال: قال الفرّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما معاً كقوله : [6]

[ الرجز ]

**141 – يا ليت أيام الصبا رواجعاً** ..... [7]

---

(1) – المغني، 2 / 157.

(2) – نفسه، 1 / 516.

(3) – هو : محمد بن متوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري المعروف بـ( رويس )، مقرئ حاذق وضابط مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي، ( ت 238 هـ ) ، ينظر: البدور الزاهرة، 42، وكشف الضياء، 173.

(4) – ينظر : البدور الزاهرة ، 279 .

(5) – المصدر نفسه ، 550 .

(6) – القائل : رؤبة بن العجاج ، شاعر من بني تميم، وهو من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي 145 هـ، ينظر معجم الشعراء، 265/2.

(7) – المغني ، 413/1 .

وقد خرّجه سيبويه على حذف الخبر، وقال الأعلم: " ... والشـــاهد فيه نصب ( رواجعاً ) على الحال، وحذف الخبر"[1]، وكذلك فعل ابن هشام، وتعبيره يدل على بصريته، قال: " والأول عندنا محمول على حذف الخبر " [2].

## من موافقات ابن هشام للكوفيين

1 – ينكر الكوفيون وجود " أن " المفسرة، وإلى ذلك ذهب ابن هشام في كتابه المغني حيث يقول: " وعن الكوفيين إنكار " أن " التفسيرية ألبته، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: " كتبتُ إليه أن قم " لم يكن " قم " نفس " كتبت " كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي: ذهب؛ ولهذا لو جئت بـــ" أي " مكان " أن " في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع ".[3]

والجدير بالذكر أن هذا التوجيه الذي ذكره ابن هشام مبني على أن ما بعد (أن) تفسير لنفس ما قبلها، مع أن مَن قال بالتفسيرية لم يقل ذلك؛ وإنما المراد أن مضمون ما بعدها مفسر لمعمول ما قبلها، إما مذكوراً نحو: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [سورة طه: الآية 38 ، 39 ] ، أو مقدراً نحو " كتبت إليه أن قم " أي: كتبت إليه شيئاً هو: قم ".[4]

### 2 – مجيء " أن " المفتوحة المخففة شرطية

اختلف النحاة في جواز ذلك أو منعه، فذهب الكوفيون[5] إلى أنَّ " أَنْ " تكون للمجازاة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [سورة البقرة: الآية 282 ]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة:

---

(1) – ينظر النحو وكتب التفسير، 1232/2.

(2) – المغني ، 1 / 413.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 79.

(4) – ينظر: حاشية الدسوقي على المغني، 1 / 31.

(5) – ينظر: البحر المحيط، 1 / 118، الهمع ، 4 / 148.

الآية 267 ] ، وغير ذلك من الآيات الكريمات، كما استدلوا بقول الشاعر[1]:

[ الطويل]

**142- أتغضب أنْ أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم**

ومنع[2]البصريون مجيء " أن " للمجازاة، وأولوا الشواهد التي استدل بها الكوفيون بما يتماشى مع مذهبهم، فقالوا: إن " أنْ " فيها للمصدرية، أو غيرها.

أما ابن هشام فقد رجح مذهب الكوفيين لأمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾[3] [سورة البقرة: الآية 282 ] ، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [4] [سورة المائدة: الآية 2 ][5] و ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً مُّسْرِفِينَ﴾ [6] [سورة الزخرف: الآية 5 ] [7]وقد روي البيت السابق بفتح همزة " أن " وكسرها.

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول الشاعر[8]:

[ البسيط ]

**143- أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فان قومي لم تأكلهم الضبع**

الثالث: عطفها على " إن " المكسورة في قول الشاعر[9]:

---

(1) - قائله : الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة ،ولد 18 هـ، ( ت 110 هـ)، ينظر: معجم الشعراء، 92/6 ، وشرح أبيات المغني ، 117/1.

(2) - ينظر: البحر المحيط، 1 / 301، والجني الداني، 241.

(3) - قرأ حمزة الزيات بكسر الهمزة ، والباقون بفتحها ، ينظر: البدور الزاهرة، 113.

(4) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة ، والباقون بفتحها، ينظر: البدور الزاهرة، 152.

(5) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة والباقون بفتحها ، ينظر : البدور الزاهرة، ص152.

(6) - كسر الهمزة نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف العاشر، وفتحها الباقون، ينظر: البدور الزاهرة ،400.

(7) - كسر الهمزة نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف العاشر، وفتحها غيرهم ، المصدر نفسه، 400.

(8) - قائله: العباس بن مرداس، شاعر وفارس من مضر، أدرك الإسلام وأسلم، أمه الخنساء، الشاعرة المعروفة.

(9) - مجهول القائل، ينظر : المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية، 248/3.وكذلك: شرح أبيات المغني، 179/1.

[ البسيط ]

**144- إما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر**

الرواية بكسر " إن " الأولى، وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ".[1]

3 – يرى الكوفيون أن لام الطلب حذفت قبل فعل الأمر في نحو " قم، واقعد " وأن الأصل " لتقم، ولتقعد " فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة ".

فذهب ابن هشام إلى هذا الرأي، وتابع الكوفيين في أن الفعل ماضٍ ومضارعٌ فقط، وأن الأمر فرع عن المضارع المصحوب بلام الطلب التي حذفت للتخفيف في مثل ( قم ،واقعد) وتبعها حرف المضارع، يقول: " وزعم الكوفيون وأبو الحسن: أن لام الطلب، حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، واقعد، وأن الأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، **وبقولهم أقول**؛ لأن الأمر معنىً؛ حقه أن يؤدَّى بالحرف؛ ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف "ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله [2]:

[ الخفيف ]

**145- لتقم أنت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا** [3]

كما استدل ابن هشام لهذا الرأي بعدد من الأدلة والشواهد؛ منها قراءة جماعة[4]﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ [سورة يونس: الآية 58 ] والحديث الشريف " **لتأخذوا**

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 84.

(2) – مجهول القائل، ينظر : شرح أبيات المغني ، 344/4.

(3) – فقد جيء بلام الأمر مصرحا بها مع فعل ( تقم ) ،وفي ذلك دلالة على حذفها تخفيفا مع ( قم) وما شاكلها.

(4) – قرأ رويس بتاء الخطاب في ( فلتفرحوا ) ، ينظر : البدور الزاهرة، 224 ، كما قرأ الحسن بتاء الخطاب كذلك، المصدر نفسه ، 540.

**مصافكم** " [1][2].

فالأمر عند ابن هشام معنى، من حقه أن يؤدى بالحرف مضافاً إلى الفعل المضارع، مثل النهي الذي يؤدى بإضافة أداة النهي (لا) إلى الفعل المضارع، لذلك اتفق ابن هشام مع الكوفيين في أن الأمر يكون بإضافة لام الأمر (الحرف) إلى المضارع. [3]

وقد أفاض أبو البركات الأنباري في الكلام على هذا الموضوع في المسألة الثانية والسبعين من كتابه ( الإنصاف في مسائل الخلاف) وأتى بحجج الفريقين في الموضوع. [4]

هذا وتجدر الإشارة أن ابن هشام كان قد تابع البصريين في تآليفه كالقطر، ورأى أن فعل الأمر مبني على السكون، ولكن يبدو أن رأيه تطور واقتنع برأي الكوفيين في آخر كتبه تأليفاً وهو المغني، قال في شرح القطر " بينت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضرب، واذهب "[5].

وقال في شرح الشذور: " الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحدٌ هو فعل الأمر؛ وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه "[6].

وكذلك صرح في أوضح المسالك بالقول " الأمر، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه فنحو " اضرب " مبني على السكون، ونحو " اضربا " مبني على حذف النون، ونحو: اغز مبني على حذف آخر الفعل ".[7]

4 – يرى البصريون أن " أم " المنقطعة تأتي بمعنى " بل " والهمزة جميعاً – وخالفهم الكوفيون ذاهبين إلى جواز مجيء " أم " للإضراب مجرداً عن الاستفهام.

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، 1 / 342 ، وشرح التصريح على التوضيح، 55/1.

(2) – ينظر: مسند الإمام أحمد، 5 / 342.

(3) – ينظر: نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، 49.

(4) – ينظر: الإنصاف 2/ 524.

(5) – شرح القطر، 31.

(6) – ينظر: شرح الشذور، 103.

(7) – ينظر: أوضح المسالك، 1 / 37.

وقد رجح ابن هشام رأي الكوفيين حيث قال متحدثا عن " أم " ( ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها بمعنى " بل " والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، **والذي يظهر لي قولهم**، إذ المعنى في نحو﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [سورة الرعد: الآية 16 ] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [سورة الرعد: الآية 16 ] ونحو: ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النمل: الآية 84 ]، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم﴾ [سورة الملك : الآية 20 ] ، وقوله: [1]:

[ البسيط]

**146-أني جزوا عامراً سوأى بفعلهم  أم كيف يجزونني السوأى من الحَسَنِ**

**147-أم كيف ينفع ما تُعْطِي العَلوقُ به  رِئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ )** [2]

هذا الكلام يضرب لمن يعد بالجميل و لا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده[3].

قال عنه الزجّاجي في ( أماليه الصغرى) : " هذا البيت مثل يضرب لكل من يعد بلسانه كل جميل، و لا يفعل منه؛ لأن قلبه منطوٍ على ضده ، كأنه قيل: كيف ينفعني قولك الجميل، إذا كنت لا تفي به ؟!

وأصله أن العلوق هي الناقة التي تفقد ولدها بنحر أو موت، فيسلخ جلده ويحشى تبناً أو حشيشاً، ويقدم إليها لترأمه، أي لتعطف عليه ويدر لبنها فينتفع به"[4] .

**والشاهد** فيه هو " أم كيف ؟ ..... أم كيف؟.

حيث جاءت ( أم ) هنا بمعنى ( بل) فقط مجردة من الاستفهام؛ لدخولها على

---

(1) - قائله : أفنون التغلبي ، وهو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، شاعر جاهلي، يمانيّ الأصل، (ت 60 ق.هـ)، ينظر : المعجم المفصل ،221/8.

(2) - المغني : 98/1 .

(3) - المصدر نفسه، 98/1.

(4) - شرح أبيات المغني ، 246/1.

اسم الاستفهام وهو ( كيف) ، ولا يدخل استفهام على استفهام في اللغة العربية ،وفي هذا دليل على رجحان مذهب الكوفيين.

5 – هل يقع الفعل الماضي حالاً بدون قد؟

اختلف النحاةُ في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً بدون " قد " فأوجب البصريون[1] عدا الأخفش دخول " قد " على الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت الواقعة حالاً، سواء أكان دخولها ظاهراً أم مقدراً، فالأولى نحو: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [سورة البقرة: الآية 246 ] والثانية نحو: ﴿هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [سورة يوسف: الآية 65 ]، وقوله سبحانه: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء: الآية 90 ] .

وإنما اشترطوا دخول " قد " لأن الحال هو الشيء الحاضر، والماضي منقطع؛ فإن جيء بـــ" قد" جاز،لأن " قد " تقرب الماضي من الحال فيجري مجرى الحاضر.

وأما الكوفيون[2]عدا الفراء فذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون " قد " مستدلين بالسماع والقياس، من ذلك قول الله سبحانه: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [سورة البقرة: الآية 28 ]، وقوله: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [سورة النساء: الآية 90 ]؛ فإن الفعلين الماضيين " كنتم، حصرت " حالان، ولم تأت معهما " قد "[3]، واستدلوا بالقياس فقالوا: إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: " مررت برجل قعد " فينبغي جواز أن يقع حالاً للمعرفة نحو " مررت بالرجل قعد " وكذلك إذا جاز أن يقام الفعل الماضي

---

(1) – ينظر: المقتضب، 4 / 402، الإنصاف، 252/1.

(2) – ينظر: شرح المفصل، 2 / 67، شرح الكافية، 1 / 213.

(3) – لعل ما يقوي مذهبهم قراءة متواترة هي قراءة يعقوب الحضرمي بنصب التاء منونة من كلمة ( حصرت) وكذلك قراءة شاذة هي قراءة الحسن البصري، ينظر : البدور الزاهرة ، 144.

مقام المستقبل كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[سورة المائدة: الآية 116 ] أي " يقول جاز أن يقام مقام الحال[1].

وموقف ابن هشام هو أنه وافق الكوفيين قائلاً: " إن الأصل عدم التقدير، ولا سيما فيما كثر استعماله ".

وكذلك في وصفه رأي البصريين بالزعم عندما يقول: " زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لابد معه من " قد " ظاهرة؛ نحو ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ ﴾ [سورة الأنعام: الآية 119 ] أو مضمرة نحو: ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [سورة الشعراء: الآية 111 ]، ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، وخالفهم الكوفيون ".[2]

6 – وافق ابن هشام الكوفيين في إجازتهم الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله، والمضاف إليه المفعول اعتماداً على قراءة طعن فيها البصريون، وهي قراءة ابن عامر[3]– ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [سورة الأنعام: الآية 137 ][4] فقال: " **زعم كثير من النحويين** أنه لا يفصل بين المتضافين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع.. " ثم أخذ في تعدادها.

7 – يرى الكوفيون أن من المعاني التي تفيدها " إلى" المعية، وقد ذهب ابن هشام هذا المذهب حيث يقول في تعداده للمعاني التي يأتي عليها حرف الجر " إلى" " له ثمانية معان:.... والثاني: المعية، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون..".[5]

---

(1) – ينظر: الإنصاف، 254/1.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 272، 2 / 312.

(3) – هو : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله اليحصبي، أسن القراء السبعة وأعلاهم سنداً ، ولد سنة ( 21 هـ ) وتوفي بدمشق (118 هـ)، ينظر: البدور الزاهرة ،ص21 ، وكشف الضياء ،136.

(4) – فقد قرأ ابن عامر بضم الزاي في ( زين ) وكسر يائه ، ورفع لام ( قتل ) ، ونصب دال ( أولادهم) وخفض همزة ( شركاؤهم ) ،ينظر : البدور الزاهرة، 178.

(5) – ينظر: المغني، 1 / 137.

8 – خالف ابن هشام البصريين الذين يرون أن حرف الجر " الباء " لا يكون بمعنى " عن "، وتأولوا قوله تعالى ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: الآية 59 ] على أن الباء للسببية، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك – يقول ابن هشام في المغني " والتاسع: المجاوزة كعن؛ فقيل: تختص بالسؤال نحو: " فسئل به خبيراً " بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ ﴾ [سورة الأحزاب: الآية 20 ] .

وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى ﴿ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم ﴾ [سورة الحديد: الآية 12 ] ، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ ﴾ [سورة الفرقان: الآية 25 ] ..... وتأول البصريون " فسئل به خبيراً " على أن الباء للسببية، **وزعموا أنها لا تكون بمعنى " عن " أصـــلاً، وفيه بعد؛** لأنه لا يقتضـــي قولُك " سألت بسببه " أن المجرور هو المسؤول عنه ".[1]

9 – وافق ابن هشام الكوفيين الذين يذهبون إلى أن مدة الاستقبال في المضارع المقرون بالسين ليست بأضيق منها مع " سوف " حيث يقول عند حديثه عن السين المفردة " ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف **خلافاً للبصريين**".[2]

**10 – هل لـ" كلا " معنى غير الردع والزجر؟**

ذهب البصريون إلى أن " كلا " حرف معناه الردع والزجر دائماً، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك.

بينما رأى الكوفيون أن لها معاني أخر كأن تكون بمعنى " حقاً " مثلا:

وقد ذهب ابن هشام مذهب الكوفيين حيث يقول: " كلا.... هي عند سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجاج، وأكثر البصريين: حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت " كلا " في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 174.

(2) – المصدر نفسه، 1 / 222.

التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر"[1].

11 – " أو " حرف عطف، الأصل فيه دلالته على التخيير أو الإباحة، وقد ذكر له المتأخرون اثني عشر معنى منها:

إفادته الجمع المطلق كالواو، قال ذلك الكوفيون، وتبعهم ابن هشام ،حيث جعل من معاني " أو " إفادته مطلق الجمع، وقد ذكر أدلة الكوفيين في ذلك بقوله " والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي، واحتجوا بقول الشاعر[2]:

[ الطويل]

**148– وقد زعمت ليلى بأنيَ فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها "[3]**

وواضح أن " أو " في البيت حرفُ عطف يفيد الجمع كالواو والشاعر لا يريد الإبهام هنا، وإنما يريد أن يقول: إن جزاء التقوى والفجور عائدٌ إلى نفسي أنا لا إلى غيري، ثم إن ابن هشام لم يذكر رأي البصريين في ذلك؛ لأنه لا يرى رأيهم.

**12 – هل لضمير الفصل محلٌ من الإعراب؟**

اختلف البصريون والكوفيون في ضمير الفصل أو العماد هل له محل من الإعراب أو ليس له محل؟

فذهب البصريون إلى القول بأنه حرف لا محل له من الإعراب أتي به لمجرد التوكيد. [4]

بينما ذهب الكوفيون إلى القول بأنه اسم شأنه شأن الضمائر الأخرى، وأن له محلا من الإعراب.

وقد رأينا ابن هشام يذهب مذهب الكوفيين واصفا قول البصريين بالزعم حيث

---

(1) – المغني، 1 / 292.

(2) – قائله : توبة بن الحمير ( ت 85 هـ ) ينظر: فوات الوفيات والذيل عليها، 259/1.

(3) – ينظر: شرح المفصل، 1 / 108، المغني، 1 / ،121 ، وشرح أبيات المغني، 23/2.

(4) – ينظر: شرح المفصل، 1 / 108.

يقول: " زعم البصريون أنه لا محل له "[1].

13 – ما حكم الظروف المبهمة إذا أُضيفت إلى الجملة ؟

الظروف الزمانية المبهمة المحمولة على " إذا " و " إذ " تضاف إلى الجملتين الاسمية كقوله تعالى:﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ [سورة غافر: الآية 16 ] وكقوله:﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [سورة الذاريات : الآية 13 ]، وتضاف إلى الجملة الفعلية كقوله سبحانه: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية 119 ].

ولكن إضافتها إلى الفعلية أكثر.

إذا كان المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني بناء أصليا، أو عارضا، فإن الراجح فيه البناء، أما إذا كان المضاف إليه فعلاً معرباً، أو جملة اسمية فقد أوجب البصريون[2]فيه الإعراب؛ لأنه المشهور من كلام العرب.

وأما الكوفيون فقد أجازوا الوجهين: الإعراب والبناء مستدلين بقراءة نافع المدني ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [سورة المائدة: الآية 119 ] – ببناء " يوم " على الفتح على الرغم من إضافته إلى " فعل مضارع " ينفع ".

وما يعنيني هنا موقف ابن هشام من هذين الرأيين؛ فقد انتصر للكوفيين وأيدهم فيما ذهبوا إليه حيث يقول في المغني[3]: فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ " بفتح "يوم" وقراءة غير أبي عمرو[4]وابن كثير[5] ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة الانفطار: الآية 19 ] ، بالفتح، وأما ابن كثير المكي

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 146.

(2) – ينظر: الارتشاف، 2 / 522، أوضح المسالك، 3 / 136، المغني، 2 / 170.

(3) – ينظر: المغني، 2 / 169.

(4) – سبقت ترجمته، ص35.

(5) – سبقت ترجمته، ص71.

وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي فقد قرأوا برفع الميم من كلمة ( يوم ) [1].

وقال: [2] [ الطويل]

**149- إذا قلتُ هذا حين أسلو يهيجني نسيمُ الصَّبا من حيث يطَّلع الفجرُ**[3]

وقال آخر: [4]

[ الوافر]

**150- ألم تعلمي يا عمــرَكِ الله أنَّني كريم على حينَ الكرامُ قليلُ** [5]

**151- وأنِّيَ لا أَخْــزَى إذا قيل مملقٌ سخيٌّ وأخزى أن يقال بخيلُ**

رويا بالفتح ".[6]

15 - رجح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون في مسألة جملة البسملة حيث عدها البصريون اسمية على تقدير " ابتدائي باسم الله " وعدها الكوفــيون فعلية، على تقديــر " أبدأ باسم الله " يقول في المغني: " الثامن: جملة البسملة، فإن قدر ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو ابدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً، ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدر باسم الله أقرأ، باسم أحل، باســم الله أرتحل، ويؤيده الحديث " **باسمك ربي وضعت جنبي** ".[7]

وقد أكد ابن هشام موقفه المؤيد للكوفيين بأن الجار والمجرور في البسملة متعلقان بفعل محذوف وليــس باســم كما يرى البصريون بقوله عند ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور " لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو

---

(1) - ينظر : البدور الزاهرة ، 473.

(2) - قائله : أبو صخر الهذلي .

(3) - والشاهد فيه : مجيء ( حين ) زمانا مضافا إلى فعل معرب ( أسلو ) ،فبني على الفتح جوازا خلافا للبصريين.

(4) - قائله : مبشّر بن الهذيل.

(5) - والشاهد فيه : مجيء ( حين ) زمانا مضافا إلى الجملة الاسمية ( الكرام قليل)، فبني على الفتح جوازا خلافا للبصريين.

(6) - ينظر: المغني ، 170/2.

(7) - ينظر: المغني، 2 /10، وصحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، 2 / 572.

ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه.....

ثم قال " ومثال التعلق بالمحذوف:﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ﴾ [سورة الأعراف: الآية 73 ] بتقدير: وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله: ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ [سورة النمل: الآية 12 ] ، ففي وإلى متعلقان باذهبْ محذوفاً :﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ [سورة البقرة: الآية 83 ] أي وأحسنوا بالوالدين إحسانا﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [سورة يوسف : الآية 100 ] ؛ مثل: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً ﴾ [سورة العنكبوت : الآية 8 ] ؛ ومنه باء البسملة "[1].

16 – يذهب ابن هشام مذهب الكوفيين الذين يجيزون دخول ( أل ) الموصولة على الاسم الظاهر مخالفاً بذلك البصريين الذين يمنعون ذلك[2]، حيث قال في المغني متحدثاً عن ( أل ) :" تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل والصفات المشبهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل "[3].

ويبدو أنَّ ابن هشام قال بضعف دخول ( أل ) على الصفة المشبهة في كتابه المغني فقط؛ لأن له رأيا مخالفا في تآليفه السابقة، فنراه في شرح القطر مثلاً لا يمانع دخـــول " أل " الموصولة على الصفة المشبهة فقال: " وإنما تكون " أل " موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضَّارب واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن "[4].

كما أكد هذا الرأي عند شرحه لقول ابن مالك[5] في الألفية:

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 78.

(2) – ينظر: الانصاف، 2 / 722.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 103.

(4) – ينظر: شرح القطر، 102.

(5) – هو: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، المولود سنة 600 هـ ، ( ت 672 هـ)، وتمام بيته: ( **وكونها بمعرب الأفعال قـل)**

[ الرجز ]

**152- وصفة صريحة صلة " أل "** .....

فقد عاد ومثل للصفة الصريحة بضارب ومضروب وحسن "[1].

**17 – من معاني الباء المفردة المجاوزة**

الباء هي حرف يؤتى به لعدة معان منها:-

المجاوزة لـــ" عن " نحو : ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ [سورة الفرقان: الآية 59 ] ، بدليل قوله سبحانه ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾ [سورة الأحزاب: الآية 20 ]، وهذا هو ما رآه الكوفيون، وقد ارتضاه ابن هشام الذي اعتبر تأويل البصريين للآية الكريمة بعداً وتعسفاً، لأن المجرور بالباء هو المسئول عنه، فقد قال " وتأول البصريون ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [سورة الفرقان : الآية 59 ]، على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى"عن" أصلاً، وفيه بعد؛ لأنه يقتضي قولك "سألت بسببه" أن المجرور هو المسئول عنه".[2]

**18 – هل يجوز منع صرف ما ينصرف ؟**

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في إجازة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، فذهب الكوفيون إلى الجواز عند الضرورة ومنع ذلك البصريون[3].

أما الكوفيون فاحتجوا بكثرة مجيء ذلك في الشعر العربي من ذلك قول الشاعـــر: [4]

[ الكامل]

**153- طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلةُ النفوس غدورُ**

فترك صرف " شبيب " وهو منصرف في الأصل.

---

(1) – ينظر: أوضح المسالك، 1 / 165.

(2) – ينظر: المغني، 1 / 174.

(3) – ينظر: أوضح المسالك، 4 / 137.

(4) – قائله : الأخطل غياث بن غوث، أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم، جرير والفرزدق والأخطل،ولد عام 19 هـــ وتوفي 90 هـــ ، ينظر: معجم الشعراء ، 133/4.

وقول حسان بن ثابت: [ الكامل]

**154- نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنينَ يوم تواكلِ الأبطال**

فترك صرف " حنين " وهو منصرف في الأصل.

وقد استدل البصريون لمذهبهم بالقول: إن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان مؤديا إلى اللبس بين المنصرف وغير المنصرف "[1].

وما يهمني هنا موقف ابن هشام من هذين الرأيين، فقد رأيناه يوافق الكوفيين، ويجيز منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، قال في أوضح المسالك : " وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف وأباه سائر البصريين واحتج عليهم بنحو قول بيت الأخطل السابق:

[ الكامل]

**155 - طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلةُ النفوس غــدورُ** [2]

وقد تناول هذه المسألة أبو حيان حيث قال " وأما منع صرف ما ينصرف فذهب أكثر البصريين وأبوموسى الحامض[3]من الكوفيين إلى أنه لا يجوز، وذهب معظم الكوفيين وأبوعلي إلى جوازه في الضرورة ".[4]

## 19 - هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا ؟

يرى الكوفيون أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة محدودة نحو قولك " قعدت يوماً كله، وقمت ليلة كلها ".

وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق -

---

(1) - ينظر: الإنصاف، 2 / 493، البحر المحيط، 3 / 83.

(2) - ينظر: أوضح المسالك، 4 / 137.

(3) - هو : أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض، كان نحوياً مذكورا بارعا مشهورا ،من نحاة الكوفة، أخذ عن أبي العباس أحمد ثعلب، وألف كتبا منها :( غريب الحديث، وخلق الإنسان والوحوش والنبات) ،( ت 305 هـ )، ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، 214.

(4) - ينظر: الارتشاف، 1 / 448.

ثم دلل كل فريق على ما ذهب إليه .[1]

ما يعنيني رأي ابن هشام، فقد تابع الكوفيين في إجازتهم توكيد النكرة مطلقاً إذا حصلت بها فائدة نحو " اعتكفت أسبوعاً كله " – يقول: " وإن لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، **وهو الصحيح**، وتحصل الفائدة؛ بأن يكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كـــ" اعتكفت أسبوعا كله " وقوله: [2]

[ البسيط]

**156- ..... يا ليت عدة حولٍ كله رجبُ** [3]

**20 – هل تأتي الباء للتبعيض؟**

ذهب الكوفيـــون إلى أنها تأتي للتبعيض فتكون بمعـــنى " من " مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ [سورة المائدة: الآية 6 ]، فالباء هنا للتبعيض، وكذلك قوله تعالى ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [سورة المطففين: الآية 28 ] – أي منها.

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

[ الطويل]

**157- شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضـــر لهن نئيـــج**

وقـــول الآخر[4]:

[ الكامل]

**158- فلثمت فاها آخـــذاً بقـــرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج**

بينما ذهب البصريون إلى أن الباء لا تأتي للتبعيض؛ لأنها لو كانت كذلك لصح أنه يقال: " زيد بالقوم " وما جاء ظاهره أنها للتبعيض فهي محمولة على أنها

---

(1) – ينظر: الإنصاف، 2 / 451.

(2) – قائله : عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وصدر البيت ( **لكنه شاقه أن قيل ذا رجب** )، ينظر: المعجم المفصل،178/1 ،وكذلك: الإنصاف، 2 / 451.

(3) – ينظر: أوضح المسالك، 3 / 332.

(4) – قائله : جميل بثينة ، وقيل : عمر بن أبي ربيعة ،وقيل: عبيد بن أوس، ينظر : المعجم المفصل ، 39/2.

للإلصاق أو على التضمين أو غير ذلك.

أما ابن هشام فقد ذهب مذهب الكوفيين حيث قال معدِّدًا المعاني التي تأتي عليها الباء المفردة:" الحادي عشر: التبعيض. أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [سورة الإنسان: الآية 6 ] .

وقــولــه: [ الطويل]

**159- شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجــج خضر لهن نئيج** " [1]

## 21 - هل تعطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس؟

اختلفت كلمة النحاة في هذه المســألة بين المنع والجواز، فذهب الكوفيون، وابن مالك[2]، والزمخشري[3] وغيرهم إلى عدم جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس؛ لاشتراط التناسب بين الجملتين في الخبر والانشاء.

وذهب آخرون ومنهم سيبويه[4] إلى جواز ذلك، حيث رأى أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس.

وقد استدل هذا الفريق بعدد من الأدلة منها:

قوله تعالى:﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [سورة البقرة : الآية 24، 25 ] .

وقول الشاعر حسان بن ثابت:

[ الطويل]

**160- تناغي غزالاً عند باب ابن عامر وكحّل مآقيك الحســانَ بإثمــد**

---

(1) - ينظر: المغني، 1 / 175.

(2) - ينظر: شرح التسهيل، 2 / 250.

(3) - ينظر: الكشاف، 1 / 105.

(4) - ينظر: الكتاب، 2 / 303، اختيارات أبي حيان النحوية، 1 / 311.

وقول امرئ القيس:

[ الطويل]

**161- وإن شفائي عــبرة مهراقة  وهل عند رسمٍ دارس من معوّل؟**

أما ابن هشام فقد تابع الكوفيين مفنّداً جميع الأدلة التي ذكرها المجوزون، وملتمساً لبعضها تأويلاً يخرجها عن كونها عطف خبر على إنشاء أو بالعكس، ومتهماً في الوقت ذاته أبا حيان بالغلط في نقله عن سيبويه تجويز ذلك، حيث يقول في المغني بعد أن ناقش أدلة المجوزين وفندها: " وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه؛ وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز "مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين " رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على من أثبتَّه وعلمته ....." [1].

22 – ذكر ابن هشام من معاني " من ": ابتداء الغاية المكانية، وهذا باتفاق النحويين، نحو ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [سورة الإسراء : الآية 1 ].

وذكر معنى الزمانية خلافاً لأكثر البصريين – قال في المغني: " قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزمان أيضاً بدليل ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [سورة التوبة : الآية 108 ]." من أول يوم "، وفي الحديث: **فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة** "[2]

وقال النابغة[3]:

[ الطويل]

**162- تخيرن من أزمان يوم حليمة  إلى اليوم، قد جربن كل التجارب"** [4]

وقد أكد على هذا في أوضح المسالك، حيث قال : " من معاني ( من )، ابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو : ( من المسجد الحرام) والزمانية خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [سورة التوبة : الآية 108 ]، والحديث **(فمطرنا من**

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 133.

(2) – ينظر: أوضح المسالك، 21/3 ، 22 ، وكذلك :صحيح البخاري، باب الدعوات، 124/1 .

(3) – هو : النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الغطفاني المضري ،شاعر جاهلي، (ت 18 ق.هـ )، ينظر: معجم الشعراء، 286/2.

(4) – ينظر: المغني، 1 / 455.

**الجمعة إلى الجمعة)** [1].

**23 – هل تنوب أحرف الجر بعضها عن بعض ؟**

قال ابن هشام: " مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤولٌ تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في :﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [سورة طه : الآية 71 ] إن " في " ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قـولـه [2]:

[ الطويل]

**163– شربن بماء البحـر** .....

بمعنى " روين "، وأحسن، في ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾[سورة يوسف : الآية 100 ] معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفا ".[3]

وواضح من هذا القول أن ابن هشام غيرُ راضٍ عن مذهب البصريين؛ لأنه اعتبر مذهب الكوفيين في ذلك أقل تعسفا، وهذا يعني ميله لمذهب الكوفيين، وجنوحه عن مذهب البصريين.

24 – و من موافقاته للكوفيين متابعته إياهم في أن من معاني ( اللام) أن تكون للعاقبة، وهي التي يكون مدخولها مترتبا على الفعل قبلها عكس لام العلة، نحو قوله تعالى :﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص : الآية 8 ]

---

(1) – ينظر: صحيح البخاري، باب الدعوات، 124/1 ،وكذلك: أوضح المسالك، 21/3 ، 22 .

(2) – صاحبه أبو ذؤيب الهذلي ، وتمامه ( **متى لجج خضر لهن نئيج** )

(3) – ينظر: المغني، 1 / 185.

فنراه يذكر هذا المعنى للام حيث يقول في المغني: " السابع عشر الصيرورة، وتسمى: لام العاقبة، ولام المآل، نحو :﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص : الآية 8 ]– وقوله: [1]

[ الطويل]

**164– فللموت تغذو الوالدات سخالها  كما لخراب الدور تبنى المساكن**

وقــولــه: [2]  [ المتقارب]

**165– فإن يكن الموت أفناهُمُ  فللمــوت ما تلــد الوالدهْ**

ويحتمله ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ [سورة يونس : الآية 88 ] ، ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء ﴿ وَلاَ تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلاَلاً ﴾ [سورة نوح : الآية 24 ]، ويؤيده أن في آخر الآية :﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا ﴾ [سورة يونس: الآية 88 ].

وأنكر البصريون لام العاقبة ".[3]

25 – وافق ابن هشام الكوفيين في أن " كأن " قد تفيد معنى التحقيق، حيث يقول: " وذكروا لكأن أربعة معان: ..... والثالث: التحقيق: ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه : [4]

[ الوافر]

**166– فأصبح بطن مكة مقشعرا  كأن الأرض ليس بها هشام**

---

(1) – قائله : أبو سعيد سابق بن عبد الله .

(2) – قائله : عبد الله بن الزبعري بن قيس ،قرشي، كان شديداً على المسلمين إلى أن فتحت مكة فأسلم واعتذر ومدح النبي ﷺ، ( ت 15 هـ ) ، ينظر: معجم الشعراء ،250/3.

(3) – ينظر: المغني، 1 / 327.

(4) – قائله : الحارث المخزومي ، خالد بن العاص بن هشام المخزومي، (ت 80 هـ).

أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيها؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة "[1].

قال ابن مالك: "والصحيح أن ( كأن) لا يفارقها التشبيه، ويخرّج البيت على أن (هشاماً) وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من (كأن) في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام".[2]

ومن المحتمل أن يكون قوله " بطن مكة " يعني جوفها الذي تدفن فيه الأموات، أي أنه اقشعر وارتعد من عظمة هشام حيث حل فيه بالدفن، ويحتمل كذلك معنى آخر، وهو أن المراد بـــ" بطن مكة " سطحُ أرضها[3]، ومعنى مقشعرًّا جدباً محلاً لا خِصْبَ فيه، وهذا هو المعنى المناسب لتعليل ابن هشام السالف ".[4]

26 – ذكر ابن هشام أن من المعاني التي تستفاد من " كأن " التقريب فعند ذكره لمعاني (كأن) قال :" والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه " كأنك بالشتاء مقبل " و " كأنك بالفرج آت " و " كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل " وقول الحريريّ:

[ الهـزج]

**167– كأني بك تنحط ..... [5]**

27 – إذا وقع الخبر جملة لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذه الروابط عدها ابن هشام عشـــرة[6]من بينها " أل " النائبة عن الضمير كتلك التي في قوله

---

(1) – ينظر: المغني، 1 / 296.

(2) – ينظر: شرح التسهيل، 7/2.

(3) – ومنه قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [سورة الفتح : الآية 24 ] أي : بالحديبية.

(4) – ينظر: حاشية الدسوقي " بتصرف "، 1 / 204.

(5) – ينظر: المغني، 1 / 297، وباقي البيت ( **إلى اللحـــد وتنغـط**

**وقد أسلمك الرهط**

**إلى أضيق من سم** )، ينظر : حاشية الدسوقي ، 205/1 .

(6) – ينظر: المصدر السابق، 2 / 147، 151.

تعالى :﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [سورة النازعات : الآية 40، 41 ]، والأصل: هواها ومأواه، وهذا هو قول الكوفيين، أما المانعون فقالوا: التقدير هي المأوى له ".

28 – ينقسم الفعل في اللغة العربية من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين: قسم متعد: وهو الذي ينصب المفعول به واحداً أو اثنين أو ثلاثة نحو:﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سورة الأعلى : الآية 1 ]، و ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ [سورة الضحى : الآية 7 ] ، ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة البقرة : الآية 167 ] .

وقسم لازم: ويسمى قاصرًا وهو الذي يكتفي بالمرفوع ولا يحتاج إلى المفعول به، بل لا يأتي بعده أصلاً كقوله:﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر: الآية 22 ]

ولكنّ هذه الأفعال اللازمة القاصرة قد تصبح متعدية إذا دخلها واحدٌ من أمور ذكرها ابن هشام[1]، من بينها: تحويل حركة العين[2]، يقال: كَسى[3] زيدٌ، بوزن فَرِح، فيكون قاصراً، قال[4]:

[ الوافر]

**168– وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجواري فَتَنْبُو العين عن كَرَم عِجَافِ**

فإذا فتحت السين، صار بمعنى ستر وغطى، وتعدى إلى واحد كقوله[5]:

---

(1) – ينظر: المغني، 2 / 174.

(2) – أي تحويلها للفتح بعد الكسر بأن تكون عين الفعل مكسورة فإذا فتحها تعدى الفعل.

(3) – صار ذا كسوة.

(4) – القائل هو الشاعر: أبوخالد الخارجي، وقبل ذلك البيت:

**لقد زاد الحياة إليّ حبًّا بناتي إنهنّ من الضّعاف**
**أحاذرُ أن يرينْ البؤس بعدي وأن يشربْنَ رنقًا غير صاف**
**ولولا هن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كاف**

ينظر: حاشية الأمير على المغني ، 119/2 ، وحاشية السوقي ، 165/2

(5) – قائله امرؤ القيس، ينظر: حاشية الأمير،119/2، وحاشية السوقي، 165/2.

[ المتقارب]

**169- وأركب في الروع خيفانة  كسا وجهَهَا سعفٌ منتشر"**[1]

فقد جاء بالفعل " كسا " متعديا إلى مفعول واحدٍ، لأنه بمعنى ستر أو غطى، وهو مفتوح العين.

وقد ينصب مفعولين إذا كان بمعنى ( أعطى) مثل: كسوت الفقير ثوباً.

29 – ومن موافقات ابن هشام للكوفيين ما يتمثل في حركة فاء الفعل الثلاثي المضعف عند بنائه لما لم يسم فاعله نحو : شد، ومدّ، فقد أوجب البصريون ضم الفاء في مثل هذين الفعلين، وأجاز الكوفيون الكسر حيث يقول: " وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شد ومدّ، **والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز،** وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿مُرِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [سورة يوسف: الآية 65 ]،﴿وَلَوْ مُرِدُّوا﴾ [سورة الأنعام : الآية 28 ]، بكسر الراء فيهما "[2].

---

(1) – ينظر: المغني، 179/2.

(2) – ينظر: أوضح المسالك،

# الخـاتمة

إن من الأشياء الموروثة التي درج عليها الباحثون في زمننا هذا كتابةَ خاتمة في نهاية أبحاثهم وكتبهم تَعرِضُ موضوعات البحث بصورة مختصرة، وتقود بالتالي إلى النتائج التي توصلوا إليها، وسأذكر ذلك جرياً على عادتهم.

[ الطويل]

**170- وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد**[1]

مع إيماني بأن طريق العلم لا خاتمة له، ولا تنهيه كلمات تبين إنجاز هذا البحث أو ذاك.

ولكنني مع ذلك – أزعم – أنني استطعت أن أسير في بحثي هذا حسب ما هو مخطط له، فقد بدأته بنبذة عن حياة ابن هشام الأنصاري من لدن مولده إلى وفاته متحدثا عن أسرته وأولاده وعن أخلاقه وصفاته النبيلة مبينا أن كتب التراجم أجمعت على فضل هذا العالم الجليل وما تحلى به من صفات طيبة وخصال حميدة، ذاكراً شهادات بعض العلماء فيه، ثم تحدثت عن شيوخه الذين تتلمذ لهم في مختلف العلوم اللغوية والأدبية والشرعية، وذكرت بعض تلاميذه الذين أخذوا عنه علوم العربية، ومن ثم تبوءوا منزلة عظيمة بعد أن نهلوا من علمه وتعلموا من أخلاقه.

ثم تحدثت عن الآثار العظيمة التي خلفها شاهدة برسوخ قدمه وعلو شأنه، والتي فاقت الأربعين مصنفاً.

وعرجت على منهجه الذي اتبعه في كتابه المغني متخذاً منهجه في طريقة استدلاله بالقرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار والأمثال أنموذجاً يوضح نهجه الفريد وطريقته في تعامله مع تلك الشواهد، خاتما هذا المبحث بالحديث عن مذهبه النحوي الذي ارتضاه لنفسه، وهو مذهب وسط لا يمكن أن يوصف بالبصري أو الكوفي أو غيرهما، فهو حر الرأي، له أفق واسع، وذوق سليم وفقه للأساليب

---

(1) – القائل هو: دريد بن الصمة في رثاء أخيه، وقد تمثل به ابن هشام في مغنيه، 330/2.

اللغوية، إن أحسن البصريون أطراهم، وارتضى مذهبهم وإن وفق الكوفيون أقرهم واصطفى رأيهم[1]، فهو إمام مجتهد، لا ينحاز إلا لما يراه صواباً.

ثم تكلمت على الأصول التي اعتمد عليها في تأليفه لهذا الكتاب ( مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ) وبينت خلال هذا المبحث أنه اعتمد على أصول عدة أولها القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة، وأن مغنيه غص بتلك الآيات بشكل لا يوجد في كتاب آخر في حجمه، كما اعتمد على النقول الكثيرة عن النحويين واللغويين والقراء والفقهاء وغيرهم فأخذ ما رآه صواباً وخطأ بعضها بالحجة والدليل والبرهان.

كما استشهد بالحديث الشريف وجعله مصدراً رئيسيا من مصادره التي اعتمد عليها، خلافا لبعض معاصريه كأبي حيان أو سابقيه، كابن الضائع ومن سلك طريقهما من المانعين.

ثم أبرزت موقفه من الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً، وأنه لا يبني قاعدة على النادر؛ لأن النادر عنده أقل من القليل، ولم يمنع من الاستشهاد بالأبيات المجهولة إذا توافرت فيها صفات محددة كالفصاحة في القول والسلامة من الفساد – ولا نعدم وجود أبيات لشعراء مولدين كالمتنبي وابن الرومي وأبي تمام وغيرهم، وإن كان قصده من ذكر أبياتهم التَمثيلَ لا الاستشهاد، وإن لم يصرح بذلك في المغني.

عمدت بعد ذلك في مبحث خاص إلي تسليط الضوء على موقفه من بعض كبار النحويين، متخذاً من المدرسة البصرية جارَ الله الزمخشري باعتباره أكثرَ النحويين ذكراً في المغني، مبيِّنا بعضاً من موافقاته وبعضاً من مخالفاته إياه.

وكذلك أخذت من المدرسة الكوفية الإمام الكسائي باعتباره المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية وأقدم الكوفيين ذكراً في المغني.

كما أخذت من المدرسة الأندلسية أبا حيان الأندلسي وتعرضت لأسباب الخلاف بينه وبين ابن هشام وأنَّ ما حصل بين هذين العالمين الجليلين ما هو إلا تنافس في

---

(1) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، 109.

ميدان العلم، وغيرة على لغتنا وحرصٌ عليها.

ثم انتقلت إلى الفصل الثالث – فتكلمت في المبحث الأول منه على بعض من اجتهادات ابن هشام النحوية فهو مجدد مجتهد له وقفات عميقة وآراء دقيقة تشهد لسعة اطلاعه وقوة حجته وتمكنه من اللغة وكأنه شافه الأعراب في بواديها.

وبما أن الإحاطة بتلك الاجتهادات أمرٌ من الصعوبة بمكان؛ لأنه يتطلب دراسة كاملة للمؤلفات والكتب التي سبقته والموازنة بينها وبين كتابه المغني، وهي كثيرة جداً، فقد آثرت أن أسجل ما استطعت العثور عليه، ولكن مالا يدرك كله لا يترك جله، فقد تمكنت بتوفيق من الله أن أقف على أكثر من ثلاث وثلاثين مسألة كان له رأي خاص فيها.

انتقلت بعدها إلى المبحث الأخير فاستعرضت بعض موافقاته للبصريين، وأوضحت أنه وافقهم في جل المسائل، – ولا غرابة – فهو يعتبرهم أصحابه ويسلك نفسه معهم، على الرغم من أنه خالفهم في بعض القضايا.

ثم أردفت الكلام على المسائل التي انتصر فيها للكوفيين، وكيف اصطفى فيها مذهبهم، وأقر قواعدهم، وانخرط في جماعتهم على اقتناع وفهم وتدقيق وتمحيص، وهذا هو حال المجتهد يقف مع ما يراه صواباً بغض النظر عن المدرسة التي ينتمي إليها هذا الرأي أو ذاك.

**وأخيراً** ،،، أرجو من كل من يطلع على هذا البحث أن يلتمس لي العذر إن كنت قصرت ، وأن يرشدني إلى الصواب إن كنت أخطأت، فالكمال لله وحده، ويعلم الله أنني بذلت فيه قصارى جهدي وعصارة فكري، فلعلي سددت أو قاربت.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المعجزات الباهرات، وعلى آله وصحابته أولي الفضائل والكرامات، ومن والاهم بإحسان إلى يوم يقوم الناس لفاطر الأرض والسماوات.

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين،،

**الباحث**

# و - قائمة المصادر والمراجع


القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ابن هشام الأنصاري " آثاره ومذهبه النحوي " ، د. علي فودة نيل.
2. ابن هشام النحوي ، سامي عوض ، دار طلاس ، دمشق، الطبعة الأولى، 1978م.
3. ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، (ب.ط)، 1998 م .
4. اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للعلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، 1987م .
5. اختيارات أبي حيان النحوية، في البحر المحيط، بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، (ب.ط)، 2000 م.
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماسي، الطبعة الأولى، 1984م.
7. أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية، 1973م.
8. الأذكار للإمام النووي، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.
9. الأشباه والنظائر في النحو للإمام ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ،صيدا ، بيروت، (ب.ط)، 1999م.
10. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة، 1988م.
11. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ،لبنان، 1969م.
12. الاقتراح في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1998م.

13. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت، 1998م.
14. البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، (ت 1250 هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، سورية.
15. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
16. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، للشيخ عبدالفتاح عبد الغني القاضي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الثانية، 2005م.
17. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركلي، الطبعة الثانية ، القاهرة، 1972م.
18. الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.
19. الجني الداني في حروف المعاني، المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م.
20. الحجة للقراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، تصنيف: أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفاسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جوريجاتي، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى، 1984م.
21. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1952م.
22. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل ، لبنان.
23. الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب ، عمر مصطفى، دار الينابيع ، الطبعة الأولى ، 2001م.
24. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤرخ الناقد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات، دار مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان.

25. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ،1998م.
26. الكتاب .
27. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي.
28. المؤاخذة النحويين عند ابن هشام في المغني، عبد الحكيم محمد بادي، جامعة مصراته، 2003م .
29. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السابعة.
30. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة السيوطي، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم محمد جاد المولى على محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية ،2005م.
31. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
32. المعنى والإعراب عن النحويين ونظرية العامل، عبدالعزيز عبده أبو عبدالله.
33. المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: اميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان.
34. الموطأ ،للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى، 1992م.
35. النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله ارفيدة ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1982م، الطبعة الثانية، 1984م.
36. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي.
37. الوفيات لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1973م.
38. انباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1950م.

39. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكري، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة.
40. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.
41. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
42. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام ، تحقيق: عباس حسن حمد، مراجعة: اميل يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،2001م.
43. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك ، تحقيق: محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى، نشر دار الكاتب العربي، القاهرة 1967م .
44. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
45. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1994م.
46. تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف؛ الشهير بأبي حيان الأندلسي وبهامشه النهر الماد من البحر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983م.
47. حاشية الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية.
48. حاشية الدسوقي على المغني ، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، ملتزم الطبع والنشر، عبد الحميد أحمد حنفي .
49. حاشية الشمني المسماة " المنصف من الكلام على مغني بن هشام" وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني، المطبعة البهية بمصر، 1365هـ .
50. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.

51. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي.
52. دراسات في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، (ب.ط)، 1991م.
53. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عظمية، دار الحديث ،القاهرة.
54. دروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان.
55. ديوان أبي فراس الحمداني، تحقيق: بدر الدين حاضري محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.
56. ديوان أبي فراس الحمداني، تحقيق: بدر الدين حاضري محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.
57. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 1987م.
58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، لبنان، مكتبة القدس لصاحبها حسام الدين القدسي، القاهرة.
59. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
60. شرح أبيات المفصل، للإمام فخر الدين الخوارزمي، دراسة وتحقيق: محمود رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1999م.
61. شرح أبيات مغني اللبيب ، صنفه: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، شارع الجمهورية، الطبعة الأولى، 1973م.
62. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
63. شرح الإمام الزبيدي الشيخ عثمان بن عمر الناشري على متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر، تحقيق: عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، المكتبة

العصرية، صيدا ،بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.
64. شرح التسهيل ، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
65. شرح التصريح للشيخ الإمام خالد بن عبد الله الأزهري على التوضيح لألفية بن مالك في النحو وبهامشه حاشية للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي.
66. شرح الكافية الشافية للإمام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن محمد الحياني الشافعي، تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000 م.
67. شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام، دار مرجان للطباعة، 1984م.
68. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، 2001م.
69. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبوجناح ، ( ب.ط).
70. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذرات الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004م.
71. شرح شواهد المغني ، للسيوطي جلال الدين، المطبعة البهية، 1322هـ.
72. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة البخاري الجعفي، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان.
73. صحيح البخاري وبهامشه حاشية السندي بتمامها وتقريراتها من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام ، مكتبة الثقافة الدينية.
74. صحيح مسلم بشرح النووي للإمام محي الدين أبي زكرياء النووي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م .
75. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، داء إحياء التراث العربي.
76. ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية.

77. طبقات الشافعية للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى الحلبي، 1974م.
78. علوم الحديث ومصطلحاته، عرض ودراسة، صبحي صالح.
79. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
80. فتح الباري يشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مكتبة الغزالي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان.
81. فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس.
82. كتاب الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: لجنة من الأباء ، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
83. كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2005م .
84. كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، صابر حسن محمد أبو سليمان، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.
85. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنيفي الشهير بالملا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
86. لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، لبنان.
87. مجمع الأمثال ، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محمي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، دار القلم.
88. مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.
89. معاني القرآن للفراء، عالم الكتب ،بيروت، 1980م.
90. معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، منشورات محمد علي بيوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ب.ط)، 1424هـ
91. معجم المؤلفين ، عمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان.

92. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، الطبعة الأولى، 1999م.
93. مقدمة ابن خلدون ، دار ابن خلدون، الإسكندرية.
94. مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
95. من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني.
96. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شُعَيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية الليبية، الطبعة الأولى، 1986م.
97. موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، أبوهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004م.
98. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م .
99. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف ، الطبعة الثانية.
100 نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، أميرة علي توفيق، مطبعة السعادة.
101 هدية العارفين " أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون"، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر،1982م.
102 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،الطبعة الثانية، 1987م.
103 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، 1978م.

# ز - فهرس المحتوى


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| الآيـــــــة ..... | أ |
| الإهـــــداء ..... | ب |
| شكر وعـرفـان ..... | ج |
| مـقـــدمـــة ..... | 1 |

## الفـصـل الأول

### المبحث الأول : ابن هشام الأنصاري - حياته وآثاره -

- مولده ونشأته وأسرته ..... 8
- نسـبـه ولـقـبـه ..... 9
- أخلاقه وفضله ..... 9
- شـيـوخـــــه ..... 12
- تـــلامـيـــذه ..... 14
- أشهر معاصري ابن هشام ..... 15
- آثـاره العـلـمـــــية ..... 16
- وفـــاتـــــه ..... 23

### المبحث الثاني : المنهج العام لابن هشام في المغني

- تناوله للآيات القرآنية ..... 29
- القراءات القرآنية – متواترها وشاذها في المغني ..... 34
- تنـــاولـــه للأحـــاديث الـنـبـــويـــــة ..... 39
- مسلكه في إيراد الشواهد الشعرية والأمثال..... 42
- استشهاده بالنثر ..... 50
- مذهبه النحوي ..... 61

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|


الفصل الثاني

المبحث الأول: الأصول التي اعتمد عليها في المغني 65

- موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً ..... 81

المبحث الثاني : موقف ابن هشام من بعض كبار النحاة 88

- موقفه من الزمخشري ..... 89
- بعض الآراء التي وافق فيها ابن هشام الزمخشري ..... 90
- بعض النقول والآراء التي خالفه فيها ..... 93
- موقف ابن هشام من أبي حيان ..... 98
- أسباب العلاقة السيئة بينهما ..... 102
- موقف ابن هشام من الكسائي ..... 106
- بعض من موافقاته للكسائي ..... 107
- نماذج من مخالفاته للكسائي ..... 108

الفصل الثالث

المبحث الأول : اجتهادات ابن هشام واختياراته النحوية 113

المبحث الثاني: بعض المسائل التي انتصر فيها للبصريين على الكوفيين والتي رجح فيها مذهب الكوفيين على البصريين 144

- أولاً : من موافقاته للبصريين ..... 145
- ثانياً: من موافقاته للكوفيين ..... 179

الخاتمة ..... 201

الفهارس العامة 204

- فهرس الآيات القرآنية ..... 205
- فهرس القراءات القرآنية ..... 221
- فهرس الأحاديث النبوية ..... 224
- فهرس الأشعار ..... 226
- فهرس الأعلام ..... 235
- قائمة المصادر ..... 239